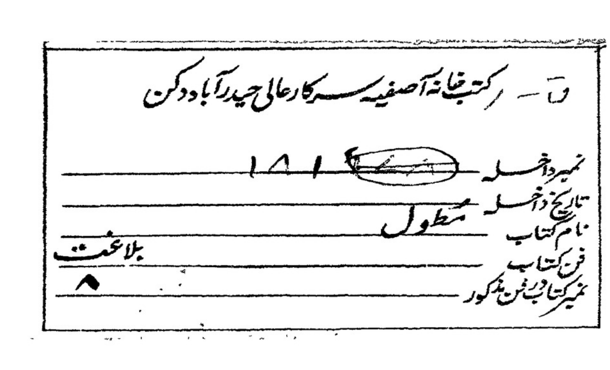
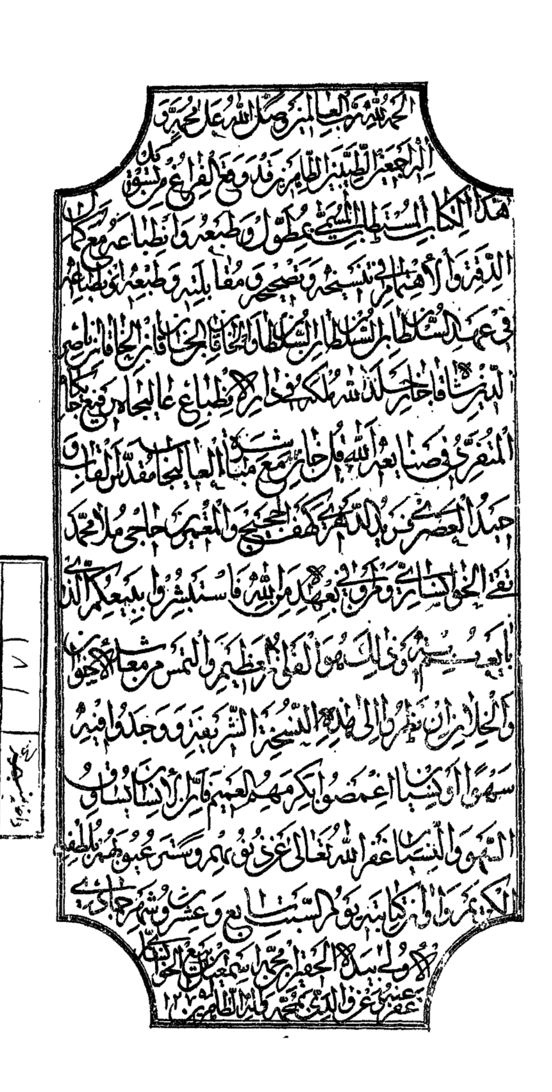




الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد و
آله أجمعين الطيبين الطاهرين قد وقع الفراغ من تسوية
هذا الكتاب المستطاب المسمى بمطول وطبعه وانطباعه مع كمال
الدقة والاهتمام في تنسيخه وتصحيحه ومقابلته وطبعه وانطباعه
في عهد السلطان ابن السلطان والخاقان ابن الخاقان ابن الخاقان ناصر
الدين شاه قاجار خلد الله ملكه بخدام الانطباع عاليجاه رفيع جايگاه
المتفرد في صنايعه الله قلي خان مع مباشرة العالي الجناب مقدس القاب
عمدة العصر مؤيد بتأييد الله كهف الحجيج والمعتمرين حاجي ملا محمد
تقي الخوانساري وهو من يعهد من الله فاستبشروا ببيعكم الذي
بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم والتمس من معاشر الاخوان
والخلان ان نظروا الى هذه النسخة الشريفة ووجدوا فيه
سهوا او نسيانا غمضوا بكرمهم العميم فان الانسان في
السهو والنسيان عفا الله تعالى عن ذنوبهم وستر عيوبهم بلطفه
الكريم وانا كاتبه يوم السبت سابع وعشرين شهر جمادى
الاولى سنة الحقير محمد اسمعيل بن محمد ربيع الخوانساري
عفي عنه وعن والديه بمحمد وآله الطاهرين ١٢٧٥

هذا كتاب المطول للمحقق التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الاحسان

واتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واوجد برأفته فرق الأنام في طرق

الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والتماجد واشرف

من نبغ من دوحة اللسن والتفاصح وعلى آله واصحابه الذين هم تيجان الاعزة الحق واشرق

نجم الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين **اما بعد** فان احق الفضائل بالتقديم

واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في

الصناعة من النكت واللطائف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقائق

التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح

لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله تقريب للغوص

على فرائد مجمله ومفصله قواعده كامنة في ضوء المصباح الى انوار التأويل موارده شافية

عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل به ظهر لباب آثار تراكيبه وصفا ومنه غذ عباب

اساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا

ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد

يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير الطائفة على نكر القال

والحال لا مخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا تقع

غشاوة التعصب عن بصايرهم حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج و
العناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان و
التفطن للمحة الخفية المكان واني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مستودع
اسراره فلاح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ
العلم من افواه الرجال على الارتحال نحو جانب خوارزم مخط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل
صرف الله تعالى عنها بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى
اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناص الاوانس من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان
الى الفحص عن دقايق علم البيان ازاحم الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وانا
الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص
المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين
جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه
شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا
الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين
منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مايلا عن غابر الاطناب وهاتر الايجاز لا
علمه بحابل السحر ونابل الاعجاز شعر ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه
عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده و
معاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه
اشفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس
اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل فهكذا يذهب
الزمان على العمر ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على
تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا
توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه
خرايده الاستار ترى بعض مغاطير قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم
اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدى لسلوك طرايقه من غير دليل فاضلوا كثيرا و
ضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا فطفقت

اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت

الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان

سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم

جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصات الابيات ويسهل طريق الوصول الى ذخائر

كنوزه المخفية واودعته فرائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان

الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر انتزعتها من عين التحقيق و

تمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورده خلخاله من مذهب

البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما

وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام

الاخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بصيرة وورد

التناسي بما عن خطر وتحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين

فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي

في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من

تواتر الاكدار وتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد

خراسان لاستيلاء دیار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد

على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يبق من اوطانها الا دمنة

لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من خزينها الا قوم بملدح جعفي شعر كان لم يكن بين الحجون الى

الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب

النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله

المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجأني فرط الملال

وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض ويحرمني رفع الى خفض حتى انخت بحرم دستر هراة حماها

الله تعالى عن الآفات ففتح الله عيني منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد

جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار

العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز

معقودا وعاد عود الاسلام الى روائه وآض روض الفضل الى مائه ونظم شمل الخلا

قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالبسملة بحمد الله يحتمل ان يكون الظرف اعنى قوله بحمد الله مستقرا وقع موقع الحال من فاعل افتتح فالمعنى افتتح كتابه بعد التبرك بالبسملة حامدا ... ويحتمل ان يكون لغوا متعلقا بافتتح وقوله بعد التيمن ظرفا مستقرا حالا ... والمناسب لما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي التلويح ان يحمل قوله ... الى ان متعلق الباء ... لكن الحق التحقيق بالقبول ...

مثل المدد وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله ... خطبة يوم ... ومنه ... قوله باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك اللهم ... فانها تدل على ... تقدير الافعال الخاصة ...

تقدير تعلق العبارات بالافعال الظاهرة ... فلما ... ان يكون الظرف المذكور لغوا ... للافتتاح لا الحمد فقط ... الى ان اخر الحمد عن التسمية ...

فتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالحمد والابتداء بالبسملة حقيقة لان الباء فيهما للاستعانة ... والاستعانة ... لانه ...

... على الاستعانة لا يليق بحسن الادب ...

ولا لانه لا يكون معصورة ... عن الكتاب ... والهو ...

... الاخذ في التصنيف ... الحق ... الحقيقي ... الثاني ...

اقتداء بالكتاب والاجماع الوارد ... طائفة الحمد ... الا انهم لم يكتفوا بها

... الا بالتسمية ... التعارض بين الحديثين ... التوفيق ...

التصريح بالحمد ... عليه تعالى ...

عطفه على ...

او معطوف ... عليه ...

بما يدل على ان مجرد الذكر اللساني ...

الا انه كاف ... اليه في حواشي

شرح المطالع ... ان الذكر اللساني والعمل بالاركان ...

لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ... افعال الجوارح

في الاول لان ... عدم المخالفة ... المراد

... الاعتقاد المصدق ... المراد به الجزم ...

انهم ... ان الشكر ... اعتقاد

اتصاف المنعم بصفات ...

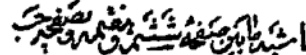
الكمال واعتقاد ...

لصفة الانعام

... مطلقا او واضع ... الاسم ... تعالى

... الذي ذكره من فروع التعريف ... الشارح ... الفاضل المحشي ...

المناسب ... القوم ... مجرد ... اللام ...



كون مدلول اللام الوضعي الجنس ودون الاستغراق ثم جعل كلام الكشاف على اثبات اللام الرأي وهو مستبعد من تلك المقول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد او كلف

وارادة الاستغراق ولا شك ان فهم لفظ المعنى مقتضي ارادته وذلك المعنى منه في كل مقام فاذا ثبت ان التعليل الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد مختصا به في المقام على الجنس دون الاستغراق فظهر من ثبت

[illegible]

وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلة ما هو المشهور بتقسيم التعريف والحقيقة بذلك وانما المذكور في التلويح وفي بحث تعريف المسند اليه باللام في حاشية العاقل

[illegible]

قوله من عطف الخاص على العام رتبة ... لتوقفه الاستدلال وجهها على علاقة نعته

البيان البرلعة مصدر مع الرجل اذا اتاه بعض العلماء مكانهم حلوا ... قوله من للابد لهما من قولين كلية اي الافتراق منهما في قولهم بيده بيده اي فرقته وبيده بتفرق

اصحابه وذلك قوله للاول صوت المعنى وبتدداي تفرق او لا عوض عنهما في البدد وهو العوض ثم نهى بالجر درا عني لهما متعلق بالمنفي اعني بدلا قول المعدد اذ بين حيث لها ردا

الاطالع جبلا جرك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجرى في الاعراب وخرج على ذلك قوله عليه السلام لامانع

لما اعطيت ولا معطي لما منعت والمعترون او جنوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف مغربا ... زيد وجعلوا الظرف

الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما نحن فيه محذوفا هو خبر المبتدا وان لابدا به لها وقوله ولا بد منه قوانين خبر مبتدا محذوف

اي للابد للنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون

من قوانين متعلقا بما دل عليه لابد اي لا بد منه قوانين وقوله في التعريف في آخر بيان المفتاح الى ان الفرق في

لا حيث قال في قوله ما نعلق به الا ارتادية ان الاسارية ليس معمولا للتعلق والا لوجب تعينه على التشبيه ايضا ... قال

وقس على ما ذكر نظائر هذه التركيب

[illegible]

... اذ لا يجوز الذي مررت جارك اي مررت به وذهب الاخفش الى جوازه مطلقا وقال الكسائي وجماعة من النحاة فلا يجوز الا اذا

تم امتنع فيه مجازا ويتم جعل المجرور منصوبا كالمفعول به لئلا يلزم كثرة المحذوف وفيه كقوله ... اي ... والاصل ما

تامر به وكان المجرور ... فيه لا يجوز حذفه نحو الذي مررت اذ لا يقال مررته فلا اكثر الاختلاف في جواز حذف المجرور

جاز ان يحمل احتياج الموصول اليه مع ... الوجه الثاني سببا للعدول عنها فقوله لذلك ان يحملا ... تم

[illegible]

انما تعرض لاعراب ... ثابت في نفس الامر ولذا تعرض الحكم لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك

وههنا بحث ... وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار

اليه السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام ...

وجوابه ... الوجوب لما تقرر عندهم ...

... ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق ...

... اللاه ... الذاتية ... لم يكن ... حكمها ... فيه الاستحقاق

[illegible]

بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان

ان يسعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله

على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي

آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد

العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق ما

سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في ضرب سرادقات الامن والامان الممتثل لنص

القرآن ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في

احياء سنة رسول الله شعر خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه اثر سلكا نحو

حول تراه العالمون كانه الحجيج ببيت الله معتركا يحيي بنيه رضي منه الزمان وكم

مكالح بلظى من سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا

وبادر فما الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين

مبتسما والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاضحى بدعوة الورى ملكا وربما فضل

عينا فدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين

غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة

بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بصحائب رأفته فهو الذي صرف عنان العنا

نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهدى اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين

بسحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام شعر

لقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام ففرات الحمد لله الذي اذهب عنا

الحزن وسمت بنسيا الاحبة والوطن وصرت بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته

ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض

علي سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت

الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح بي في اثناء ذلك الفكر الفاتر ومنح

بعون الله تعالى النظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس

الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام و

ملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام ما التبع واله عليه وعليهم السلام

ارجو من خلاني وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء ويشكروا لي بما عانيت في هذا التأليف
من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق
العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا
لعمري موضوع عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد
وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو
من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق
بعض ما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على
الجميل سواء تعلق بالفضائل او بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو
اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون
النعمة وحدها فالحمد باعتبار المتعلق اعم وباعتبار المورد اخص والشكر بالعكس ومن هذا تحقق
تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف
بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم
اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد الاهتمام به وان كان ذكر
الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه بصادة الدلالة على اختصاص الحمد به
حقيق وبهذا ظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما يتوهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون
جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله النصب
والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
وكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلاما
عليك وح لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس

حاشیه‌ها این صفحه هشتم در صفحه راست

قوله وصحابته الاخیار الصحابة فی الاصل مصدر یقال صحبه صحبة وصحابة اطلق علی اصحاب خیر الانام علیه وعلیهم السلام ولکنها اخص منها لان الاصحاب یکونها بنفسه لا یستعمل فی اصحاب الرسول کالعلم لهذا الباب الصحابی ...
ثم المختار عند جمهور اهل الحق ان الصحابی کل مسلم رای الرسول ... وقیل وطالت صحبته وکثر ... وقیل ... الرسول ... ان العرف ...
فیهما کل مسلم ... صحب النبی صلی الله علیه وآله ولو ساعة ... الملازمة ... اصحاب الجنة واصحاب النار ... بمجرد هذا ... ان ابن الراوندیة ... عشرة الف
منه حاشیه ... فانها ... فی الاصل ... بل الاصل ... حذف الشرط ... النون فی المیم ... حرف الشرط والتفسیر مذکور فی شرح الرضی ...

قوله ای الوجه ما تقدم و مهما ظرف لیتعذر استعمال الشرط لانه اذا استعمل ... بمعنی الاسم کان هو ایضا اسما فان الاسمیة والجزئیة
امران یدوران علی المعنی ... من حروف ... دعوی الاسمیة لجواز ما اکرمنی امس اکرمتک الیوم لانه اذا کان ظرفا کان عامله
والجواب الواقع فی الیوم لا یکون واقعا فی امس واجیب بان المعنی ... اکرامک فی امس اکرمتک ... مثل قوله تعالی
ان کنت قلته فقد علمته فان الشرط لا یکون الا مستقبلا ولکن المعنی ان یثبت انی کنت قلته ... قوله وعلم توابعهما لم یرد به
المضاف بینهما مقدر عطفا علی المضاف السابق اعنی علم البلاغة بان یکون لفظ توابعهما مرفوعا باقامته مقام المضاف فی الاعراب
کما هو المشهور او مجرورا علی تجویز سیبویه ابقاءه علی اعرابه لان توحید الضمیر فی ... لا یلایم ... ان توابعهما معطوف
علی المضاف الیه ای لعلم البلاغة بان یکون البلاغة علما ... المذکورین کالعربیة لجمیع العلوم الادبیة وکالمعانی والبیان ...
ویکون علم البلاغة من قبیل اضافة العام الی الخاص کعلم النحو کذا قیل وفیه انه یلزم الاستخدام فی ضمیر توابعهما وان یکون الاضافة
فی المعطوف علیه بیانیة وفی المعطوف لامیة ... ان المشهور وسیذکره الشارح فی آخر المقدمة ان علم الفنین علم البلاغة ...
انما اسمی ... ان یراد بعلم البلاغة ... من البلاغة وهو المعانی والبیان کما یفهم من قول الشارح فی آخر
المقدمة ... المعانی والبیان علم البلاغة ... ویکون توابعهما مجرورا معطوفا علی البلاغة ...
المضاف الیها ... افراد ضمیره ... الزمخشری ... علی الادب ... بالقسطاس ... اثنی عشر ...
... مفتاح ... علم البدیع ... البلاغة ... السکاکی ... عده ...
... الفنین ... العلوم ... فی قرآن واحد ... العلوم ... اجل العلوم ...
کشف الاسرار ... وجوه الاعجاز ... توابع البلاغة فی الکشف المذکور علی المذهب المنصور ... اعجاز
القرآن لکونه فی اعلی طبقات البلاغة وایضا ... البدیع فی معرفة دقائق اللغة العربیة ...
یعرف ... فی الافادة والجواب ... الاول ان الحق فی هذا المقام ... ان البدیع ... موضوع علم البلاغة
بالحیثیة المعتبرة فی موضوعات العلوم ... العلوم الادبیة ...
لما کان ... المعانی والبیان ... الحکم ... دقیقة ... التعلیلان ... ذلک ... قوله ...

قوله فی نظم القرآن حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف الیه مقام المضاف بان یقال وبه یکشف عن الاعجاز
فی نظم القرآن ... قوله تعالی فاتبعوا ملة ابراهیم حنیفا قال الشارح فی حاشیة الکشاف عند الکلام علی هذه
الآیة حنیفا حال عن المضاف الیه لا تطابق علی جواز ذلک اذا کان المضاف جزء من المضاف الیه او بمنزلة الجزء بحیث یصح قیامه
مقامه مثل ... هذا ... بخلاف ... العامل ... الحال ...
الاضافة ... من معنی الفعل ... حرف الجر کانه قیل ... ابراهیم حنیفا والصحیح ان عاملها عامل المضاف الیه ...
بالوجه المذکور ... ضرب زید راکبا ... وکون عاملها هو المضاف ... والصحیح ... القول
اذا کان ... الاضافة ... المذکور ... التخصیص ... اذا کان المضاف جزء ... الجزء ...
حج ... کل مضاف الیه ... الصور الثلاث التی ذکرها ابن مالک فی الالفیة حیث قال ... المضاف

حاشیہ ما بین صفحۂ ہشتم و نہم و صفحۂ ج

قوله كيف التوفيق بينهما ان بينهما منافاة من وجهين احدهما ان السكاكي حصر ادراك الاعجاز في الذوق وثانيهما ان السكاكي نفى امكان الكشف والمصنف اثبت الكشف لكثرة ساق الكلام في الجواب على وجه يفهم منه ان المقصود ودفع المنافاة ... قال ولدوا الذوق ... كلام المفتاح ايضا تاف بهذين الوجهين فانه ايضا اثبت الكشف بهذا العلم ...

[illegible]

قوله وقد يشير الى هذا اي الى انه بهذا العلم يكشف عنه وجوه ذلك الاعجاز حواشيه قوله لا طريق اي طريق مفض اليه ... والاطول ... صفة ... الطرف ... متعلقا بانه طريق ... الموصول حواشيه قوله لا علم بعد علم الاصول كشف للقناع لا يخفى ان المفهوم من هذا الكلام ... علم الاصول كشف عن العلمين وان غيرهما كاشف وما الكشف ... ظاهر كلام السكاكي والمصنف ... ان الكشف انما يحصل بالعلمين ... السكاكي الى انه بهذا العلم يكشف ... وقد يشير الى هذا اشارة الى كون هذا العلم ... معنى التفسير ... علم الاصول متعلقا ... معنى العقل ... العلمين

[illegible]

... القرآن الذي ... نقل اولا الى الكلام المنزل لكنه ... ما ذكره في هذا الكتاب لانه صريح في انه ... ثم نقل الى الكلام المنزل فان ... عبارته في شرح الكشاف ... ما ذكره ... في شرح الكشاف ... المجاز ... ما ذكر في هذا الكتاب ... الاستعارة ... التمييز ... الاستعارة معنى المستعار حواشيه

قوله الكلام المنزل اشارة الى الكلام المعهود المشهور ... بانه يدخل فيه شواذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية ... ان المراد ما انزل لفظه ومعناه مجمع الاعجاز

[illegible]

حاشية قوله فلهذا اختار النظم اي لان النظم عبارة عن تاليف المخصوص وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ ... المخصوص الذي هو النظم ... اللفظ ... الاعجاز يشعرون الاعجاز باعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن اشعارا بذلك ... باعتبار مجرد اللفظ ... اختيار اللفظ متعلق بخصوص المقام واما الوجه الثاني فهو ان فيه استعارة لطيفة فتدبر

حاشیہ مابین صفحۂ ہشتم و نہم و صفحۂ ج

مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشايع فى الاستعمال لا سيما فى المصادر وعند خفاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون
ثمة استغراق وما فى على ما انعم مصدرية لا موصولة لفساده لفظا ومعنى اما لفظا
فلاحتياج الموصول الى التقدير اى انعم به مع تعديته فى المعطوف عليه اعنى علم لكونه
لتعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف فقد
تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ ولتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه فى بقاء النوع بيانه ان
الانسان مدنى بالطبع اى محتاج فى تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه
يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما فى ضميره والاشارة لا تفى بالمعدومات والمعقولات
الصرفة وفى الكتابة مشقة فانعم الله عليه بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل احد يشتهى حصول ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل
امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من
قوانين كلية وهى علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغى مصونا عن الخطاء
وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل
على ان شريعته من عند ربه وهى المعجزات واعلى معجزات نبينا القران الفارق بين الحق
والباطل فقوله علم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على فضيلة
جلالة نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتى الحكمة اشارة الى القوانين
لان الحكمة هى علم الشرائع على ما فسر فى الكشاف ولفظا اوتى تنبيه على انه من عند ربه لا من
عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب شا

الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام المبين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي
الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعا لمن عاون
الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل
خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل
واهيل وآل واويل والاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد
اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ و
فعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان وابقاء له
بقدر الامكان وسيجيء زيادة لهذا تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرفا
بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوصل ما تقدم علم البلاغة هو
علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى
تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما
سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي
بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق
العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم
قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على
الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في جميع ما جاء به ليقتفي آثاره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية
فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة
العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر في المفتاح
من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وبعض الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا

معضلة كالّا انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرّح بهذا وما ذكره المستفاد من

قوله وبه يكشف هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلوم

او بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه

بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في موضع من المفتاح كقوله في

علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا

طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه

الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع

الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل

ذكره في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة

بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام والتشبيه لا عجاز الصور

الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد

جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل

على النبي صلعم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه

العقل لا توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالبها

في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب بضر لما ادى الى فساد

وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق

بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى

ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة

سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف حين

كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه

احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب هو وضع

كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت

ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها حقد قد انفصم

فتناثرت لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد

هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان
مع الفعل فهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب
الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي
ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اول بشيء حكمه حكم
ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة
نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ من الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل
وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد
وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للا
ختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر ثالث اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى
التجريد لما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن
ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها
منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب
غير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم
انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا اما بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح
المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف
هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه
من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل
مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل
او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال
تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأت

الفعل المنفى بالمثبت على ما ذكره لكان المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل
بل لاغراض اخر وهذا مبنى على ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفى اذا دخل على
كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتنى
القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع فهذا انما لا يستقيم الى اثبات فيه ولعمرى لقد افرط المصنف فى
وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرناه و
تعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اى لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد غيرها فوائد عثرت اى اطلعت
فى بعض كتب القوم عليها اى على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اى لم اقف فى كلام احد من
القوم بالتصريح بها او بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن
تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض ما عثر
على المفتاح وغيره ولقد اعجب فى جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد
وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا مقتضى
للتخصيص ولا للتقوى فكأنه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد
الاستمرار فغير نظر لحصوله من المضارع كما سيجىء من قوله لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع
به اى بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه اى الله ولى ذلك النفع و
هو حسبى اى محسبى وكافى لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم
المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله تعم نعم العبد فيكون
من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل و
فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف
الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على رأى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع فى المقصود
مقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى
هذا الفن او لا الثانى المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المراد فهو
الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى والا

فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وجعله منحصرا بطريق الاستقراء وقيل
ورتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر
المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهد
بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها

قال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في
علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش
للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط
له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امرها احتاجوا في التفصي عنها الى تكلفات احدها بيان توقف مسائل
العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان
الثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما
منهم ان هذا معنى المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي
في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته
من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام نحو
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما
يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظة جارية على القوانين
المستنبطة من استقراء كلامهم كثيرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وتكلموا ابا

لاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من

تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح

ما يكون سالما عن مخالفة القوانين وعن التنافر والغرابة والتعقيد وقد شاع في تفسير الفصاحة الخلو

عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى

النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما

حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصها كون الكلام على وفق

مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمها

باعتبار ما تقعان صفة له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق

المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس و

غيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه

المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس و

الذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس

لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس

ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد

بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة

الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة

المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي

اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصاحة

فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه

نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك

مستشزر في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت

السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي با[لفتح]

استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل

اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلافه

المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخرين والغرض بيان كثرة شعره وذهم بعضهم ان منشا الثقل في مستشزرا هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا وليس كذلك بل منشا الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة في التلفظ لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي و في البشر نال الراعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتنافرة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير غريبة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن كونه عربيا فلا يخرج سورة منها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في كلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير صحيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة

كنكاء كاتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم

تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في

الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة

فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم على كما

تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بلغة الهندية وثم

ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا

مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة

والاستواء والسريجي اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فهذا

من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم

مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من

السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة

فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من

كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي تحسب قوم دون

قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان

يكون عذبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد آخر لفصاحة المفرد وان اريد با

لوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا

اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم

استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب

الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث

واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح

ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال

ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر

وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية

فمنع كونه مخلا بالفصاحة مكابرة ولا يخفى ما بينهم ظاهر الفساد واذا اردت بالفصاحة معنى يخرج

ان شيئا من التنافر والغرابة ومخالفة القياس لا يخل بها فلا مشاحة ومخالفة القياس ان تكون الكلمة على

القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما هو في حكمها كوجوب
الاعلال في نحو قام والاعلال في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يأبى
وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك فمن الشواذ الثابتة في اللغة فليست
المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت من الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا و
كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام
في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة
في السمع بان يتبرأ السمع عن سماعه كما يتبرأ السمع من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من
قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول
ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس
شريف النسب فالاسم مبارك لعلو افقه لانه اسم امير المؤمنين علي عليه السلام واللقب مشهور
بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة
تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا ومجش و
اطلخم وقد ذكر هنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا
تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات
فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرفت في موضعه وضعف في هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادى بنغم
غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب و
ليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا الجفخ
وملع دون فخر وعلو الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك
وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ
فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى

ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة الكلمات واحترز به عن نحو
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر

الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة متنافرة
كاشاء لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم و
الضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين معظم اصحابه
حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح لانه
وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش و
تبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل
صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل من قوم نصروا على ما خومن كل
جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه
في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وقوله وقبر حرب بمكان قفر اي خال من
الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى
معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد
في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اي
لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه يحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح
باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا ما بين الحاء و
الهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك
الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في
التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح
بذلك ابن العميد فهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه
امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر
ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشاء الثقل
في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو ان بعضهم من التنافر جمع كلمة

لغرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الجامى مثلا وهو وهم لان ذلك
لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون
الكلام معقدا على ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى
بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كا
ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل
منها شايع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا لبعض منها لكنه
مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد
اللفظى كما توهم بعضهم كقول الفرزدق فى مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابرهيم
بن هشام بن اسمعيل المخزومى وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى
ليس فى الناس مثل حى يقاربه اى احد يشبهه فى الفضائل الا مملكا اعطى المال والملك يعنى
هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله
احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى
هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبى الذى هو ابوه وتقديم المستثنى
اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع
الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد قيل مثله مبتدأ وحى خبره وما ضير عاملة على
اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطل ان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تلفا فى
المعنى يظهر بالتامل فى قولنا ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه او ليس حى يقاربه مماثلا
له فى الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى يقاربه بدل من مثله ففيه فصل
بين البدل والمبدل منه واما فى الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى
انتقال الذهن من معنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون
لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود
كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اى يصب
بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز والنصب توهم عباس فى

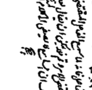
الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزمه فراق الأحبة من الكآبة والحزن
واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني الدهر واضحكني اى ساءني وسرني قال الحماسي
ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام
التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها
بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر
من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في
الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد
لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان
عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق
خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة
لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن
التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن
التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى
يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو
بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام
ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على
عكس المقصود فاني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن و
الفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن و
الكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان ضبطت بتقدم ان ليكون عطفا
على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في
المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع
تحت الطلب لكنه اكتئابه ولازمه ملازمة الامر المطلوب لظن الدهر انه
مطلوبه فيأتي بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه
من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة

من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه
امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة
الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها اخوانا يفيض الدمع من
عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلايل
الاعجاز وعلى هذا فالسين فى سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب
الكشاف فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه
مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشىء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى قول ابى طيب و
تسعدنى فى غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح
فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس تستوى فيه المذكر
والمونث واراد بها فرسا حسن الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى الماء لها
صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعنى ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى ابن بابك حمامة
جرعى حومة الجندل اسجعى فحمامة اضافة الى جرعى وهى ارض ذات
رمل مستوية لا تنبت شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة
جرعى الى حومة وهى معظم الشىء واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة
والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اى بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى ومسمع اى بحيث اراه و
اسمع صوته كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا تخل بالفصاحة وكيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه واله الكريم
بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل فى

الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله سلجة في خبارة ثم قال
لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح
ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب
ومما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان جعل تتابع
الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضافين
كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة
التكرار مع تتابع الاضافة جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا بقيد الاثنين من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافة المترتبة وكثرة التكرار
بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا الا انا نقول هنا ايضا
ان اوجبا ثقلا وتنافرا فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد
وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمت
ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها و
الفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف
بانها هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربة
المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد
بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل و
الانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم
لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها
ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور
الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت
بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها
تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار
بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير

يسوغ ذلك منه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله تقتدر بها على التعبير
عن المقصود دون يعبر اشعارا بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه سواء
كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان الازمنة او لا ينطق به [illegible]
ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الحال
هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب و
ذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح وذلك محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير
عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع
حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ
فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد
والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه
اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لان السبب الحقيقي المبادر
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها ومعنى
مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي
فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى
الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم
والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام

فيه على خصوصية ما والحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام تعتبر اضافته
الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف
مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك
واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال
كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او
بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس
الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او
اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او
غير مقصور او نحو ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره
او جملة اسمية او فعلية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل
واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب
على وجوه المذكورة في بابه وهذا جملة اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا
فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام
تعريفه ومقام الاطلاق في الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبه ومقام تقديم
المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام
حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من الاطلاق والتنكير والتقديم والذكر يباين مقام
خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين
احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة
الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة بما اكثر من جملة وفصل قوله ومقام
الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها



باب عظيم الشان كثير المباحث وقد اشار فى المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب

بقوله ولكل حدّ ينتهى اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما

نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكى

مع خطاب الغبى فان مقام الاول يباين مقام الثانى فان الذكى يناسبه من الاعتبارات

اللطيفة والمعانى الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبى وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن

فان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودتها

لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا

فمقابل الغبى هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى مصاحبة معها مقام ليس

لها مع ما يشارك تلك المصاحبة فى اصل المعنى مثلا الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط فله

مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضى

مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند

المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية او الشرطية

او الظرفية مقام اخر اذ المقصود بالمصاحبة الكلمة الحقيقية او ما فى حكمها وايضا له مع

المسند السببى مقام ومع الفعل مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغى ان يتصور هذا المقام

لجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة

وارتفاع شان الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته اى الكلام للاعتبار المناسب وانحطاطه

اى انحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار

المناسب الامر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب

البلغاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر فى المعنى

اولا وبالذات وفى اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشار

الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتى الداخل فى البلاغة دون

العرض الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد

البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق و

غيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى

الفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك
انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير
لان امثال هذا المقصد تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما
يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هاهنا مقدمتان
احدهما ان ليس ارتفاع الكلام الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه
الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال
واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى
الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو
فيما بين الكلام على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع
من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على
قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها في مثل زيد منطلق وزيد ينطلق
وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في
الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت فان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
كذا في الحال نحو جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل
من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل
منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي
الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما
علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع
الواو من موضع الفاء والفاء من موضع ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف
والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي
له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ
انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب
موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في
لفظ اخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة

صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ
له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته
المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما
يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه
من صفة الاحيان وما للتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله
تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة
ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة
في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الالفاظ
فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى
البلاغة كما صرح به حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها
المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام
المصنف فكانه لم يتفحص دلائل الاعجاز حق التفحص ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه
فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس
اللفظ والثاني انها وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة
والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال
لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام
المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل بلفظه على المعنى اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في
النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها استحق

الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك مما هي فيها الا في

الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي

يريد المتكلم اثباتها او نفيها بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما

تلك المعاني الاول وحينئذ ففي ان يكون من صفاتهما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة

وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطرحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة

ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به حيث قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ

ولم يمكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في المنطق تجوزوا فعبروا عن

ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على

تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم

لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة عن الاوضاع والكيفيات

والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدث

في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا الصورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما

ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك

كذلك يوجد بين المعنى في البيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا

للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلام

وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ

ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك

كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف

له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي يجب للفظ لا من اجل شيء

تدخل في المنطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخلل

في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة و

امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في

الشبهة انهم لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق

اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون

اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على ذلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق رعايته فياتي بكلام هو في الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم بغير علام الغيوب ممنوع كما ترى كثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه مما هو من المراتب العلية ولا وجه لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه تنتهي البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر معارضته والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على ان الحق ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وهما بين النوم والتيقظ ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه قد يقرب

منه اى من الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا فى شرحه
ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع معارضته وفى
نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة
اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح
الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من
بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة
وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد
لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج
عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة و
الفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا
بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة فى المتكلم ملكة
يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
فى المعانى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح
حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان اللغة والصرف
والنحو يعنى علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان
الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو
ظاهر والثانى ان البلاغة فى الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا
مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان ويتحصلان
الى الاحتراز عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق
لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا
لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان
البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره
تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة بالعلة الثانية

قوله ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز كلام الفصيح و
توقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام عليه
فلهذا قدم الكلام الفصيح والتقديم قد سبق ان فصاحة المفرد و
الكلام كانتا حقيقتين مختلفتين فلو قدر المصنف ما يتناول
الكلام والمفرد لكان مفرد الفصيح كالجمع من معنى المشترك
بلا ضرورة فاحترز عن توهمه والتقديم لم يسبق وصف مطلق اللفظ
بالفصاحة حتى يصلح تسميته بما تقديره چلپى تمت الحاشية بعون الله تعالى

دون م

لهما والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام
على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده
واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان
غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم
انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل
ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا
لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة
ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزائه التمييز السالم من الغرابة عن
غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من
المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن
غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكاكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم و
كالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها
مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بعدها تتبين الاشياء وتمييز
السالم من مخالفة القياس من غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين
اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن
اللغة اي العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم
التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك
بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي
ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم
ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين
في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا ما

يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في تأدية [المعنى] وتمييز السالم من التعقيد عن غيره

ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد [المعنوي] ليتم

امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد

اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التأدية علم

المعاني فالمراد بالاول والثاني الامرين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول

المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء

وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني و

البيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل في هذا

المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع

واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم

البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان

وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة

علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم

الفن الاول علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى

الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي زيادة اعتبار ليست

في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى

تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل

كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين فمن حاول تحصيل

كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا

يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية و

يقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة

من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها

والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم وهذا اقوا وجه الشبه بين العلم والجهو

كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة

في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من

استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم

المعرفة تقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولهذا يقال عرفت

الله دون علمته وايضا المعرفة تقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين

لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك

المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد

جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي يعني

يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات

الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها

تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وهذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة

الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين فلا

دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون

حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير

والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال

عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما

لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما

مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه

الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم

ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير و

التقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف

لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال

لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان

الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان

احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب

الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية

التاكيد

للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قولهم الاحوال التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا
في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها
هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام
يذكر فيه المسند اليه ويحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى
الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام و
يصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام
مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام
حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا
الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال
اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها
تخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال
اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز با
لوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول
ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث
هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم
في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه و
المجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو
الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع
المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من
تتبع تراكيب البلغاء حتى انه معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني و بتعريفها

الادباء مشحونة بالجواب وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على
معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لانهم من قوله
توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في
المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا
كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي
شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر في تخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا
قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على
انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة و
العجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف لحقوا بالسكاكي
انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء تعريف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما
يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية
تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام
يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه
الا في خارج عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال

المسند اليه الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل

والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او

انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها

بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا

يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام

بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات

فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي تكون بين الطرفين في

الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكو

ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي

فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق هذا الكلام

في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند ومسند اليه واسناد والمسند قد يكون له

متعلقات كالفاعل والمفعول والحال وغيرها اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم

الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا يختص بالخبر لان الانشاء ايضا

كذلك كما ذكره وقد يكون للمسند اليه ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر

او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ

اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء لا حاجة اليه بعد

تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة

لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر

والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند

فالذي يهمنا ان نبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه

والا فقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال

فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد

بين النفي والاثبات فقد ادعى امرا اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة

او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند

او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة ثم بين ان الفضلة والعمدة والمسند اليه
او المسند ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعلق بطرفي و
هو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهم بزيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال
القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الأحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة
بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال
يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه سمي هذا البحث تنبيها لانه قد سبق منه
ذكرها في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة
الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر
عن الشيء على ما هو به فيه لئلا يقع التعريف بعين ذلك دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما
الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقته لنسبته للواقع
وعدمها والخبر عن الشيء انه كذا تعريف لما هو صفة للمتكلم لئلا يدور واتفقوا على
انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار
في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه
فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع
وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع
بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك
او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون
نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة
في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر
فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ

نقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له نقصد مطابقته

بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان

النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل

لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن

ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله

النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ

غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ

فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب

والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد

بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك

والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم

والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك

فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح

فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق

عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او

كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول

لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم

يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا

مع الشك فكلامه خبر لا محالة اذا نفي ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار

فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون

قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع

فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان

المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم

نشهد باعتبار تضمنه خبراً كاذباً وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص

الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع

لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى

قولهم نشهد انه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى

انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة

لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً في خلاف

اللفظ لا كذباً لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة

في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعاً الى قولهم

انك لرسول الله مستنداً بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار بقوله

او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به يعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا

في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق

للواقع فيكون كاذباً عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فلئن تأمل لئلا

يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين

البون بعيد فظهر بما ذكرنا ان ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعاً الى قولهم

انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان هيهنا وجهاً اخر لم يذكره القوم

وهو ان يكون التكذيب راجعاً الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على

من عند رسول الله صلعم حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال

كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله

حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت

ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي بن

سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه فاصابني هم لم يصبني

مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه و

آله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الى النبي صلعم فقرء علي فقال ان الله

صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق

كلامه لان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد
انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد انه مطابق للواقع وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق
والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه
مطابق وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق و
يلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثانية عدمها ضرورة توافق الواقع و
الاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللا
مطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد
ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتأمل
فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح
المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به
جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وآله بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اى الاخبار حال
الجنة غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة
وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اى الصدق فضلا عنها
من تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم
اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صادق بوجه
من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه بمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير
الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما
ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر
فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم
يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا
على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر

فغير عبارة عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لان الكذب عن
عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء
فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو
سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا
قصد لما به من الجنة فان قلنا الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا
اضمار فيه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر
فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة و
استعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون
او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما
واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر ولا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك
مما اشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا
بانه ان عبر عنها بكلام تام تسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا تسمى
تقييدا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس
كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم
بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب و
جهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان
علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو وبالجملة الصدق والكذب
كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست
كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة
في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب

الاول في احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري
مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او
منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم امر بانه ثابت له او منفي
عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما
ابتدأ باحوال الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة
وفيه يقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في
الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس
وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال
الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني
انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما
يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا
اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها ولا شك
ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه
كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن
امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن
العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية
تذكيرا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله
قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا
اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا
اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد
الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه
او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم هنا
وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها الظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انتزعها

عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد بهذا ما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود
المعنى في الاثبات وعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع
شك من سامع في خبر يسمعه بل علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة
الا افادته العلم بذلك الشيء ولما صح ضربته الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم
اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولما تحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في
الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم
ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل
عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا
اذ لا معنى للدلالة الا افهام المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه خروجه
وعدم الخروج احتمال عقلي وهذا يتضح اذا قيل للعالم بعلم هذا ان يقول سمعته من
فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا
متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع
تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ
لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقوله يحتمله لا يريد
به ان الكذب مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو ولا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد المخبر بالخبر افادته فائدة
الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان فائدة
الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة
اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع فهو بدون الملزوم لا يمتنع
تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التوراة وزعم العلامة في شرح
هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها استفادة
منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه

لكنه يوافق ما اورده المصنف فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل
العلم الثانى وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول
العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل بعد حصوله عنده
اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما
بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان
يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ النقد
ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل
حصول الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى
منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون
الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكون
الشئ حاصلا للتورية وحينئذ يكون يتميز هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان
يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل
فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا
يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن
المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو
جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان كان لا نم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعنى حصول
صورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم
يعلم لكن هذا يابى عن تفسير المصنف وعن الثانى ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون
عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرض فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا
اياه فانه يحصل العلم الثانى دون الاول وهذا بهم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما
افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا
محضا قلنا ليس المراد بالعلم هذا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما

اي بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفايدة لعدم

جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم

التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسايل العارف بما بين يديه

هو كتاب كان موجب العلم ترك السوال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظايره

كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة

ولقد علموا لمن اشتريه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا

يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي واخره

ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فايدة

الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الابتر من امثلة تنزيل العالم

بفايدة ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم

بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم

لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال لا دعلى ان قوله ولقد علموا لمن اشتريه الابتر خبر الملقى

اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه ولا دليل على كونهم غالبين به وهو ظاهر

على ان شيئا من الوجهين لا يوافق لما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجوب الشيء

سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي نفي شيء

واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على

قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من

الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة

هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه

لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم

في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا قايم في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام

لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان

استغنى على لفظ المبني للمفعول عن موكدات الحكم هي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونحو

التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى فى الحكم

طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع انّ بحكم

الاستقراء هو الجواب لكن بشرط ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما

ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدى الى انه لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب

كيف زيد وفى الدار فى جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل

به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة

وضعفا فكلما ازداد فى الانكار زيد فى التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى

عم اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية

ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وانّ واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين

فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون

وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحى ورسالة من الله تعالى بناء

على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا

فى الرد عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر

لا يكون رسولا للبشر ولا فالبشرية فى اعتقادهم انما تنافى الرسالة من الله تعالى لا من رسول

الله وقوله اذ كذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث

لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم

اى الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى عليهما السلام فكذبوهما فعززنا

بثالث اى فقويناهما برسول ثالث وهو بولس عليه السلام او حبيب النجار ويسمى الضرب

الاول ابتدائيا والثانى طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه

المذكورة وهى الخلو عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب

التاكيد بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى

الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس

كما فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع

هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا القائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لا مقتضى

التاكيد عليه ليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم
لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق
مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال و
لا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا
لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار
ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا منصوب
على الظرف او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى خلاف
مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله اعنى
الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعنى ينظر
اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
اى استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا اى لا تدعنى يا نوح فى
شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من
قوله واصنع الفلك باعيننا اضاف المقام مقام ان يتردد المخاطب فى انهم هل صاروا
محكوما عليهم بالاغراق لانه طلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اى انهم
محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس
اليقظى والفهم المسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته
ومثله قوله وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتى بعد الاوامر والنواهى
وهو كثير فى التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان فى هذه المقامات تبنى الكلام التاكيد
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه وتغنى غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا
لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة قال
جاء شقيق عارضا رمحه اى واضعا رمحه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على
الفخذ فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه هكذا واضعا الرمح على العرض من غير التفات

وقضوا مادة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزله منزلة المنكر

وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله قوله ثم انكم

بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة و

الاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه

مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر تلك الشيء ارتدع

عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر

الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه

بتاملها البرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا

فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن فيه بصدده فان قيل

التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا

يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل

والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو

قائم زيد قائم فيكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا

على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع

كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول

انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكره في

السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما

ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس

محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب

فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء

فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار

لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث

الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه لدفع توهم السهو

او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه

بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو

ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فيعيد مرة ثانية لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان

اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل

عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان يراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر

كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر

الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المقام مما يلزمه ايراد الكلام

على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد

كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار وتنزله منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل

الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى

ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر

النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال

كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام

على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وبعده

مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان

صدقه فيسوق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المشرئب

الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات

السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه ارشاد الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص

فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد

استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة

وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من

التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار ولا يجب في

كل كلام مؤكد بان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التأكيد قال

الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان

انه لا يكون كقولك للشيء وهو يراه ويسمع من المخاطب به كانه من الاوهام ترى واحسنت

فلان ثم انه فعل جزائي ما نزي وعليه بيتا ابي وضعتها انثى وذنب ان قومي كذبوني

ومن خواصها ان لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه

من يتق ويصبر الأبتر وانه من يعمل سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة

لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون من لذة العيش

في الدهر والدهر ذو فنون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا

يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وانه لا

وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن حذف الخبر ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم

المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه

ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف

في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس

ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان

منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث و

المحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما

مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة و

وفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد

يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم

كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان

هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك

منكرا لتطابق ما ادعاه وعليه قوله عز وجل ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله

يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا

فالمخاطب عالم به وبلا تهمة فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاد

مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى

الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد

ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم

فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء
الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله
على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي
باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا
ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما
الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي زمان الماضي دون المستقبل
فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب
اليه فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب
المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكأنه مبني
على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر
لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى
الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه
والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند
فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك
الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية
لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف
اعني له وبهذا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادخله بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويترآى من ظاهر
حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه

قائم به وصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه
باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه
مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي
لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا
المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت تعلم والحال
انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر
لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احترازا
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ
والثاني انه لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه
لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن
تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير
مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة
وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف
المصنف غير منعكس لخروج عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار
عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز او لانه لا

قوله اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار وذلك لان الاقبال والادبار امران قائمان بالناقة
متى جعلهما انه يسند اليها مع صدق هذا الاسناد عليها انها اسناد معنى الفعل الى ما هو له فاندرج في تعريف الحقيقة
مع انها مجاز كما نص عليه الشيخ فان قلت المجاز العقلي هو اسناد الى غير ما هو له وانتم ما عليه فلا يتجه
الى بعد منه اما هو اسناد الى ما هو له او يستتر الى ما اسند الى ما هو له قلت الاقبال
وان كان صفة للناقة قائمة بها لكنه
غير محمول عليها مواطاة فاذا قيل
هي اقبال كان مجازا لان
الاقبال بطريق الحمل انما هو ازاده فاذا
حمل عليها فقد حمل غيرها هو محمول عليه حقيقة ونظر
كل منهما انه لو قيل معنى تعريف الحقيقة هو ان يسند الفعل
او معناه الى شئ هو ثابت له اندفع الاعتراض ايضا سيد
سيد

بلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد
به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بل يكون الى الثاني
اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما
الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار فما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم يرد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ
له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو
كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل
او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى
المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في
الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له
فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما
نام ليلي قال الشاعر بيت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من
ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما
نفي معنى الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر
الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي
فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت
ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون
مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل اهارك صائم وليت

هادى صايم او مما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى

مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسناد مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له

يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول متعلق باسنا

وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذى

يؤل اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من ال الامر الى كذا يؤل اليه

انتهى اليه والمال المرجع كذا فى دلايل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة

للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اى للفعل

ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به

المصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان

الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل

او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان

مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده

الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير

المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى

ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة

كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجراة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ

من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما

قال فى دلايل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه

الذى يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم

حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس

فرفع بها الاسم ونصب الخبر بها فان الغرض بيان تقدير قدروه فى نفوسهم وجهة

راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى

المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت

الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التأليف لشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا و تنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضرب التأديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب ووصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فانه قد كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يتم لهذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين

وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية
فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد
الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز كذلك ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه
واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه تجاوز موضعه الاصلي فالمذكور في
الكتاب انما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام صريحا كما مر او يكون مستلزما لما
في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليل
مسروقا والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك
شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فيتدبر فانه بحث نفيس واعلم
ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل
الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة اضافة التسلية اليها
فافهم ودقق ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف و
قولنا في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه
مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع
ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد
وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون
الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز
العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة
للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا
يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة
الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة بنفسه الكعبة وانما قلت لضرب من
التأول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه
بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف

ما في نفس الامر ان معنى ما عند العقل ما يعتبره العقل ويعتبره لا ما يحضر عنده و
يرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان الثاني
لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفها بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز
التعبير به عنه فخرج بدفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف
على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى يكون حصولها
من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن
ان يسند الى كل من قوله خلاف ما عند المتكلم ولضربه من التاول لكن اسناده الى
الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في
العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه
نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها
واضل الكافر بالتاويل والقصد الى ان اسنادا الى السبب لا ان اسنادا الى ما هو له في نفس
الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد
عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل ولا نحو
الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاسدا قلنا اراد بالاسناد الى غير ما هو له بوجه مفهوم الظاهر الاعم اعني
ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني الغاير في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ لا يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون
الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما فخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه
نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه

الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين
يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل بتاول
عند اخفاء حاله من الدهري واظهاره انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه
ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد
انما كان ينشاء من ارادة الخاص بخصوصه لا في ارادة العام لعمومه فليتامل فان هذا
مقام يستصعبه قوم ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول
فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم
يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء
على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع من ان رأت راسي كراس الاصلع ميز عنه
قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها و
اختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضى عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على
تقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منفصلا عما قبله اي افعلي ما شئت
ايتها الليالي فلا تتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل
عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم وشعره قيل الله اي امره
وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله و
انه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي بتاول بناء على انه
زمان او سبب اقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما
حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان

فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قويها النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيهما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجاز
واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل هما
كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة واما مجاز ولا يلزم ما عسى ان يستبعد
من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الانواع
في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون
مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو
اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى
ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال
وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته زادتهم ايمانا اي
يقال مثله قوله تعالى او نحو قوله تعالى ابهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم
ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز
لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل
جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما اسند نزع اللباس عن آدم وحواء عليهما السلام
وهو فعل الله عز وجل حقيقة الى ابليس عليه اللعنة لانه سبب للاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما اني لكما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف
تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو
لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم
الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى

مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تمثيله بالمجاز في
الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي
صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا
الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلواتك تأمرك ونحو
ذلك ولا بد له اى للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم
عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية
كاستحالة قيام المسند بالمذكور اى بالمسند اليه المذكور معه عقلا اى من جهة العقل يعني
يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه
يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اى من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
قيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وبعدمه كمرض ومات و
عطف على استحالة اى وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور
وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به في مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل
هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له
لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما
احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون
له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى
غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان
لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة
لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا
اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا في تجارتهم
واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اى سرني الله عند رؤيتك
وقوله اى قول ابن المعذل يريك صفحتي قمر يفوق سناها القمر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته

نظرا اى زادك الله حسنا فى وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل
الامعان وقولك اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى قدمت لاجل حق لى عليه ومحبتك
جاءت بى اليك اى جئت بنفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرنى هواك وبى لحينى
يضرب المثل اى صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو انى يضرب المثل بى لهذا كى فى محبتك ففى
معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد
على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل
فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما فى قوله عز وجل فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد فى نحو اقدمنى بلدك حق لى على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع فى وسرنى
رؤيتك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للرؤية لو نجمه فالاعتبار ان
ان يكون المعنى الذى يرجع اليه الفعل موجودا فى الكلام على حقيقته فان القدوم موجود
حقيقة وكذا السرور والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
نفسه فيكون فى الحكم فاعرف هذا الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وفى
الامام الرازى فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اى المجاز
العقلى السكاكى وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
وهى عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من
لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى
للانبات يعنى القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقى اليه اى الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اى غير هذا المثال يعنى ان المراد بالطبيب
هو الشافى الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير الهازم للاسباب الهزيمة
هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه نسبة الفاعل المجازى المذكور بالفاعل

الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرده بالذكر وينسب اليه شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي

وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى

فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على

مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا

لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم

ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان

اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك

في صحة هذه الاضافة ووقوعها بدليل قول الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله

تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي لكان ادفع للشغب لان قوله نهاره

صائم مما ناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام

في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر

بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم

وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل

وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على

السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما

لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع

من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة

بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات

على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر المشبه ويريد المشبه به حقيقة

وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة

بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء

كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب

تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد

بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد

بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبإنهار الصائم بادعاء الصائمية لم لا

بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر ببناء هامان كما ان

النداء له ولكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع

مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن

بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه

في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي فلنذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا ترى

ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما اشتمل على ذكر

الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة

كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك

من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي

الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد

او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة

مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير

لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي

بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية و

المعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بإنهار الصائم مطلق

فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب

من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل و

عن الثالث بان الامر ببناء هامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد

بلفظ هامان هو البناء في حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك

اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف مما

هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا

صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين

بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع

كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم بحقائق الاشياء

الباب الثاني

المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره و
تنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثل كونه
مسندا اليه لحكم مؤكدا او متروك التأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدم على
سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث مقدم على الاتيان لتأخر وجود
عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به
لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما
مقررا في علم النحو دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول
فقال للاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس
الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك
والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من
العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة
العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد
خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا
هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون
الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر
دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او لاختبار تنبه السامع عند القرينة
هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي صون المسند اليه عن
لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او ايهام انه يتأتى الانكار
لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى لك ان تقول ما اردت بل اردت غيره او تعينه او
ادعاء التعين ونحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او
محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال فان المقام لا يسع ان يقال

هذا اغرال فاطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال

الوارد على ترك مثل وشرك بعينه من غير زام وشتان او عرفها من اخوم ان مقلتهن بنى زملو

بالذم او على ترك نظايره كما فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه

المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا

وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند

الخبر المحذوف وهو الفاعل وح يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر الى القرينة الدالة على تعيين

المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف مثل قتل الخارجى لعدم الاعتناء بشان قاتله واما

المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف المبتدى اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن

ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم اى الملة التى او الحالة التى او الطريقة ففى

الحذف فخامة لا توجد فى الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يسند المتكلم على اجرائه على اللسان

او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع فى بلية يقال لا تسأل عنه اما

لامر يحرج ان يجرى على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه

السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اى الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف

التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير نحو اولئك على

هدى من ربهم واولئك هم المفلحون يذكر اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى

فهى ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين فى تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفردت كفت

مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث

الاصغاء مطلوب اى فى مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هى عصاى

ولهذا اطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث متعلقا بالزمان وقد يكون بسط الكلام فى

مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا

حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل

والتعجب والاستشهاد فى قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا

كله مع قيام القرينة ومما جعل صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى

كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد فى الدار واعترض المصنف

عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر واراد تخصيصه بمعين وكقولها لا يقتضيان

ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على
الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف
وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان
عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا
بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا الا ان جعل المقتضي ما يكون
مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من ان
والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
هذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه و
حقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه
التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة
المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة
ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
حافظ للتوراة فافاد تراتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كما ان التخصيص والنكرة
وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض
ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه
وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة
اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين
الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو
رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة

في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها

مخاطب راء دون راء وإذا كان كذلك فلا يختص به أي بهذا الخطاب مخاطب دون مخا

طب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها

أي برؤية حالهم مخاطب أي بخطابهم دون مخاطب على حذف المضاف قال في الإيضاح وقد

يترك إلى غير معين نحو فلان لئيم إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك فلا

تريد مخاطبا بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو

في القرآن كثير نحو ولو ترى لأنه أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم فقوله ليفيد العموم

متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما

أريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام أي يحمل على هذا أي عدم إرادة مخاطب معين لإرادة

العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية أي تعريف المسند إليه بإيراده علما وهو ما وضع

لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لأنها أعرف منها لإحضاره أي المسند إليه

بعينه أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن إحضاره باسم جنس نحو رجل

عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء أي أول مرة واحترز به عن إحضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو

جاء زيد وهو راكب باسم مختص به أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع

واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد

والإضافة فإنه يمكن إحضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند

إليه معين فإن قيل هذا القيد مغن عن الأولين لأن الاسم المختص بشيء معين ليس إلا العلم قلنا

بعد التسليم أن ذكر القيود إنما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بأن يقع فيها ما يخرج به الأمر

عن الجميع كما في التعريفات لا يقال إن قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد

والموصول فإن الأولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا أو تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة

لأنا نقول هذا موقوف على أن يكون معنى قوله ابتداء ما فسره أي بنفس لفظه يعني إحضاره الابتدائي

بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو أريد ذلك يكون هذا بعينه مغنيا عن

باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جمهور

اللفظ الموضوع لمعين إنما هو العلم وما سواه إنما وضع ليستعمل في معين فينبغي أن يصار إلى ما ذكره

بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عما ذكره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعاني

فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام

انما تكون بواسطة قرينة معتبرة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والتبعية

ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله اله

حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل

شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد

فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد

بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب

لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا

فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود

فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود

منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى

قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد

تعظيم وتقديس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عما يصلح له الاسم نحو

لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على بناء

اباها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب وابن بلا يس هذه الامور والهب الحقيقي

لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او الى اللازم الى الملزوم على

اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون

العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار

باعتبار ان ذلك الشخص لهبي اي جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو

قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل

ههنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل

منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب تريد به كافرا جهنميا لا شبهه بابي لهب بهذا الوصف

يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام

او ايهام استلذاذه اى العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره

مما يناسب اعتباره فى الاعلام وبالموصولية اى تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب

تقديم ذكره على اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف

الموصول وذو اللام سواء فى الرتبة ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للخناس ونعت

المضاف كنعت المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها

مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشئ بواسطة جملة معلومة الانتساب

الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه

بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة

بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه

لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة كان المعنى لقيت انسانا

مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع للانسان لا

تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها فهذا

هو المقام الصالح للموصولية ثم قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم

علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم ولم

يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم او

لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير

اى تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه اى راودت يوسف

والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع

لصاحبه عن الشئ الذى لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهى عبارة عن

التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة

العزيز او زليخا لان كونه فى بيتها وموليها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه

عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية فى النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان

فى كونه فى بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند

اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك فى زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله

فى التى هو فى بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص فى زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام

فى غير المسند اليه بيت اسقطه عنا السنين نخاف حجبه ونحن عبيد من خلق السبحا فانه ادل على عدم

خوفهم الضارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الابتر مثال لزيادة التقرير فحفظ و

المفهوم من المفتاح انهما مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لا تركنا او ان يستهجن التصريح

او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته التى هو فى بيتها الاية ثم قال والعدل عن التصريح

باب من البلاغة وقد حكاه شريح فلو لم يكن مثالا لها لاخذ ذكر زيادة التقرير عن الحكاية

فانهم او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه فى غير المسند اليه قول ابى نواس ولقد

نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا

عصارة كل ذاك اثام او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ

فيها بنيه ان الذين ترونهم اى تظنونهم اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا اى تهلكوا

وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم

الفلانى وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى

التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون

فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهد صدق على انك اذا قلت

عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى

ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ومباين للمحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اى الى طريقه

تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طريقته وطريقته يعنى تاتى بالموصول

والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح

والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم

البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان

الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه

اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه

اى شان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذى سمك السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة

او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء

الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير

ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها واعظم

وشان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق
بناء الخبر ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاشارة

بشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه وشان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو
خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها
غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال
المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء
ذريعة اليه الا ترى ان قولنا ان الذى سمك السماء بنى البيت وان الذين تروهم البيت فيه ايماء
من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل فى هذا المقام فانه
من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الحكم
بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع
على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا
موميا الى وجه بناء الخبر واشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت بيتا الى
توهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير الوجه بالعلة
لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير
اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الاسباب المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا
الراى عند المتامل وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التصغير او الترحم او نحو ذلك كقولنا جاء
الذى اكرمك او اهانك والذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل
عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اى تعريفه اى المسند اليه
بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض لما ان المقام الصالح هو ان يصح احضاره فى ذهن
السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب
او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد
وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار اليه
تفصيلا بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا فى محاسنه
على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون

بالبادية لان فهم الفرق في الحصر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله

اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله

اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك

هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت

كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق

به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث

التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا اللفظ

مثلا لهذا المعنى وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد

الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره ايا ما كان ولو سلم فذكره في

هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي تحقير

المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريبه وتحقيره نحو هذه

القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة

بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد

كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة منزلته منزلة

بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه ثم

يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب

ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل فهالني ذلك الضرب اي هذا المذكور عن قريب

فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ

البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه

اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف

على عقب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول

عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده

اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون

عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة

ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او
لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك
باللام اي تعريفه اي المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت
رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى
رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير
وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما
في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه
اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك
لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في
الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن و
جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء
التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس
المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من آحاد

بعينه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة
في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو
ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والى هذا اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة
يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وبعلم
بما ذكرنا من تقريره كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى
من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في
المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار
فيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون
صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة
المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم
فصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام
مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون
الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصدا اليه منها وانا اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
انضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى

الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما
ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد
الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما
ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او
جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني
ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء
في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي
هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى
والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين
او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة
في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه
وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو
عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا
حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلنا الخلاف انما هو في اسم الفاعل
واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي

واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة و
اللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو
سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف وغيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق
نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء
كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد
واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل
جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او
رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان واما ايراد البيان بلا التي لنفي الجنس
لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق
وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ
يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا
في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى
وقيتم شرا فلا هينتم ما نقيتم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل
رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق
وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم
ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل
نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب
المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا صح بالخلاف نحو
جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا
على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع
حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين
من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين
من الآحاد والاثنين مع واحد آخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على

ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد بصحة اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون الكل بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظرا الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه لم يصبه الوهن ولكن الوهن مما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر فتامل ذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى ان هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك ان ما قيل من ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الافراد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت

وايضا الادلة لقوله ليشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما هيات

مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل

بالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان الجمع او منفيا مما فرّقه

الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك

بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان

المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله

الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول

الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف

فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله

واحد منهم فان قلت فما معنى ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب حيث بينه صاحب

الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء

واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجمعية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المقرر

عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة او نكدة توجيها لكلام ابن عباس

رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهب بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة والاستعمال ايضا يشهد

بذلك وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مطارح الانظار ومطامح الافكار كم زلت

فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض و

هو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان

فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال

على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن

عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت

الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في

نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من

قطع كلها اسمال اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كلها مشيج فوصف المؤلف بوصف جميع الاجزائه

هو يعني ربط الاضافة اي تعريف المسند اليه باضافة الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضار

المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثى هواى اى مهوى وهذا اخصر
من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه فى السجن
وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه
تاسف وتحسر على بعد الحبيب وتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان عندى تعظيما
لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير
ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر
او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا وينادمه وقد تكون
الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
كالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكساتر السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر
اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه
قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة اضيف الولد
اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى ارسل اليكم
لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك او اختصاص نحو كوكب
الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة
جنسية ونحوها كقولهم تدلك على خزامى الارض النفحة من رائحتها يعنى على جنس الخزامى وذلك
لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف ما هى من خواص الجنس دون الفرد
علم ان القصد به الى الجنس كالوصف فى نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجئ ان شاء
الله تعالى واما تنكيره فللافراد اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اى القصد الى نوع منه نحو وعلى
ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات
الله وفى المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعدهم عن الادراك والتعظيم دل عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير

يعنى انه

يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط

له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب

حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من

الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة و

التكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات

بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك

فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر

الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم و التكثير

قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات

التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين الطول الحمل

بدله شمال لا لم يقل يميني احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير

في نحو قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير مستفاد

من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح

اي فوحة وجوابه انه اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون

التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف ولئن اراد ان التحقير مستفاد من الاية مفهوما منها

بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبين نفحة من

العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن

اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح التقليل

كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد

لقولهم نعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو

والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او

كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع ابدا

وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام

للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق

لبعض التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه بتقدير اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او مما اخص

خلق الله كل غابر منه ويغشه ظ بل قصد نصا الفنالك انه مثال لكون المقام الافراد شخصا او

نوعا لا للتنكير المسند اليه وهذا فى كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله و رسوله

وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول

المطلق هنا للنوعية لا التاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير

ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذى يورد على مثل

هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى

بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه

لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا ومثله

قوله فيما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا اولى مما ذكره بعضهم من ان قوله

ضربت زيدا الا ضربا اشد لا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجرا

كالتهديد بالشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالفعل الشامل للضرب وغيره

من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم

التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله

يوما بجيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعدد نادر من خيولك ومن سائلك

وشىء يسير من فيضان جودك واحسانك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد

التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلعم ففى هذا

الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد

نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الا

بعض اهتمامه واتاه وصغره اى وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا

على ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير

الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع

ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد

به معنى المصدر وهو الانسب هنا لتوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعنى اما الوصف

اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك

الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ومنحوه فى الكشف قوله اى نحو هذا القول

في مجرد كون الوصف للكشف كما في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن
كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا قوله ان الذي
جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا
الالمعي واليلمعي الفطن الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير
اعني وخبرها في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي
انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثاله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع
عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان محتملا بحسب الوضع
لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد
المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر
عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما
او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر
الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل
ذكر الوصف لم او اشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى
ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتفسيره كما سبق ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث
وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا
الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة وتشترط
فيه تنكير الموصوف لان الجمل الظاهر محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي تسبك
من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي هو نسبة التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من
قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية لما
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجب
ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة

لما سبق في بحث الاشتراك والاستغراق ان النكرة المنفية
مع من نص في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي تقارنه
الاستغراق العرفي يؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف
البيان انهما الوصفين ليدل بها على ان القصد الى الجنس
دون العدد وهذا بعينه هو ما ذكره صاحب المفتاح في هذه
الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد منافية للاستغراق كذلك
ارادة الجنس دون العدد منافية للاستغراق المصطلح

شعشعة الحكم المعلوم للمخاطب حصولها قبل ذكرها والا نشانية لسبك فوقوعها صفة او صلة

انما يكون بتقييد الفعل فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

ان التقدير اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد

بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم

والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك هذا كما ان الجملة

الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل فكلامه صريح في ان شرط العلم انما هو في الصلة

دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة

ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا

انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة

التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة

ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون

معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من

النبي صلعم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير

اي تقرير المسند اليه تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به

غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على

معناه مثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز والسهو لكن فرق بين القصد الى مجرد

التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم

وربما كان القصد الى مجرد التقرير والقصد الى كما تطلع عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير

مع الفعل وقد ذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم و

التاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذيب شيئا من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد

مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير كما عرفت

وانت عرفت انه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التقرير بل

الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه

على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في اخر بحث خبر

المسند لو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما تطلع اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذيب شيئا من انه مجرد

تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان
ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدك او لا غيري تاكيد لتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي [illegible] وهذا
غير اسلوبه الكلام وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان حيوان فكانه قيل الرجل كل واحد واحد
عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فهما
تاكيدان معنويان يفيدان الشمول والاحاطة في الجملة الاسمية ويكونان في قوة الشمول الصناعي
مثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في
امثال هذه المقامات وبهذا ظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير
الحكم نحو انا عرفت وتقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي ولا غيري غلط فاحش
انتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع
توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا
يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل
واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة
لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر لا يعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون لفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه

انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في
مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
فلا
الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولاهما
او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال الا دفعا لذلك جاء الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا
اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر مرض بحيث في نحو ذلك فانما تدفع ذلك بتاكيد المسند اليه
لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص
به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما
وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء
الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان
كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امر محققا لا شبهة فيه
بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره
في قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة جرى عليها الموصوف
نحو جاء في الفاضل الكامل فينبغي ان الاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة
المبهمة وتمييزها اشعارا بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد تحقق المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين
اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا
ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما
دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثلا
الدابر على ما وقع في كلام النحاة ومنه يعلم ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى
العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في
الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله
لا اثبات جنسه ووصف الهين باثنين واله بواحد ايضاح لهذا الغرض وتفسير له وهذا الذي يقصد
صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص

فاذا انتفت الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا
كلامه وقوله يؤكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع
او بالفاظ محفوظة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة
واحدة من التأكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل ورد فى المفصل قوله
نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد بخلاف امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد صفة
صناعى للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل
فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق فى باب الوصف فالآيتان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان والتفسير فان من حيث
الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد ويتقرر هذا البحث على ما ذكرت بما لا مزيد عليه
للوصف ويتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه القوم
استدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على
معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين و
واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين فى متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان
القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعنى التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعنى الجنسية فكل منهما
تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى
فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او ذم
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص
والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحدة للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون
الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التأكيد بل
الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا
عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان
البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله
الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من

على ما مر تقريره وأما الإبدال منه أي من المسند إليه وفي هذا إشعار بأن المسند إليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر إلى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني أخوك زيد هو أخوك والأظهر أن
المسند إليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح إيماء إلى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني
أخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وإن كان مفهوماهما متغايرين
وجاءني القوم أكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وإن لم
يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين إذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل
دون البعض لأن ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الإلهين وسلب عمرو ثوبه في بدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما
أجمل أولا وسكت عن بدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام فإن قلت لم قال هاهنا لزيادة التقرير
وفي التوكيد للتقرير قلت قد أخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة أمثاله في الكلام وهو من
المصادر المجهولة أو أضاف إليه البيان أي الزيادة التي هي التقرير والتكثير فيه الإيماء إلى أن البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التأكيد فإن المقصود منه نفس
التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار
بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار أن المتبوع
مشتمل على التابع إجمالا فكأنه مذكور أولا أما في البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلأن المتبوع
فيه يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيد إذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا
ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض
النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير
بعد الإبهام وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير كما مر فكان الأحسن أن يقال لزيادة التقرير و
الإيضاح كما وقع في المفتاح وأما العطف أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه فلتفصيل المسند
إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فإن فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل
إذ الواو إنما هو للجمع المطلق أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو معية

احرز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس

من عطف المسند اليه بل هو من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين

اولا ومن الاخر بعده مترخيا او غير متراخ كلاهما اي مع اختصار احترز به عن نحو جاءني زيد

وعمرو بعده بيوم او سنة وفيما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى

خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة

الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على

ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء

ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة

الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى

الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم

او اوهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى

اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه

ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام

فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجميع الاعراض انما من كلام فيه زائد على مجرد

اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك

انه فكلامهم في نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم

المجيء زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند اليه

حتى لو قلت فجاءني زيد فعمرو وكان قصد المخبر عقيب مجيء ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد

او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني

الاكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى

النعت بالاكل فالشارب فالنائم ولو سلم فلا دلالة فيما ذكرها على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او لرد السامع

عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا

جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا

المعنى او الايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل الا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد اثباته

للمتبوع ولكن لا يجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو

لدفع وهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجي كزيد بناء على ما بينهما وما قبلها لانه للاستدراك

وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما

يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا

جاء لا عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا ظانا ان يكون

قصر افراد فلم ينقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما

جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان

يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل انه لا يكون الحكم نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد

عدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد

لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع

عن ثبوته وانتفائه في المعنى فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال المجيء لزيد و

عدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة

فيكون كلكن وهذا ابتداء كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع

المتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم

عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في

النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في

الغلط وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك كبدل الغلط قلت هذا معارض

بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك

مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد

او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار

زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز الجمع بينهما لكن

من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وقاعدة السكاكي من حروف العطف اي الفقرة والجمهور على

ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل

المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا انواع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب

المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه

في اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند يكون من الاعتبارات

قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان
الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع
على مذهبهم ويمكن ان يتكلف ويقال الحكم هو المجيء
حيث يعتبر نسبته اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فههنا
نسب المجيء الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا و
الاول في حكم المسكوت عنه واما من يقول ان المنفي محقق
حيث المتبوع ... للتابع ... للمعرف على قوله ...

الى اجتماع المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هيهنا هو تخصيص المسند بالمسند

اليه وجعله بحيث لا يعم دعيره كما قال فى المفتاح امر تخصيص المسند للمسند اليه وحاصله قصر المسند على

المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان مآله يرجع اليهما جميعا

لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيص المسند اليه بالمسند

يعنى القصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى

عمرو ولهذا يقال فى تاكيده لا عمرو فان قلت الذى يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند

هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند به ولا يعم وغيره قلت نعم ولكن

غالب استعماله فى الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت

فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مخصصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا

المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مخصصا بان يثبت له المسند هذا معنى قصر

عليه الا ترى الى قولهم فى اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان

كما يكون القصر المسند على المسند اليه يكون القصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف

فى قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين هم

الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون

تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا

يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم

اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلايل الاعجاز حيث قال

اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيما مثل قولك هو البطل الحامى لا تريد انه البطل

ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل الحامى وهل

حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغى ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت

تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك فاعرفه تعنى نبيا فانه لا حقيقة له وراء ذلك طريقة طريقة قولك

هل سمعت بالاسد هل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف

انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل صرح فى هذه الاية بان فايدة الفصل الدلالة

على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم

التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد

تقتضى لان يقال اى لا يشاركه الشهور بين الناس الذى ان ... بجنبه ... ذات ... بمعنى ان ليس ... كليهما ... فقط ... بالنا الى اصل ... المعنى المفيد للقصر هو تعريف الاضافة ... كالتعريف باللام ... الاحكام ... كلام ... صاحب الكشاف

قوله ولانا ... صاحب الكشاف انما جعل هذا المعنى التعريف وفايدة ... معنى القصر اجاب ... لم يقصد بقوله لا يعدون تلك الحقيقة قصر المسند اليه على المسند كما زعم ذلك الزاعم بل قصد به معنى ... ليس ... الى الخبر ... التعريف الذى فى المفلحون وفايدة لا معنى الفصل

هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتأكيد

وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند

على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو

التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب

السكر والشيب هما فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان

قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر

للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ

والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم و

تقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه

تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد فتقديم المسند

اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامنا ايضا مشعر باطلاق

التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم

اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية

بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين

كانت تلك العناية وبم كان اهم ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال

اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا ان في

اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم

هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل

كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة

العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله

واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل

المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري

من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد

الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا وفي ان ابدان الاموات كيف تحيا من الرفات كذا في ضرام السقط و

قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم بعو

وبهذا تبين ان ليس المراد بالجزء المستحدث من الجماد دم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى عليه
السلام ولا القفنس على ما وقع في الشرح ولانه لا يناسب السياق واما التعجيل المسرة او المسائة
للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما الابهام انه لا يزول عن
الخاطر او انه يستلذ به واما نحو ذلك مثل اظهار تعظيم نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله نعم
واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فمثل الدال على ان المطلوب بما هو اتصاف
المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب فانه
يدل على مجرد صدوره عنه في الحال فالدال على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ونظيره
فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولا كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والضمير لما
من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية
انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي ثبات وقوع الشرب مثلا فلا
يصح لما سياتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يعرض عند اثبات وقوع الفعل الذكر المسند اليه
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على
بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل انما
زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان
الضيف الم بهم خفوف والمراد بهم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه
فقول المص هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان
خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما
انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة
فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص
ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه
فهي ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا اسلوب لكن في بيان
كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله
ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي

الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قابل با
فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي كان المسند اليه
بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم فلان وليك اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع
انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل
به لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا
اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت هذا
ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائليته هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه فيقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض
اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك
تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى
انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا
المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل
واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل
الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية
الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد ولهذا وجهه
بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو
لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه
ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا اصح دخول بين عليه وعود ضمير

الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين وبمنزله في قوله
تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه
البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا بتغير بتغير
الموصوف فيجوز ان يعبر به عن موصوف مفرد او مثنى او مجموع مذكرا او مونثا اي احدا من الافراد او
المثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس فيلزم
المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفصل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد
وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو
سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والنفي حينئذ هو الروية الواقعة على جماعة من الناس
لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب
جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه
بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعكس صدقه عليه
لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون قد راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب
الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الروية الواقعة على كل احد منفية عنه ثم ما ذكره
المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم
نفي الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص
اللازم به لجواز كونه لازما لغيره وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان
عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كان وهو انك رايت كل احد في الدنيا
والخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو
اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير خلافه واعترض عليه بعض المحققين بانا
لا نسلم ان المخاطب اعتقد في الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم تعلق روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا
ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك وانت ممن لا يتصور منك الغير فتعين

وهم وحصر في نفسك هذا السلب عنى على زعم ان احدا من الناس اذ لو اختلف الفعل ايجابا
وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل بحسب جهته هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي
منقادة بتر ومنشاها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في
نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فقول محصول
كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بانه تارة للتقوى وتارة
للتخصيص كما نذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن في
بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم
سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا
سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال
لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك وحدك او انت بمشاركة
الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص
قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء
ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط
وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لانه يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا
واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون انت اياه هذا كلامه فاذا اعتقد المخاطب
ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه
اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا
ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم
يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان
لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح
في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع
بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل الا ردا على
من اصاب في نفي الفعل واخطا في من نفي الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة

المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور
وحده او مشاركا للغير فليتامل وكلاما انا ضربت الا زيدا الانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد
ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته فيتناقضان على ما مر وانما ذكرناه لا لما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فمقصوده
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا انه لنفي ان تكون انت فاعلا لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب
الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
ثبت فيه انه نفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه فيتعين ذلك
الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين فيجوز ان يكون نفي الضرب مجموعا
على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتساقطان النوعيان لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان اوقع احدهما على من عدا زيد
والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول
بالاهو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا احد بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى
اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي يستثنى منه
فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي
الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك
واعلم ان ما ذكره المصنف ليس بجار في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القران الا
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القران سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع



هذا الاقتضاء ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة لغيره لدلالة الحال والا عطف على ان ولى

حرف النفى والمعنى ان ولى المسند اليه المقدم حرف النفى فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا

او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفى بان لا يكون فى الكلام نفى اصلا نحو انا قمت او يكون لكن

قدم المسند اليه على حرف النفى والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوى

والى هذا اشار بقوله فقد يأتى اى التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اى غير المسند اليه المذكور

بالخبر الفعلى او زعم مشاركته اى الغير فيه اى فى الخبر الفعلى نحو انا سعيت فى حاجتك لمن زعم ان

غيرك انفرد بالسعى فى حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثانى قصر افراد

ويؤكد على الاول بنحو لا غيرى مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواى وما اشبه ذلك وعلى الثانى بنحو

وحدك مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب

السامع والشبهة فى الاول ان الفعل صدر من غيرك وفى الثانى انه صدر منك بمشاركة الغير والذى يكون

مطابقا على دفع الاول نحو لا غيرى وعلى دفع الثانى نحو وحدك دون العكس وقد يأتى لتقوى الحكم

وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطى الجزيل قصدا الى ان تقرر فى ذهن السامع وتحقق

انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويه تكرر الاسناد كما يذكره فى باب

المسند بجملته وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتى للتخصيص نحو انت ما سعيت فى حاجتى قصدا الى

تخصيصه بعدم السعى وقد يأتى للتقوى ولم يمثل المصنف لهذا ليتفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد

المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفى الكذب من لا تكذب

وكذا من لا تكذب انت مع انه تأكيد ولذا ذكره بلفظ كذا لا انه اى لان لفظ انت لا تكذب انت لتأكيد

المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب انت نفى الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على

ان المحكوم عليه بنفى الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب فى هذا الحال

الى المتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه

ان نفى الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا فى حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد

ان السعى من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذى يقصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت

سعيت فى حاجتك او سعيت انا فى حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعى فى حاجته قد وقع خطأ

فى فاعله فتقصد ان تزيل الخطأ بل اذا قلت اى المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعى فى حاجته منك

تقصد به تجوزا او سهوا او نسيانا اى فى الفاعل ... وانما لم يتعرض لنفى التقوى لانه انما اكد هذا الكلام فى

فائدة

بحث التخصيص ولنا فيه احتمال ثان وهو البناء ما المثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة في هذا الكلام

على سبيل السهو او التجوز او التشبيه اما الانه يلك النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت

ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك وسعينا في حاجتك لتفيد

وجود السعي منك صح من غير ان تتكلف تجوزا وسهوا وتشبيها بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة

وجود السعي ولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بان تتكلف تجوزا وسهوا وتشبيها اما

الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته

لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا

ان لم يعرفها انه ليس معناه او تشبيها ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك

في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان

فلا نسبة الى الغير لما اهله كان تجوزا والا كان سهوا او تشبيها فالتجوز او السهو او التشبيه على الاول

من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والتحير تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكره

من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس

او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص

واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر

فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من

الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك اتٍ ولم

يدر جنسه رجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس

الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظة لا بل الاعجام مفصح عن انه يدخل في

الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر

كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على

المنكر والبناء على المعرف بل شاد في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي

لكن بشرط ان يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تخصيص معنى التقوي

ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط

وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص

فقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا على ما ذكره المص

به التخصيص خواجه ابو القاسم قوله فيكون انا فاعلا في المعنى وانما كان فاعلا في المعنى لان المؤكد عين المؤكد فلما كان المؤكد فاعلا محالة يكون المؤكد فاعلا ايضا في المعنى لاتحادهما حسن

قوله بين الصور الثلث يعني هو عرف و زيد عرف و رجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين اعني التخصيص والتقوي على السواء وفي الثاني الحكم على التقوي والواجب في الثالث الحكم على التخصيص

انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال
في الحصر نحو الله يبسط الرزق لمن والله يستهزئ بهم وامثاله انه انما يفيد اذا كان المسند اليه مظهرا معرفا ومذهب
السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا
فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي
ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث
وان قولنا انا عرفت محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكره ذلك فمن اراد
التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف ثم الى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص
بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره كونه اي كون المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان
اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى فقط والا اي وان لم يكن الشرطان فلا يفيد الا التقوي للحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقديره التأخير كما مر في نحو انا
قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقديره كونه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف
قمت انا فيصلح لان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله
في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني
رجل بدلا من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له
للتخصيص سواه اي سوى تقديره كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم ولولا انه اي
لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا
عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان
دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا
ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير

التأني اعني تخصيص الواحد من الافراد فليتوه اي هذا التقدير عن ظان استعمال الراي مواد استعمال
قولهم شر اهر ذا ناب لا شر لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح
الائمة بتخصيص حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه الجمع بين قول الائمة بتخصيص وقولنا
بوجود المانع من التخصيص بتقطيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في
المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر
الا شر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق بين
الكلامين بهذا الوجه عظيم لا يتم دجعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان
الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل
التنكير للتقطيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب
ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرفة فلا يصح فيها ان يكاب
ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرفة لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه شرط
لاعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف
بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير
من غير تقديم كونه في الاصل موخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصر في نحو قولنا ما ضربت
اكبر اخوتك فهو في معنى ما ضربت خالدا الاكبر وعندي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه
نظر لان الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما
ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع
في تقديمهما واما ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لانه ان قال الفاعل لا يحتمل التقديم
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب في قوله والمؤمن
العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ اوقيم
مقام ضمير فلا فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا
اعتبار محض منا فكما نعتبره في جرد قطيفة فلنعتبره في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا
ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله قد
بتها قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله الا يا نخلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام على وجه بيت الحماسة لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الا حي

بعدهم من شدة الكمد ثم استشكيت لا شكاتي وشاكته فبرنجا او قبر على قهد فان قوله وشاكته

عطف على فبر نحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس

بمبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة الفعلية وكذا رجل جاني بدل اصطلاحي

قلنا امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات

الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال

لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا مر

قايم ههنا بعينه واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل

ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لانه لا قوله وقيل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر

بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو

فهم تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقدم

المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف

على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فما لم يقل به احد ثم

لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص

بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير

والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم

كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا الا بقال التنكير

انما يدل على النوع غيره بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه لانا نقول

قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان

يكون الحصر مستفادا من الوصف الا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة

المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا

رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه نقلا

ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي

ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيكون بالاسناد فيتقوى

الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائما لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة

في انا قائم وانت قائم وهو قائم وما اشبه الخالي عن الضمير فهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي

قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه

نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول

معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله وشبهه يشتمل على امرين احدهما

المفارقة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني

ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون وجها لهذا

اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه

فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل

قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل

انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم

في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد

والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر

نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند

الى الضمير وجعل عليه كالمصرح في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف

ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف معناه

اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو ولا حاصل

لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك

لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب

غيري باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب

بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه لزم

ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا

لزم الثبوت له او النفي عنه بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي

وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من

محل هو هو وبه ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا

في ثبوت عدم الانخداع لا محالة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اذا استعملا على سبيل الكناية ولم

يقصد بهما ثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولك مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا

المعاتب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا

اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل

له او غير مماثل وقوله من غير متعلق بمعناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض

اى لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كان قولك

غيرك فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية وعليه قوله غير من

قلنا بل لكونه اى بل تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين

لانهما من الكناية المطلوب بهما نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه

مفيدا للتقوى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله بل تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في

دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير لحصول المبالغة بالكناية

لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت

الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم

فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته

ولفظا نابيا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المفرد

بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو

كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل

انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي

والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن

جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس

وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا

لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام

على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه

ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل

يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال وفي كون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة

بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان

كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن نفد

الرابطة بعد ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا
سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة
الجزئية وان كانت السالبة اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم يقم موجبة مهملة معدولة
المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة
الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق الانسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل تقدير
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر
اذا ثبت ان الانسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى
كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا محضا اخره لا تاكيدا لمعنى الاول واما في صورة
التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم
نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي صريحا
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة
الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ
كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم
في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل
فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي فاذا
كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على

التاسيس فيجب ان يكون معناه نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان النفى اذا
قبل كل لسلب العموم يجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون لفظة كل للتاسيس لا للتاكيد والتاسيس خير
وبالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين عند انتفاء احدهما يثبت الآخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفى عن الجملة ولم يقم كل
انسان لافادة النفى عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفى عن الجملة فى الصورة الاولى اعنى الموجبة المهملة
المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد فى الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فيكون اى على تقديره ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر و
هذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل فرد فى لم يقم كل انسان انما
افاد حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شىء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا
المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتاكيد ههنا
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة فاذا حملت كل على الثانى
اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن
كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
فاذا لم تكن تاسيسا فلو جعلناه للنفى عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل
لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفى عن كل فرد ويلزمه النفى
عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل من كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المسند اليه يجب ان يحمل على النفى عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفى عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا

يكون تاكيدا الا انا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم

ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط

لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا

انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم

عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان

يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد على غيره

تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فاما اذا جعلنا

للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فلنا

ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها

قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور

اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها

كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع

او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم

انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ النفي سوره فلا بين فيها ان الحكم

مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان

جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية

كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون ما هية القضية

كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في

الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فالمهملة لغير التعميم

وقال عبد القاهر في نقريرات الكلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة

في خبر النفي بان تاخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء

حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في

النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما البتة لان

من لا تدخل في خبر النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولا للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه

بِ وأما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن التأخير عن أداة النفي أعم من ان يقع بينهما فاصل نحو ما زيد كل القو

م ضرب وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الأمثلة المذكورة أو لا يقع نحو ما كل ومتى الزم خاصا ان خصص

التأخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلناه أعم من اللفظي والتقدير

دخل فيه القسمان وأيا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله

اذا دخلت كل في حيز النفي بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل

فيه فانه مؤخر تقديرا لأن مرتبة المعمول التأخير عن العامل فالأقرب أن تحمل عطفا على قوله بتقدير

الفعل ويكون المراد بقوله أخرت عن أداة النفي ما اذا لم يدخل أداة النفي على فعل عامل في كل على ما

بين المثال المذكور والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي لفظا الداخل على الفعل العامل فيها أو جعلت معمولة

للفعل المنفي إما فاعلا لفظيا أو تأكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وتقدم الثاني

لأن كلا أصل فيه أو مفعولا كذلك متأخرا نحو لم آخذ كل الدراهم أو الدراهم كلها أو مقدما نحو كل الدراهم

لم آخذ أو الدراهم كلها لم آخذ وعن لم يمثل التأكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لأن المنفي

بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما تبين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا أو ظرفا نحو ما مررت

بكل القوم وما سرت كل الأيام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى أصل

الفعل وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض ما أضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل

أو الوصف الذي حمل عليها أو عمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم في الوصف

ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل

ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان أحسن أو تعلقه أي تعلق الفعل أو الوصف ببعض

ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء

يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم أخذتها أنا وما آخذ أنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك

المرء ببعض متمنياته وتعلق الأخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال

الشيخ اذا تأملناه وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن

وفيه نظر لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله

لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي والا أي وان لم تكن داخلة

في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما أضيف

اليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وآله لما قال له ذو اليدين أقصرت

بالرفع لانها فاعل قصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر
ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله لكل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام
الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب
قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما
لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
والثاني ما روي انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو
لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه
فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت ولكن
نصب كل هيهنا لا يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب
مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى
تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع
لان لفظ كل اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاء كلكم ولا
كلكم وما مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن
على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة الجئته لامكان ان يقول كلهن قتلت
واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع لانه لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا
اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما شملها
على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه فلما اضيفت الى المضمر كانت الجملة
متقدمة ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها عن الصورة
التي هي عليها فلذلك يقال ان الامر كله لله تعالى بالرفع والنصب ولا يقال ان كل الامر لله هذا كلامه.
واما تاخيره اي المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا

نعم الرجل فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه

وعدم القرينة الدالة عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود فى الذهن مبهم باعتبار الوجود

كالمظهر فى نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذى هو للمدح

العام او الذم العام اعنى من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل فى الذهن

ويكون فى اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل فى مثل نعم رجلا السلطان

ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل فى الابهام والاجمال ولا بد من

تفسير المخصوص وتفصيله بما ليس مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب

فى احد القولين اى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما فى قول من يجعل المخصوص

مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون

الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما

الرجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون قلت الابهام المقصود فى وضع هذا الباب ولما

تفسيره بالنكرة اولا معنى له قلت قد تقرر هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه

التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهة الاسم الجامد

فى عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام

تاخير المخصوص فى اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز

للتاكيد مثل فى نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل

كما مر وقولهم هو او هى زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيهما ايضا خلاف مقتضى الظاهر

ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وقوله

نعم فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو

الامير هى غرة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم

ربه رجلا وقولهم يا لها قصة وقولهم نعم فقضاهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه

ليتمكن تعليل لوضع المضمر موضع المظهر اى ليتمكن ما يعقبه اى يعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه فى ذهن

السامع لانه اى السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير

ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع

بعد فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب فى القلب محل ومكانة

لا يكون لما يحصل بسببه ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو

الذباب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم

ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى

فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم

يفهم منه معنى انتظره انما يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر

لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس لبديد وقد يكون

وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القران او لانه من بلغ

عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره

كقوله فى المطلع زارت عليها فى الظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق وقد يعكس اى يوضع المظهر

موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اى تمييز

المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الراوندى كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل

الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية اعيت اى اعيته

بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اى طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اى المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا اى كافرا

نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس

وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان القياس مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب

الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرز فى معرض

المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشى المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم

البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند

اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغى ولا يخفى ما

فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اى للتهكم بالسامع والتعريض كما اذا كان فاقد

البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس وظا

بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على و

اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن الدمينة

تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى اى احزن من شجى يشجى على حد علم يعلم واما شجى يشجو فهو

قوله حيث لم يقل انا العاصي ليكون علا ان العاصي يكون بدلا و اجنبي على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر من الضمير المتكلم والمخاطب في بدل الكل من الكل نحو مررت بالمسكين وعليك الكريم المعول وبه يستدل على ذلك
بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم ولنا قول ان الذين خسروا وصف مقطوع على ... مرفوع المحل او منصوب قالوا ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع ...
... قوله تعالى ... الذين ... البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ...
... مرت بدل الكل ... المعارف كان البدل ... في الافادة ... الاول زيادة تعريف ...

متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزني وغاب اي علا يرتديه بن قيس قد ظفرت بنا انا اي بقبيلته
يقل برلاد عاء ان فيه لظهوره ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان
المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند
السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصد لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره
من غيره اي نظيره قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب
المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان بمثاله اي مثالهما اي مثال
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه
اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي
الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوف بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت
لذلك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي لتنبيك على ان يكون العاصي عبدا
في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب التفضيل ما ليس في لفظ انا او غيره اي غير المسند اليه لعلة ايضا يمكن من مصدر با
وكما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان
الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة كائنا من كان انا
او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى
الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقط
العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور
هو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول وهو بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة
ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح به في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة
على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب والجمع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره

وسواء كان كل منهما فذا او عدفي الكلام ثم علا عنه الى الاخر اولم يورد فلكن كان مقتضى الظاهر

ايراده فعدل الى الاخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وسمي هذا النقل

عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه

وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم

الثلثة كقوله اي قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى

بكسرهما اخصص هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان في هذه الابيات ثلثة التفاتات كلا منها

من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد

قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند

الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير

عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من طرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف

ذلك مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا اشعر

كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو

انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية النشاط

لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير شيء ليس من الالتفات منها

نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا يوما النخيل

غارة ملحاحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير

الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا لم يصبه حذ بيك وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم

لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها نحو ايّاك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن

معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو طالما حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير

لك في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك

لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام النادي ان يكون بطريق الخطاب

فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما نسب الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين

امنوا من باب الالتفات والقياس امنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كليث

غابات كريه المنظره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان

الفصل في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده و كثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في الكلام منه وهو غلط لان قوله تعالى بل كنا خوله لتربهم من اياتنا فيمن قرء بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لنريه ومتماته وهذا اخص اى الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكى لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مخصوص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلى ولم ترقد و بات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الارمد وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن ابى الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفى الاساس في عينه عوار وعائر اى غمص تمض منها وبات له ليلة من الاسناد المجازى كصام نهاره فان لا التفات فى البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكى بان فى كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرء القيس ثلث التفاتات فى ثلاثة ابيات ظاهر فى ان مذهبه موافق لمذهب السكاكى فان قيل يجوز ان يكون احدها فى بات والاخران فى جاءنى احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة فى بات او يكون الثانى فى ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث فى جاءنى باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح تعين ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام و بعد الانتقال من الخطاب فى ليلك الى الغيبة فى بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها وعن الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لى لا اعبد المخاطبون والمعنى ما لكم لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله

ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت
لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري
اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من يناجيني وقد قطع المصنف بانه وارد
على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا
مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الابيات التفات
عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر
عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الفرق بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان
مثل ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر المقتضي على ما حققناه والى الغيبة نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض
ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم
قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى
طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد
يتصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في
طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى يكلفني
ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي تكلفني بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي
شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي
بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت
من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد عوائق
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة نحو حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم
ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه والى الخطاب
نحو مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام و
ان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله تعالى
لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك

لجى كأنى تسبيب عنك إنك ذو ارتياج فانه ليس من الالتفات فى شئ لان المخاطب بالبيت الاول

امرأته والمخاطب بالبيت الثانى هو الخليفة فهذا النص من تفسير الجمهور فقول ابى العلاء

هل تزجركم رسالة منى اليكم ام ليس ينفع فى اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب

فى تزجركم الى الغيبة فى اولاك بمعنى اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بنى كنانة

الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجركم

بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام

بجملة مستقلة متلاقية له فى المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما فى قوله تعالى وزهق

الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفى كلام بعضهم

العفو ظهرى وللفقر من فاصمات الظهر وفى قول جرير متى كان الخيام بذى طلوح سقيت الغيث

ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقى البشام والثانى ان يذكر معنى فيتوهم

ان السامع اختلجه شئ فيلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة

فلا صرمه يبدو وفى اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه قيل فلا صرمه يبدو

فقيل له ما تصنع به فاجاب بقوله وفى اليأس راحة ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق

ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن تطرية اى تجديدا واحداثا من طريت الثوب

لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف

اى فقد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام

كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا

للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك

المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله تعالى مالك يوم الدين

المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين

على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين الجزاء والمفعول محذوف دلالة على التعميم

فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب

بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات والباء فى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقول

خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد

بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبالاستعانة فى جميع

المهمات منزلا من عبده وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعا
على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليلائم الكلام ويكون العبادة لذاتها لا وسيلة
الى طلب الحوائج والاستعانة فى المهمات فالطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها
على ان العبد اذا اخذ فى القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك التحرك المذكور
هذا الذى ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد
واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان
العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا يحق العبادة الا به لان المخاطب دخل فى التميز والعرف فكان
تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز يشعر بالعلية ويمكن ان يقال انه لما ذكر لوازم التى
وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات
الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف
ذلك اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم
امر المعاش ويستعد والامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب الذى اليه معاد العباد فانصرف
النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث
يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان يكون عن قلب حاضر كانه
يشاهد معبوده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه وربما انجر الكلام الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر ورد علة
اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما
يترقبه بحمل كلامه على خلاف مراده والباء فى بغير المتعدية وفى بحمل السببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذى صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام
المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقوله
القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له اى لكون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد هذا
قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجا
فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب
سواده حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد

مراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير

من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يقصد اى بان يعطى المال ويهب من

الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج ثانيا انه اى الادهم حديد

فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل

عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال

تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسئلونك

عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سئلوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور و

حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى ويستوي ثم لا

يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف

وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر

ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان

الاولى والاليق بحالهم ان يسئلوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من

دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من

خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا

ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها

فكل ما هو خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اى ومن خلاف

الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من

في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع ومثل هذا الكلام لا يستعمل في

كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين

لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع له الناس لما فيه من

الحساب والثواب والعقاب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول قد

يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال فح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من

غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان

معناهما الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته

ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين [illegible] ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفاقا

هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الأكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو
موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله ان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك اليوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق ومنها اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة
اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المسند نكرة
وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
قفي نادي اسيرا ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له
ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في
الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان
هو ان في باب المعروض عند العروض عليه وفي تحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا
الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللؤم واختلط النجار اي ذهب السود من الناس واتصفوا
بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي الانسان منهم اهجينا كان او غير هجين
فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء لان الهمزة
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا و
المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر
بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل
وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو أرجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ان ظبي لان دخول الهمزة في
الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ
بخلاف هل زيد قام فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال زيد
شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى ظبيا

كان امك ام حمار لان المقصود تشبيه بين ان تكون ام ظبيا او ان تكون حمارا فافهم

وقبله اي القلب السكاكي مطلقا ايضا وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة وتشجع عليه

كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي

مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل

كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا

كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع

الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة في التشبيه

يذكر لاشعاره بان لون السماء قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة وكان

والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج

عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال فهو على ضربين احدهما ان لا يتضمن ايهام عكس المقصود

كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت الفدن

بالفدن اي القصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع ونحو ما

قوله تعرض امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان الخلوط لن يستطاعا وليقالوا

ان يقول كذا يتضمن من المبالغة فيها لنا فلا يتضمنه قوتنا كما طينت الفدن بالسياع الايهام

ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع

بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود ويكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت وهو

اصيب فلم اه يعني البصيرة فارح الاقدام والمعنى فارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال

من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والفروح قد صرح

منتهاه فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالفروح ووصف الاقدام والاقحام في المعارك با

كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود

بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم اصب الغنيمة

ووجد اي لم الف هذا الصنعة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام فارح البصيرة وليس معناه

لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح ويخرج منه الدم ولانه في فحوى كلامه اثبات انه

جرح ولم يمت علما بان الاقدام ليس بعلة الحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب وفرار الجبان

من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصابت جرح يصلح قرينة على انه لم اصب بمعنى

لم يجرح وانما جعل بمعنى لم الف لانه نبه عليه مع ما فيه من تنبيه التنظيم ودلالة الكلام على اثبات
الجرح لها اثنا في ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا منه لم اصبح المعنى انه جرح في هذه
الحالة بل جرحت جذع الاقدام قادح البصيرة على انه لما جعل بمعنى لم الف لا ينسب ان
يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تاديته للمعنى وللجواب المرضى ما اشار
اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا
لم يعرض له انه ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام
عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى انه انصرف وقد نلت
ما اردته من الاعداء ولم يبالوا لو اما ارادوا مني فانا على بصيرتي الاولى ولم يتداخلني في الاقدام
ولا غلبني اختيار التطرق والاحجام بل قد صار القدم في الحرب قد جرحه طول ممارستي وتكرر مبادرتي

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
حذف وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمهما والاحتياج
فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض
اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاقوى ومس الحاجة اليه اشد فانه حين اذا لم
في الكلام فكانه ذكر ثم حذف قصدا بخلاف المقام بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز
ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني
وقيار بها لغريب في الاساس المائق ونحله اى منزله وماويه وقيار اسم جمل او لفظ البيت خبر
ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة وحذف المسند من الثاني والمعنى اني غريب وقيار ايضا
غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن
ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان ففي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم
تقديره فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا اشتراك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم
وعمرو منطلق والشيخ نقدير قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه
اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية

قوله فيا قبر معن البيت دارث اي سترت والسرح المتلى من قولهم ترعى الاناء بالكسر سرع ترعا اي امتلأ واترعته انا ومعن بن زائدة الشيباني كان من اجود العرب حمد وحالشعراء زمانه حكى محمد بن ابي بكر الرازي في حدائق الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة ابا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس لي الى معن سواك شفيع والقاه في الماء الذي يجري الى داره فلما معن الخشبة واخذها وقرأ البيت الذي عليها احضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه فكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت بساطه ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر ارتفاع مائة الف في اربعة ايام وذهب فلما كان يوم الخامس طلبه معن لم يجده فقال كان حقا على ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء حيث قوله كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الكلام المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كانه في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا فليتامل ليبين ان هذا العطف اشبه يحتاج دخوله وقت لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائم وعطف قاعد على قائم يوهم كونه مسندا الى زيد فلك الدقة الا بشرط... عطف عمرو وجواز كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وعطف قاعد وجواز كونه مشاركا لقائم في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذ في عطف صاحبه

ــــــــــــــــ

على رفعه فكان قارئ في الثاني التاثير عن الغرابة لان ثبوت الحكم اولا او فهد لسبانى الانضار عنهما ادا تعبر بحبسب الظاهر تنبيها على ان قبادر امع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في الاستحقاق للاجابة عند الاعتراف قصد الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون لانه قال ان الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب فائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا تصريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف وعلى عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوى رماني على ان بريئا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر مترعا فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف ومن الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا ووالدي بريئا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فيكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف في لا يكون اي الحين وقال المبرد انها ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والزمخشري تقديره لمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قبل الاعشى ان محلا وان مرتحلا

ــــــــــــــــ

الا طلاق الذي ذكره لجواز كون بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل من الكل وقد يجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدأ غير جائز والمصير الى الاضمار والتقدير غير ظاهر وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السراج ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة ولعله ظاهر...

وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا ای بعدا او طويلا ای ان لنا
في الدنيا حلولا وان لنا عنها الی الاخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع
لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول الی اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال الوارد في نحو
ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وان عددا
لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكلفة بشانه والمترجم عنه وفيه
ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمضيق بعدها مثل للاختصار بدون الضيق بقوله
ان زيدا وان عمرا اي ان لنا زيدا وان لنا عمرا وعليه قولهم ان محلا وان مرتحلا يعني على هذا الاستعمال الذي هو حذف خبر ان المكرر
ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقدير
لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول فابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم
اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث المقصود من الاثبات بهذا الظاهر تفسير المقدر
فلو اظهرته لم يحتج اليه انما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل
المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفسر
اسهل من حذف الجملة ولانه لا يبعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف
هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام
في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا
عرفت عند الاختصاص فعلية جملة فعلية اذ انا ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضة فهو حجة
عليه لا له وقوله نعم فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اليه فصبر جميل اجمل او حذف المسند
اليه اي صبري صبر جميل فقد في الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو
ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الی الخلق ويرجح حذف المسند
اليه بما ذكره فالحمل عليه اولى بان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر لهم ولا احتياج الی الصبر الجميل
الجميل بدلا على حصوله لسبقه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على

لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثر اما تايتی بالنظر الی المسند المخصوص
اعني الجميل اذ لو حذف المسند المحذوف حاصل الیه فوق الاحتياج
الاول واتاء س وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الی سائر الاجزاء فلا تكرار
الزائد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزائد اولى وارجح
الفائدة فلا يناسبه الحذف

قوله كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح المفتاح الفاضل ان قيل لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحكم على ترك المسند بناء على الغرض المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو بخلاف قام زيد وعمرو فيما ذكره المعترض من المثال الذي فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد جوز ان تقدير الكلام هكذا ازيد حاصلا او حاصلان في الدار عمرو ويلزمه ان يجوز زيد قائما وعمرو فاده بين ولما كان صورة الظرف غير مشتغل بجعله خبرا عن الواحد والمتعدد واشتبه الحال على المعترض بهذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان عمرو اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو

حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر بقرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فتح لا يجوز الحذف اصلاً والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر جميل صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على ما يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الالهة ثلثة او في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر في الموصوف والمميز او فلا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح قد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك انا وان لم نطلع على ان ام المتصلة مشترط فيها ان يكون احد الجزئين من الجملة التي بعدها مع المسند اليه في الجملة التي قبلها معطوفا او المسند بعينه على المفرد بعد ام نحو قام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو وقام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اولى للاختصار لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع مع القدرة على المفرد احترازا عن نحو افعلت ام لم تفعل ان كانت من الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقام زيد ام قعد او زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب من الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجهور النحاة على ان المحذوف في مثل المذكور فعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانا لا نريد ان السؤال عن الفاعل لا اصطلاحي ممنوع بل هو معنوي وان اريد ان السؤال عن فاعل الفعل وما صدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يوجد هذا المعنى كذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل ولكن من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خالقها

نظيره وان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولانه
انما هو عن الفاعل لا عن الفعل فتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من جعله
جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مفعول عطف على محقق اي كوقوع الكلام
جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل
من يبكيه فقال ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور
يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء
وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط
الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع
مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال
المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسئل من اجل اذهاب الوقائع ماله او
بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي الا انه
استحضار الصورة ذلك لا ادراكها بل فضله اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل
مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد المفعول
بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان
باكيا يسند اليه البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولا
ان المتكرر اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اوقع وقد يقال ان
الاسناد الاجمالي في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل لا اسناد اليه على
الاجمال لا يبعد ان يقال فيه اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير
فضلة بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على انه مفعول فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل
كنعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب
وهي لذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد
بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه فيما فيه من الحذف والاضمار واشتماله على
ايهام جمع المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان اهمالا

فيه فوت الاهتمام بالفاعل وبان فيه اطماع الاول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقدم

المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر فى ذكر

المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف

التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز

العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى

بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه

المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من

المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل كسيف ونطق نونية نحو ذلك وحصول التعجب

بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المستغنى

فى الظاهر واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو

كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم

فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام فى اعتبار التقوى كما سيجىء وقوله مع عدم افادة

تقوى الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى

بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التأكيد نحو ان زيدا قائم او نحو ذلك ويقال تقوى

الحكم فى الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوى

كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صور التخصيص نحو انا سعيت فى حاجتك ورجل جاءنى وما انا قلت

هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم

من عدم قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة

فعلية وانما انا تأكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما فى سعيت انا وقد عرفت سابقه وضعفه

وقوله غير سببى موضع الفعلى فى عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلى بما يكون

مفهومه محكوما بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببى ايضا

لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت

الشىء للشىء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببى لما

سنبين ان المسند السببى فى نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالتسند

الى ابيه لا الجملة التى وقعت خبرا للمبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد لكن

غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا حينئذ مسند سببي ضرورة وقد فسر الاستاذ الجريري في كتابه بيانه

الحكم بمفهوم المسند وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت

مفهوم انطلق ابوه لزيد يعني انه متصف بهذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب

انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسند الفعلية

الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد

التقوي يقتضي افراده وفيما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق

ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون

ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه

منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان

يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه

ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا

بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه بحكم محض بما مذكور في قسم النحو

المفتاح ان نحو رجل كريم ابوه وصف فعلي ونحو رجل كريم اباءه وصف سببي وعلى هذا كان القياس

ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة غبار المص اوضح ثم اورد

صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم من البر يتبين وفي الدار خالد اذ

استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة

كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم

اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف

مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والمثال الثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم

يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقدير

استقر وحصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به يصح التركيب وجميع ذلك تقصد حط كلام

السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند مثالا لانه

اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة واعراضه فيكون التمثيل ههنا ضايعا ولذا ترك المص ايضا

على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يكون في تقديم المسند على المسند اليه

فلو كان قصده بها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه وقع في ضابطة الافراد

ذكر الفعلي وذكر التقوي فهو وسيط اشتراط الافراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا اظهر
للفطن العارف بصنعة التركيب في نظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة
علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
عمرو ابى داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها
والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب
المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي جعل المسند ذلك
المسند خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات
لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المبتدأ الذي المسند خبر عنه الاسناد اليه
بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
عليه بثبوته للمبتدأ الثاني اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزعم ما منطلق عليه ان معناه
ما جعل مبتدأ واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لانه يجري اسم الفاعل او الفعل ليس يبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو
عمرو ضرب اخوه فان ضرب وهو فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله ان يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو
والالكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ
اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو
ضرب اخوه هو ضرب فانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد

او انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان المفصل السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم

من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وبه اندرج

لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن ان يقال

في قوله هو ان يكون مضافا فاعلا وهو الزمان ضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله

انما كان المسند سببيا والمغاير ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند

سببيا او وقت كونه كذا او حال يكون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلام وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا

واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان

الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان

والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد

يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة

المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه

يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة

التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل

وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن

تميم او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت

فيه وقائع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي

الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي

على كل قبيلة جناية فعني وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدم

اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك

كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب

صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائما

من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي

ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا بالاشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل

وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا

فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه

يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه

وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلف الاستعمال

واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه

ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد

الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال

وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون

الخبر لكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا

هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة

على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب

لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل فهو معهود

على انها اي على ان تلك الصفة متصفة بمعنى تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام

المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف

بالصيرورة اي الحصول والوجود بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم

معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر من تحقيق

كون هذه الافعال مقيدة لهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة

كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع

السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من اغراض تتعلق به او خوف ان يتصور

المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه غرور وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط

نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادوات

اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه

على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت

اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان

خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية

نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة

بقيد مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه قال في بحث تقييد المسند الجزاء واما

نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا

لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده

لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط
وقد تقرر في علم النحو ان كل ما يغير معنى الجملة و
كان حرفا فرتبته الصدر ليعلم من
الاول الامر ان الكلام
من اي نوع من
الانواع
حلبي

ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب
التفتازاني بقوله في نفسها فمتعسف منه وتخليط الكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون
من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال
الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية
ولا يحتمل الصدق والكذب كذا قولنا فالنهار موجود عنده وقد صرحوا بالشرط وعليه منع تام
فهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك
والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل
العربية فانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه
وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار حين وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم
به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب قالوا انها تشاركت
الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا
وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة
ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول
فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث لكن لا بد من النظر
ههنا في ان ولو واذا لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن
ان لعدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على سبيل الحكاية وعلى
ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط
كذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل في المعاني المحتملة
المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما للشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم بلا وقوع فيشترك بينهما فليتأمل ولذا ذكر

في المفتاح انّ الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل

انكرمه ام لا فبنى في المثال على شرائط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انما في نحو ان لم اكن لك

ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر انّ الجزم ههنا انما هو باللاوقوع الشرط

لانّ الشرط انما هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا ايضا لما احتاج هذا المثال الى

التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم انّ الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك

لانّ الاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لانّ النادر

غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا

لانّ الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر

الى المعنى على الاستقبال لانّ اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جائتهم

اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان

تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيّروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشوم موسى ومن معه

من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لانّ المراد الحسنة المطلقة التي حصولها

مقطوع به ولهذا عرّفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق فانّ كان تعريف الجنس

يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحقّقه في كل نوع من الانواع بخلاف

نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان

تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو انّ عدم التنكير وعدّ القطع بالحصول

انما هو في نوع معيّن او فرد معيّن واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير

فلا لانّ القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا

في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جائتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد

به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح

حيث جوّز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على

مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة

اليها ولو سلّم فيجب ان يكون القصد الى حسنة معيّنة من الجنس والمقدّر انّ المراد الحسنة المطلقة

المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل

على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثرة

الوقوع وقطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبنا و
على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج
اليها وكثرة دورها فيما بينهم فيكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا
بعينه تعريف الجنس على مذهبه فبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى
لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء مما صار
لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون
انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم افجر الناس واسوءهم
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس لان دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير
لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولان ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعد الاول
دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظ اذا قطعا
بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم خصا
بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود
وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع فلا
اذا على انه يكون ممتنعا الامر بهما واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة
كما هو المقصود ويظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد من الانكار وادخل في الالزام
لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة
ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها لعظمها حضرت
معتبرة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من
غير تعيين بعض فبهذا يظهر ضعف ما ذكره من كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها
اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة
ولهذا نكرت لتدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله
فاذا مس الناس ضر دعانا ومعرفة في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الناس المستحقين
بالحصر كل ضرر لبعده عن الحق وارتكاب الضلال فقيد بلفظ اذا والماضي على ان مسه قد تيسر من الضرر
لمثله حقيق بان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول

بقوله تم وانا انهنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فتبه بلفظ اذا والماضي على تأبيد ومثل

هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا

لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول

ان كان فيها اخبرك تجاهلا خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح

وينقض الليل افعل كذا فتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك

لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل مع علمك بانك صادق او لتنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم

بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه

مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام

لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق

بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن

وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض ومعرضين ان كنتم قوما مسرفين

فيمن قرأ بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين امر مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد

التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على سبيل الفرض

والتقدير كما يفرض المحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر

عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال الذي يجب بمقتضى المقام لانه في الاستعمال في فرض المحال لا ينبغي ان يكون

كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من ان شرطها ان لا يقصد

الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال

لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء

العنان لقصد التبكيت فمن هنا يصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل

ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك

على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي

قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي

حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن

ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطعي

الحصول بالنسبة الى زيد غير قطعي بالنسبة الى عمرو فيقول للجميع ان كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام على من لا حصل

بقطع غير قطعي الحصول بالنسبة اليه

لم القيام قطعا وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملها اى يحتمل

ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال

المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب

غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل

الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به

فلا يصح استعمال ان لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود

والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون

ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لما ذكر

كثير من النحاة انها اذا اريد بقاء معنى المضي فيجعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته

فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالته على المضي لانه للحدث

المطلق الذي هو مدلول المصدر المستفاد من الخبر فلا يستقيم نقله الى الزمان الماضي لذا ذكره صاحب الكشاف

في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك

قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما لم

يجعل الشرط ماضيا فقط كان ليستقيم المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير

مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان

في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا مخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب المرتابين قطعا

على الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه فيكون معنى الكلام او التغليب عن المقطوع

باتصافهم بالشرط على المقطوع بعدمه كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثم التغليب يجري في فنون كثيرة

منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة

اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين

بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل

ان لا يكون من للتبعيض بل للابتداء اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب

هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وبكتبه وكانت

من القانتين المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون

بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا

لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه أبوان ونحوه كالعمرين
لأبي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام وما أشبه ذلك مما
غلب أحد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بأن جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم
وقصد إليهما جميعا وينبغي أن يغلب الأخف إلا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فإنه يغلب على المؤنث
كالقمرين ولا يخفى عليك أن أبوين والعمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت من القانتين
إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر بأن يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة إجرائه على المذكر
خاصة بل بأن يجعل أحدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فإن قلت لا يكفي في المثنى
الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق
القرآن إلا على الطهرين أو الحيضين لا على الطهر والحيض قلت هو مختلف فيه قال الأندلسي يقال العينان
في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ألا ترى أن القانتين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق على غير ما وضع
له وقس على هذا جميع الأمثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد مغمور بهذا
الجنس مغلوب فيما بينهم بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
فسجدوا إلا إبليس عد إبليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الأكثر على الأقل بأن
ينسب إلى الجميع وصف مختص بالأكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك
من قريتنا أو لتعودن في ملتنا أدخل شعيب بحكم التغليب في العود إلى ملتهم مع أنه لم يكن في ملتهم
قط حتى يعود إليها وإنما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب أو الغائب نحو أنا وأنت
فعلنا وأنا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو أنت وزيد فعلتما وأنتم والقوم فعلتم
قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب فالمعنى تعمل أنت يا محمد وجميع من
سواك من المكلفين غيرهم ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه ممن غيرهم بالتغليب لا مثنى أن
خاطب في كلام واحد اثنان وأكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع فيهم قال الله تعالى ... نعم
فإن جهنم جزاؤكم وقال يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
فالخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه إليهم الخطاب ولا للذين من قبلكم الذي ذكر
بلفظ الغيبة لأن لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين إذ لا معنى

لقولنا اعبدوا الله لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ودوابهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع
في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا
التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث
والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه
تغليب المخاطب على الغائب لانه لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام
غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجمع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ
كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار
القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في
هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في
ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها
ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع
كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك المراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم
ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما
لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول امره معللا ويكون له في النفس استقرار لا يكون لما
يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون
الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من
ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال

فيمتنع ثبوته ومضيه اما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع
تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يستثنى منه ان الجزاء يجوز
ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي الدلالة على الحدوث في المستقبل ونحوه
ان يترتب على امر بعد الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف
ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها
شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية
فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك
اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه
فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك فقس على هذا فقد يمانا سب المقام وتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان
في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك
مما تقدم وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ الجزاء
نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء
فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال فقوله ايضا وان نزهلت عما اجن
صدورها فقد اذهبت فجدا نفوس حال الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل
اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار
كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كا براز غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب
المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما عطف على قوة الا
لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بالواو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ
الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل واظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت
بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة
يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر
تصوره اياه اي تصور ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه
الطالب

بلفظ الماضي عليكري على الظهار لو اعتبر في الوقوع وقد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء

ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي

عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم

ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب

انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك

اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها

معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول

عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الاخرى ان قولنا ان كان هذا انسانا

فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس

لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما

يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية

المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا ان الاية نزلت

فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب

منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه

ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن

الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه

الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي

او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل الى

والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب

محمد ص وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل

الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول

والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك

وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء وضعف نسبه

الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض في استعمال الماضي

مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي

فطر كهيد ليل والبر تجعون ادعى التعريض لكان المناسب ان لا يبران يقال واليه ترجع وقيل

حسن اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد

ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف

على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى كون

ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع

من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم بل ولان المتكلم قد انصف من

نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان

والتسليم وهو من لطائف الاساليب قد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله

تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و

يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا

ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا

الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاى نكتة في ذلك قلت فيه

وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الفرض مثل الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء

كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار

عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون

الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا لو ظفروا بهم

والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمل لزوم الاولين لهما اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن

اليهم لانهما اى كونهم اعداء وبسط الايدي والالسن للزوم بالنسبة اليهما الان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا الجيئهم

من كفرهم لكونه ارضا لا اشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع

المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما الذي المصادقة

ينذكرها بينهم من القرابة والمعارفة بما انشاؤا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء

ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكنه لا يخفى انه بعيد خفي فان

قلت واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكور

بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء بحوال تعطي اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف

على المعطوف عليه بكون رجع الامر استاذنت فخرجت وهذا في المعنى على كلامين كاذا رجع

استاد نشر واذا استاد نشر خرجت كما في دلائل الاعجاز فما في الايضاح ان كان من الضرب الثاني لم يكون

مجموع الجمل الثلث لا دائما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد

ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا

عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله

تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء

الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا

قلت الظاهر انه من الضرب الاول قلبوا المراد ظفرها ودادة الكفر واستحقاقها مقتضيا ولا شك انه

موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا

لا يقال الاية نزلت في حاطب ابن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنون كفارا امثالهم فلا عداوة

ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق العداوة وبسط

الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين

وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ

النبي عن الطريق قوله والشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا اي

مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء

مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط

واما عبارة المفتاح فهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني

لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لان التعليق اولا المعلق

نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط

مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما

امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن بانه لا حاجة اليه لان تعليق

الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى

تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع فهذا معنى لطيف يحمل السكاكي على هذه العبارة وغفل

المهرة من متقدمي كابر عنه هو التعليق لامتناع القطع وعلى ما ذكرنا التعليق الثبوت بالثبوت

مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط

سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي ثبات وبالعكس

فهو في نحو لو جئتني لاكرمتك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام

لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني

مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق

بخلاف انتفاء المسبب

فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما

آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس

لانه لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله لسبب آخر فالحق انها لامتناع الاول

لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم

اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت

او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء

لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم

المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع الامر وهو الجزاء فهي لامتناع الاول

لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع

التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا

لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان وهذا ما ذكره

جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقيل

انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء

المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى

لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان

علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء

الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان

وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح عند ذكر...

قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان

استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي لو طار ذو حافر قبلها

وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء...

لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه ذو حافر قبلها فليتأمل فيما ادى به

فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما

ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة

فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء

الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها

في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم

بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد

تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ الظاهر ان الغرض منه التصديق

بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على

ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم

السقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام

نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اذ يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا

فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء

لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك

الجزاء ويكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء

على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني

لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو ان ما

في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني

لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه

له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى فيستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا

اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده

اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه

الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم

الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على

ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان

تقييده بالشرط تكرارا لما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان

المنفي في قولنا لو جئتني لأكرمتك هو نفس الإكرام لا الإكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما لم يدخل في

لزوم ثبوت الشيء أو ثبوته له يجب أن يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد الدلالة للشيء في زعم ابن

الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ الا ثبات دون المنفي إذ لا عموم للمثبت فيجوز نحو لو استغنى

لا تثبت عليك إن نقيد انتفاء المنفي عن المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم

يخف الله لو يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قيد ثبوت نفي المنفي لزم الإثبات وبينا فيه فظهر هذا

وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو استغنى لا تثبت عليك

مرتبطا بالاستغناء فلا نسلم ان المنفي عام بل معنا لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم

الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان

يعتبر بل اجرى على الطلاق يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم

خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم

الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد

والجواب انهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانهما تنتجان لو كانتا

لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير

فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس

الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء

لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي فكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه

قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك فهل يركب القياس الا لحصول النتيجة

بل الجواب ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم

بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني

ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكره

اقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي

هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي

والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير

فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان

اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال الاخرس فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين

فان عدم قتل المسلمين بناءً على عدم القوة والقدرة ليس خيرا منه واما قوله تعالى لو جعلناه

ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا

لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء

اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط

في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لان الثبوت ينافي التعليق والحصول في المستقبل

الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب

المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين

واني اذا ما هي بكم الامر يوم القيمة ولو باتت السقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الحمام لتفق

من الجرع الآن القلوب حال يصف ناقة تعين على مفازة من بعد دوشوق وكانها الى ماء دجلة

المعنى اذ وضعت لكن فجأ بلو وقصد الى ان وضع بكانها الحمام في ماء دجلة كان امرا قد حصل

منه اليأس وانقطع الرجاء فصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم

في كثير من الامر لعنتم اي لو قعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لان

كان في ارادتهم استمرار عمل النبي على ما يستصوبون وانه كلما عرض لهم رأي في امر كان معمولا

به بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزؤن

حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا

بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت

نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا

قيل ان اراد بالفصل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم

بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب

امتناع طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو

خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار

لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لما ذكر ان المضارع المثبت يفيد

استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي والداخل عليه لو استمرار الامتناع

الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تكون

لتاكيد النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم

امثاً على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما زيد بضربت للاختصاص لنفي لا لنفي
الاختصاص مع انه يدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اى
اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعاً هي تحتهم او دخلوها فعرفوا مقدار عذابها
قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اى لرأيت امراً فظيعاً وكذا في
قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
لتنزيله اى المضارع منزلة الماضي لصدوره اى المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره
وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي
المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل لو واذ فيها اختصاصا بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت
لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو
رأيته لرأيت امراً عجيباً هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي ولو للتمني
فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضاً كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم
ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضياً
لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح وقوعه وقوع الحال والاستقبال
بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون
فعلى انه ينقدر بكان اى ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما
نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اى رب شيء يود الذين كفروا تحقق
وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتغير النظم وقد ذهب ههنا التقليل للنسبة بمعنى انه يدهشهم
اهوال القيمة فيبهتون وان وجد منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع
من التقليل الى التحقيق ومعمول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني
حكاية لودادتهم جيء بها على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل
لا فعلن لكان ايضاً سديداً واحسنا دانا من زعم ان لو الواقعة بعد فعل فيه منه معنى التمني

من مصدرية مفعول به عنده هو قوله لو كانوا مسلمين و (لاستحضار الصورة) عطف على
قوله لتنزيل يعني صورة وقوف الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة وقوف الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين
بتلك المقالات (كما قال الله تعالى فتثير سحابا) بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل
الرياح (استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة) اى الغالبة من صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة ونحو ذلك
لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك
الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او
نحو ذلك ومن الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يجزم عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول العد
اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى
جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على
اثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية لما سبق واما تنكيره
اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر وقد يقال تنكيره اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
ما الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف
او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح ولكون المسند اليه نكرة
نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون
كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صنعت على
ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة
بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة فلو تركنا الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم

بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل
عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة
المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في
الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على
الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم
عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء
يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه
بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من
ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوها من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للازم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانا اذا اردنا الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
لما فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان اردنا الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من جنسه لدلالته على التعيين ففي الفعل
ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضارب زيد يحتمل
ان يكون من جهة التقرير وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى حصر قولنا
ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر
مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر
معلوم له اي للسامع باحد طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله
اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق
التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق ويختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله
باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند للمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم
وشعري شعري مما قيل بحذف المضاف باعتبار المعروف اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي

والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو موجد الضمير بان سمعه والاخر انه زيد هذا مفيد من غير تأويل ولا زم حكم كذلك عطف على حكما اي يحتاج فائدة السامع لانه حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال الكون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد والجنس وهذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر ومما يرد على تعريف العهد قوله في فراس فان يكونوا ابوه من جنايتهم فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو بمعنى ان الناصر الجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما خسب فيما الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المترتب على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية تستحق صح التنكير والمذكور في الكتاب ان تعريف المسند لكان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند ان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يتم لفظ الاحتجاج لكن قولهم امر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة الغلام من غلام زيد الا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثل لا يقال اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها اي نحو عكس المثالين وهو نحو زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج

فانه اذا كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات بمفهوم وكان الطالب بحيث يطلب ان يحكم عليه بالآخر
يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وانه اذا كان بحيث يجهل اتصاف الذات بمفهوم وكان الطالب
ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف
اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا
يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب لهذا قيل في بيت السقط
يخوض بحرا نقعه ماؤه يحمله السابح في لبده ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له
ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيد وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف
زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان
ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا
يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون
انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فتقول زيد التائب محل نظر
متن على ما ذكرنا سابقا من طرق التعريف فالثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على
تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا
غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فخرج الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم
الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ
نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما
يقال له لام الجنس فظاهر لانه يصير بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل
كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع
متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود والظاهر امتناع حمل الحد المعتبر
في الوجود الخارجي على الامرين حينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد
وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا بعينه جار في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا
فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت

المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الاوّل
الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره
لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس وغيره نحو الكرم هو التقوى اى لا غيرها و
الامير الشجاع اى لا الجبان و الامير هذا الصنديد وكان غير معرف نحو التوكل على الله و
التفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق
عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه مع الجملة بدون الجنس فيلزم
ان يكون الكرم مقصورا على الانصاف بكونه في العرب لا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على
الانصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فانه فرد دقيق وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في
الحمد لله يفيد قصر الحمد على الانصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا
نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف
بلام الجنس ثم الجنس المقصود قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون مخصوصا
باعتبار تقييده بوصف وحال وظرف ومفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او
مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاجلك وهو الواهب الف
قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا اقصر عليه هبة المائة
من الابل حال كونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باى حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء
كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان المقصد هنا
الجنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه
لا محبوب في الدنيا الا انت بل جعلت كلا في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى
ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى
اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ليس لغيرك
حظ في محبة منى فهو مثل زيد المنطلق اى الذى كان منه الانطلاق المعهود الا انه ههنا نوع من
الجنسية لان المعنى ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحدة من محبات
ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك الذى

من شأنه ان يسعى في ما جلب عرض منه معنى المجتنب مثله في انت الحبيب قوله قد يفيد

بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل

رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن

جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل

يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت

لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم

الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على

بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا انه

يجعل اضافة المبتدأ بالخبر ظاهرة لا ينكر ولا يثبت عنه ومثل قول حسان وان سنام المجد من آل

هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت لهم العبودية ثم يجعلها ظاهرة امرا

معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا تكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار

تعريف الجنس مفيدا للقصر قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس

على ما في المفتاح من شعبة نحو عمرو وكذا المعنى الذي يشير اليه بحيث يصير الفصل واما اخص

حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر عند من انما يكون فيما يعقل العموم والشمول

في الجملة والمفهوم في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر

وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا

كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم

متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت

لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا

له المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد

يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب

هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي و

مسندا او قد يسبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم انما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في

الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة

ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد و سوى

هذا الكلام

يحكم ... السؤال ولهذا يجوز حمله على القصر افرادا
كقولهم ... ولكن ... المعلوم ... تقدير العهد
وقد اشتهر ان جماعة يتكلمون في الاخبار فربما
توهم ان غير المتكلم يشاركه في ذلك خارجه
قصر المتكلم ... المعهودين فيهم فقد قصد ههنا على
تقدير كون اللام للعهد قطع الشركة ويمكن ان يوجه
بان المراد ان القصر المستفاد من التعريف ما يكون فيما يقصد فيه العموم اي الاستغراق فانه

بهذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزء
الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه
اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان
الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب لانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس ثابتا
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق
والكذب وانما الغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا
مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ان الظرف في نحو ابن زيد
وانى لك هذا ومتى القتال مما اشتهر انه خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا
للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك انا زيد قاضي به ونبئه كانه الاسد في
نحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقديرا القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي
او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والجملة السببية
مبنية الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف لانه لا يكون الا جملة وقوله
هذا سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى
شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه
شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان
لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة
فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب
ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان
الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا
قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى
تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا

لكن كان ينبغي ان يعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك و دجل جائني فيما اشير

ذلك مما قصد به التخصيص في المسند ههنا جملة قطعا لانه هو داخل في التقوي ضرورة تكرر

الاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه

تقوي و في عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو يدعو عمرا تم ما تقدم لاعتبار التقديم و التأخير

لا يفيد الا التقوي و اعتباره ما يفيد التخصيص و لم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا و قد ذكرنا

في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد و بهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من

ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل

و بعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد و البيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة

الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص

جملة و اسميتها و فعليتها و شرطيتها لما مر و ظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة

بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل و اسم الفاعل انما يعمل بمشابهته له فالاولى

عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل و لانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار

اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى و قيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا

لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها

او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة و

المصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف و لم يحذف مع الفعل

فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم

الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا و ح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع

ان فيها فساد الحصر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على

غير الاصح و فساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ

الظرف مقدر بالفعل و اما ان الخبر فلان ذكر المسند اليه كما مر في تقديم المسند اليه و اما

تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في فصل القصر لا ان

معنى قولنا قائم هو زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور

الدنيا و عرض بان المسند هو الظرف اعني فيها و المسند اليه ليس بمقصود عليه بل على جزئه المجرور اعني

الضمير الراجع الى خمور الجنة و جوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة

او على الحصول منها لا يتجاوزه الى الاتصاف بعدم غول الدنيا او الحصول منها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم ولا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي ولا يتصف بلكم فيكون من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى المعنى اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى غيركم وديني لا يتجاوزني الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما في قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي لان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب او سائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو قيل همم له لتوهم انه صفة لما قبله لا خبر ثم هذا التقديم واجب اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ولتشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة

مختصر فلا يجب التقديم كقوله تعالى ولكل أجل مسمى عنده وأورد على نحو في الدار رجل أن التخصيص

إذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مختص ضرورة أن التخصيص لا يحصل إلا بعد حصول

الحكم وقد قالوا أن لا حكم على ما ليس بمختص والحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدمان وهو أن تجويز

تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت نحو رجل على

الباب وقائم على السطح وكوكب انقض الساعة أو التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الأيام أو

التشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله أي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم

والمسند إليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من أشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا

والضمير العائد إلى الموصوف أعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها أي بحسنها أي يصير الدنيا منورة

ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم أن تشرق مسند إلى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف أي في

الدنيا أو مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو وشمس الضحى وأبو إسحق هو كنية

المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد أو كونه أهم

عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وأهملهما المصنف أما الأول فلشهرة أمره ولأن الكلام

في المجرد من الإنشاء وأما الثاني فلأن الأهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة

بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند إليه ومما

جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة إفادة التجدد نحو عرفت بين وتركه المصنف

لأنه كلام لم يعر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك أنه قال أو أن يكون المراد من

الجملة إفادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم المسند إليه على ما يسند إليه في الدرجة

الأولى وقوله في الدرجة الأولى احتراز عن نحو أنا عرفت وأنت عرفت وزيد عرف فإن الفعل فيه

يسند إلى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بوساطة عود ذلك الضمير إلى ما قبله يسند إليه في الدرجة

الثانية والاشكال فيه من وجهين أحدهما أن هذا الكلام صريح في أن خبر المبتدأ إذا كان فعلا مسندا

إلى ضمير المبتدأ فإسناد الفعل إلى الضمير في الدرجة الأولى وإلى المبتدأ في الدرجة الثانية و

كلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند

إليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا

عن الضمير المبتدأ أو متضمنا له ثم إذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيتكرر

الحكم قوة وهذا ظاهر في أن إسناد الفعل إلى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الإسناد



الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني ما عرفت وانت عرفت

وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله

في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسنادات

مرتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد مع امتناع اسناد الفعل الى المبتدأ

قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام

بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه ثم انه اما وجه تقدم الاول

على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر

ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما تحقق الفعل يسند الى

زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني

على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده

الى المبتدأ بوساطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم

محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده

الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام في توسط الضمير فلا تناقض المتعلق بذلك احد الامرين لانه

انما استلزام كل من التناقض واما انقضاء القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صريح في ذلك

الضمير الى المبتدأ ثانيها ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لا انه حمل بهما

ولا ههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسناد الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسناد

في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه في هذا الاسناد مقدم

على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان

المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض

لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى الجزء لا يصلح تعليلا

للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على ان اول اسناد الفعل

الى الضمير والمطلوب اول اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا

وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ

في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا

عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لبيان ...

بعض الفضلاء وكتبته في ذلك كلاماً قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده
الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقوله صرف المبتدأ الى نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح و
التصحيح ولا يخفى ان هذا القول يحقق ثلثة اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه
مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير
الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمناً الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فانه
منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة
الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يوجه ولا طيف خيال ثم بالغ
في التشنيع على الشارح تلافياً لما كان عند المناظرة متشبثاً بما جرى عليه وانا اقول في كلام
الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو
زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان يكون بحيث يفيد التجدد وان
يكون في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره فاصل ما نقول بان كل جملة اسمية
يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معاً باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة
الاولى الى الجزء كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى
الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرف المبتدأ الى نفسه على
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي اسناد الخبر
لظهور ان تصابهما انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضاً كثيراً ما يقال الفعل مع ضميره
المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت

الاسنا

الا اسناد واحد وهو نسبته الغرض الى المتكلم بالثبوت ان اراد بالوصف الذي يجعل اهل
العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء يقتضي
الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما يعرف في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم
ليس الا بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل وبين الفاعل وعامله فلا يتحقق ههنا من زيادة
اعتبار الخامس ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله
الثاني مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبعاد
والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة لان الاسانيد اربعة الاول اسناد
مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يأت به ضرورة فان قلت
قد ظهر مما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك كلام المعاصر عن مراقبة تمام المقصود فما بالك
في تصحيح كلام المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون
الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات
مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى
وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اخر اسناد الى ذلك
الشيء من جهة المعنى ولا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون
الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام انه قام مسند الى زيد باعتبار
اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث
التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه لا
يستدعي المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفا المبتدأ الى نفسه ثم لما كان الاعتبار الثاني
متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد انما يتضمنه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على
شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى
المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عنه فهذا الاعتبار
قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر
الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية تأكيد

قوله مثبوتة اي ثبوت كمحل واحد نبا ... معرفة الكلام في احوال متعلقات الفعل لا يخفى ان المعمول من حيث هو معمول فرع ... عامله
بالكسر ... قلت تعلق الفعل ... المتعلقات تتعلق بالفعل فرع له من جهة ...
جهة الواقع والحقيقة ولهذا ذكره ... في المختصر في بيان قوله من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل ...
لما سيذكر في بحث الكناية ان ... المبتوح ... الامير ولا ... الامير مع الوزير ...
في هذا الكتاب ... المراد و ذكر الفعل مع كل منها ... الفاعل ... ان الكلام في احوال متعلقات
الفعل لا في احواله ... الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس ... ذكرنا من ان
مع ... المبتوح ... الفعل ... بقوله الفعل مع
المفعول كالفعل مع الفاعل ... الآن ... جانب المعمولية ... من ملاحظة جانب الحقيقة

وثالثها ان قوله ... فاذا لم يذكر متعلق
المفعول لا بالفعل ... فانه يجوز جعله
متعلقا بالفعل وهو الموافق لما ذكر ... الاشارة

الاعتبار فالمراد بقوله صير ذلك الضمير ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمتقدم عليه على اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منزوح لم يستلزم كلامه التناقض
ولا اقتضى الاسناد الثاني على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت بجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا وبقدم
ذلك الفعل المبني على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد
اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد
كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل
على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني
عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد
تقديم الفعل المبني على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان
لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة
الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله المبني وهذا معنى الاحتراز
عن زيد عرف واذا عرفت هذا عرفت ان ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد مما لا ينبغي تنبيه
كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد و
غير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في
غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه يختص بالمسند
لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان تكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما
ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم
في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء
من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه بل يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما **الباب الرابع احوال متعلقات**
الفعل قد سبقت اشارة لطيفة الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد

وقد وضع هذا الباب أراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم
المعمولات بعضها على بعض ثم مهّد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في
انّ الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما يعرف
بالتأمل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم انّ المراد بالمفعول المفعول به لانّ هذا
تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فانّ الغرض من ذكرها مع الفعل
افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه ونحو ذلك لا افادة وقوعه مطلقا
اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة
ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود
الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد
تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول
به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل
لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه
نزّل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لانّ المقدر بواسطة دلالة القرينة
كالمذكور في انّ السامع يفهم منها انّ الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير
الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان
لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم وخصوص فيه ومن غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة
او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فانّ الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام
او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا توجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية

عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وامّا فيتم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما

بحال الرد ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله

المؤمن غرّ كريم والمنافق خبّ لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام

ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في

بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا

في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور

في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام

خطابيا يحمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت

اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كنايته اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن

لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك

اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم

من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة

فصدد هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء

وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون

الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل و

او تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء

معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفاد الكلام وايضا المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم

والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث

الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الاختصاص مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان

معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا المعنى فيه ما فيها مرتبة

لان ما ذكره من الحصر فيما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم فاد انه يوجد كل اعطاء

فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تشعر به هذه العبارة

والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم

والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله

معرضا بالمستعين بالله شجو حسّاده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية

اجناده

اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا ونصب عطف على المضارع
المنفي جملة اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا
فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول
مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه و
اخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها
فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان
يكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام
وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا اي
قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص بعض افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب
تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء
ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول
فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم
بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني
وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان
الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء
لهديكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه لما قيل ولو شاء علم السامع ان هناك
شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في
النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب
فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله اي قول ابي الحسن

على ما ترجمه الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه
مما نحن فيه من حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه
صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع
هذا التوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري
لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها
بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء
فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا الشيخ
في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض
آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر
على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل اني
واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس
سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى منه الشوق غير التفكر بخلاف عدم
القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى
منه غير التفكر فيحسن ترتبه لكنه فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام
قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق و
هو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل
فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى
كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي
شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم

بل ذكرها بعده اي ما بعد الحلم وهو قوله الى العظم ان الحزم بينه الى العظم بل كان في بعض الحلم فذكر
ذكر الحلم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحزم معني في الحلم حتى لم
يرتد الا العظم واما لارادة ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى
بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد
والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح
لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله
ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لان الغرض ايقاع الفعل الاول في صريح لفظ
اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك
بخلاف الاصابة ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب معه لان طلب المثل له يشعر بتجويزه
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان
بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد
بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى
دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق
المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول
يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التأمل الصادق يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم المفعول لا الى نفس الفعل فان
الحمل على مثل هذه المعاني انما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو
فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم
حذف المفعول به من قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر نستعين فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة
لتلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما
يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما

فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والاول دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه
وهو قوله واما لمجرد الاختصار وهذا وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
في قوله ويجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة
دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه
للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك
وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال ان ذكر المفعول نحو قولهم كل احد يكون الاعتماد على
اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا
حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فيصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن
ان يقال يؤذيك كل احد ممن يجوز العقل والعرف ان يؤذيك فقلت فلا تقييد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما ذكر بالاختصاص بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم
في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى
الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف انما يصح بالواو باعتبار
الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد
الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم

السقي

السقي ومنها الذود وعدا ان المسقي والمذود ابل او غنم خارج عن المقصود بل يوهم خلاف المراد

لو قيل او قد يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود

والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع

اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث انه منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى

انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في

هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي

من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما

وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب

المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاميهما واما للرعاية

على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك

وحذف المفعول لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة

من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه للاختصار اللفظي لظهور المحذوف

مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما للاستهجان ذكره اي ذكر المفعول

كقول عائشة ما رأيت منه اي من النبي عليه السلام ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه

او التمكن من انكاره ان مست اليه الحاجة او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك قال الله تعالى

لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لان الغرض هو ذكر المنذر به

وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال

ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك

عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير

زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ

في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتأكيده

زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ

لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلاثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم

في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد

الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال

ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه
نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما
ذكره في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح ما زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده الى
الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال
ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر
بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر الفعل المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على
المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته محتمل للتخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة
على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من
التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم انه ليس القصر في التخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى
بازدياد التاكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه
من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان
الفاء للعطف على المحذوف والتقدير واياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بان في
المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير
الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون
فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم
حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف فجعله
الفاء فاعبدون جواب شرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبد واما انه
هو هو واما الفاء الثالثة فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف وابقيت تنبيها
على مسببيته عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والثانية جزاء الشرط والثالثة
تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا
يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهدينا ثمود لالتزامهم

وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء
فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له
لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان
ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع
الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف وقام الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان حق هذا الشرط حذف ما ينبغي ان يشتغل بشيء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة
في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء المتسببة في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء
الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر
اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة
فيجوز لتحصيلها ابطال المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض ان احدهما موجود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهدى
بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو
ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك الحال في مثل قولك زيدا عرفته
وقولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا بمعنى ان
التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير بمعنى انه لازم للتقديم لزوما جزئيا
اكثريا كما يقال الحركة لفك الاسفل لازمة للمضغ غالبا بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى
ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السائل
او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وقال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال تعالى وان عليكم لحافظين وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند البلغاء

عند على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين

لمراعات حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قال الزمخشري واشار اليه

بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي الى

تحشرون معناه اليه لا الى غيره سيستشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثال احدهما المفعول بلا واسطة

مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك بهذا سقط

ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر

لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه

اشار بقوله ويفيد اي التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون

الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا

يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى

وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت

تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطأ ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في

اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم

ما يدل تارة ولا يدل اخرى فهذا كله مردود عنه نظره ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا

نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ولان المشركين كانوا يبدؤن باسماء الهتهم

باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد

اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر

الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة

لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق

باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى

مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وفيه

على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام

كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزل منزلة

اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القران والباء للاستعانة

او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدءا به ولا يبعد على مذهب الشيخ وهو كون

التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم
الله وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم
على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان
اصله التقديم على المفعول لانه عمدة في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو
اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط
اى آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا
واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه
والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوا
[بع] الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذي
يقدم اهم فقد جعل الاهمية هنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له و
لغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكر في المسند اليه
فاراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله
لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخا
رجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فا
لاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان
المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون بعوانه قد ذكر لرجل ثلثة
اوصاف والتسبب في تقديم الاول انه مؤمن ظاهره انه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على
الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو
فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاى على
الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين
احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذي
الحال المعرفة على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية بتقديمه
اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى [illegible]

لك ما الذي تمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما
مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما الاخر
يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان تخاطبك ملتفتا اليه منتظرا لذكره
كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية
على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لان ما حديث
يذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف
قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرض
ان في التاخير ابهاما مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا
وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها هيهنا اسم تفضيل من الدنو وليست
اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى
بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه الخصم بوجوه احدها ان قوله وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل
تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير
اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم
لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم
للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع
فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما يقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه
بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف الدنو
يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة
التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة
من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كانت مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم

بانه جعل تقديم وجه الحبيب على التمني من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض ليس كذلك

وجوابه بما اشرنا اليه من انه فسلم ان التقديم مطلقا مدليل لما ورد فيه تقديم العامل على المعمول

والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما

للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الابتداء

على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة

لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس

القصر هو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي

الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء

اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة

والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على

الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود

ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى

لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيم الحقيقي

وغير الحقيقي لقلة تجدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى

القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون وصف ثان او بوصف آخر او الى تخصيص الوصف

بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التقسيم شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان

آخر ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد واحد

لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر

ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ

توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي

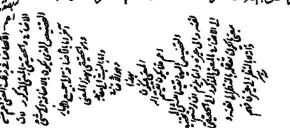
باعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن مظنة الكذب في كلام لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي

مثل زيد شاعر لا عمرو وليس عمرو الا ومثل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا

عمرا واذا تأملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال في دخلت النفي على الوصف المسلم

ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمتعدي اليه ما عداك

في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول



ثبوته له لك فيّ قلت الآن زيد أنا والقصر فكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان
يشاركه غيره في الصفة لان معنى ان هذا الموصوف لا يتجاوز تلك الصفة لكن تلك الصفة
يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معنى ان تلك الصفة
ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل
على ذات وعلى معنى فيها وغير الشمول فبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني
هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها
على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي هي بمعنى ما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه
في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية
هٰهنا هذا المعنى والاول انسب فاما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب
الا ساج ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور
على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي
ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة
بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره
على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان الصفة
المنفية نقيضها الثبوت وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا
بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد بالصفة الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان
يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيد في حكم المعدوم فيكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا
قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي

منا الغير ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات
ثم الفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي منا الغير وادعاء دقيق فليتامل والاول اى
قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اى تخصيص
امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة
بامر دون امر اخر او مكانه ولفظة او للتنويع فلا تنافي التعريف قوله دون اخرى معناه متجاوزا
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى
ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر ان
اريد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف
امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا
وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير
ذلك وان اريد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على
قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم
قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس احد يعتقد ان
جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير
الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه
التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل
لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين
ذلك وكذا اشتراك الصفة بين جميع الامور فكل منهما اى فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة
او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص

امر بصفة دون اخرى او تخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى
او تخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر
بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب
حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس وفي لفظ الايضاح صريح
في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه
بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر
الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه
على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد واما عمرو من غير ان يعلمه على
التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان
تخصيص شيء بشيء دون اخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم
يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا
قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه مكان اخر
قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احد الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت

ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحد الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي هي احد الصفتين التي اعتقدها المخاطب كذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احد الصفتين
فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب يعتقد اتصافه باحد الصفتين بشرط عدم
التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب
نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك
لانه لما تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان تكون
هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا يجري في قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين
لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر
لان الكتابة في مكانها قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء
بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فلا يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر
الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد
الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان كلا من [illegible] ايضا ما
وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس
او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى
او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر
الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على
الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية
لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما

اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان
اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام
في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء
الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد
وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب
فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب
ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج نحو قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة مع انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولعله يحسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من
ان هذا شرط لحسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا
دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر و
كذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع بين الوصفين لان هذا الاشتراط
ح يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون
المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون
الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
ونحو قولك زيد مقصور على القيام او مخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق
الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك

ذكرها

الامام فخر الرازي ذكر في المحصول ان افادة انما القصر لان ان للاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجيههما الى حكم واحد
للزوم التناقض فتعين توجيه احدهما الى حكم المذكور والاخر الى ما سواه وتعين كلمة ان للتوجيه الى المذكور لكونها

ذكرهما فيهما لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمّان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي في قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثّل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه
ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد في نفي القعود وان علم
اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر
دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد
وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح
ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم
اذا عمل وكذا اذا لم يعمل لما لان اصله العمل واما التوافق للغة العاملة وهو غلط فاحش لم
يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون
مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب
مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما فلما كان كل مثال لهما
صالحا مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي و
الاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما [illegible]
قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها
تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل لانه اذا قال جاءني زيد لا عمرو لم
يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي

هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا
المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره
بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا و
عمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام
هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما
كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست
النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما
للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات لما بعده ونفي ما سواه
او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل
الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه
ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان
يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل
على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة
بالنصب معناه ما حرم الله عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع
الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة و
حرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر و
الموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
ثبت ان انما متضمن معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر
في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت
هل جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا
للفاعل فهو المذكور في المفتاح والمقصود هاهنا فظاهر انه ليس بكافة لان حرم مسند الى
ضمير الله فلا يجد لرفع الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح
وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم الله عليكم الميتة

لا غير لما ذكرنا

لا يحتمل الا بتكلف وأما على قراءة من نصب الميتة فيحتمل أن يكون كافة وأن تكون

موصولة بتقدير العائد والزجاج اختار أن تكون ما كافة وحرم مسندًا الى الميتة لكنا نقول

جعلها موصولة اسم إن والميتة خبرها ليبقى إن عاملة على ما هو الأصل وأشار الى الثاني بقوله

والقول للنحاة أي إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه أي سوى ما يذكر بعده إما في قصر

الموصوف نحو إنما زيد قائم فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه وإما في

قصر الصفة نحو إنما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما

فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص بالظهور وأنه لا ينفي كل حكم سواه وقد

يقال إن المراد أنه لإثبات الجزء الأخير مما بعده لموصوف أو لإثباته على صفة مع نفي ما سواه وفيه

تكلف وأشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه أي مع إنما كقولك إنما يقوم أنا

كما تقول ما يقوم إلا أنا إذ قد تقرر في علم النحو أنه لا يصح الانفصال إلا لتعذر الاتصال

ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه

الوجوه منتفية ههنا سوى أن يقدر الفصل لغرض وذلك بأن يكون المعنى ما يقوم إلا

أنا ثم استشهد لتقوية هذا الانفصال ببيت الفصحاء وصرح باسم الشاعر ليعلم أنه من الأبيات التي

يستشهد بها لإثبات القواعد إذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق أنا الذائد

الحامي الذمار [illegible] وفي الأساس هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو

لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي لما كان غرضه أن يخص

المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره إذ لو قال إنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه

يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم كما إذا قيل لا أدافع إلا عن أحسابهم وليس ذلك معناه وإنما

أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة لأنه كان يصح أن يقول

وإنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن أنا تأكيد ولا يجوز أن يكون ما موصولة اسم إن وأنا خبرها

أي إن الذي يدافع أنا لأن قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الإخبار عن المتكلم بصدور الذود

والمدافعة عنه وليس يحسن أن يقال إن الذائد والمدافع أنا مع أنه لا ضرورة في العدول

عن لفظ من الى لفظ ما وهو الذي يفهم المقصود فإن قيل كيف صح أيضًا الفصل لتناسب الضمير

الغائب في يدافع وتكلم وخطاب واعتبار المسند اليه لفعل

فتكون أنا الإثبات وأنا ... ثابتا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستتر

العامل فهو غائب قد يستدل على تضمنه معنى ما والا بقوله اعمال الصفة لو اقتصر بعد على ما
صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما
والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي النحوي البغدادي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة لا النافية ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا
للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء
لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد
على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة
الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره وبهذا يعلم ان هذه مناسبة ذكرها لو صح
انما متضمنا معنى ما والا لا يلزم اطراده حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر
مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا
ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان
يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم
يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد
انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا
الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان
المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه
واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين وكون الوصف لاحد
الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب تجويزه كونه لاحدهما والخطاء
تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع
وضع لا وبل للنفي والا للاستثناء وانما للمعنى تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من
وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر

من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس وتارة

النص عليهما لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم

النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المثالين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول

فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف لا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد

وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات

من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي

الجنس ونحوه اي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في هذا المقام

بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لان

المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو وليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك

النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر

متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف

جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا ولا يبقى

العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص

على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فاقتصر على

المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة

لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق

العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا بعينه بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء

لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب

المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة

على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها

من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي

في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا

قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا

نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها

بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام

فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت

ما فائدة قوله بغيرها فكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلاء العاطفة الاخرى قلت

المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا

بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى

وكف وغير ذلك مما الابعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك فكان الاحسن

تصريح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكره من التوهم فهو مرتفع بالتامل في

قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير في

غيره لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لاء العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه

يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلاء العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد

اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلاء العاطفة الاخرى

نحو زيد قائم لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا

زينب لا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلاء العاطفة الاخرين اي انما والتقديم

يقال انما انا تميمي لا قيسي وهو باتي لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرو احسن لان

النفي فيهما اي في الاخرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه

مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخران صريحين في النفي فلا

ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن

وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من

اله الا الله وما احد الا هو يقول ذاك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد هو يقول

ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد

عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب

امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء

زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه

بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي

بلاء العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد

عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا

القيام

الا القيام لا القعود وفرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا قبلها من كلمات

النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به

اي لم يوجد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعة

اي النفي بلا العاطفة للثالث اي لما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف

لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال

لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم

زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن لها معنا المذكور

في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة

التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالة

على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما

جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست

عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا او العاطفة والاول دليل على امتناع نحو

ما جاءني الا زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من

في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره

بخلاف الثالث اي الوصل الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النوع الاستثناء ان يكون الحكم

الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون

الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز

حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة

وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا

بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه

لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون

هو موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او

يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر

فاشار الى مثال الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد

ما هو الا زيد اذا اعتقده عمرا اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح عمرا زيد مصرا على هذا

الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم

الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور

على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين

عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا

يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل

له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم

على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا

اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا

عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلام

لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد

القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين

لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان

هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة

فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافي

بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون على

البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين

قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون

قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا

انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا

بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه في المناهلة بتسليم

بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد

تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم

قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد

من علينا بالرسالة فهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها

بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه

يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية

اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يدعونه والاقبال في جواب الرسل فليتهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن الرسل المخاطبين لكن بوا رسل عيسى عليه السلام
ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر
قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب ايضا لان
المخاطبين وهم الرسل عليهم السلام يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم
كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل المتأمل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك
انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان تقرر عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا
مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر انه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ معتقدا انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك فقد
نزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا
انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر و
العناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو
قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة باعتبار كما مر ومميزة
كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه يجب
فيها على المثبت والمنفي فقط وتشاركهم كاشتراك الاخيرين في صحة مجامعة لا العاطفة ومزية
انما على العطف انه تعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور والنفي عما سواه معا

بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد

قائما بل قاعد فيتعقل الحكمان معا ابتداء ولا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر

كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض

بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اي التأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم

قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا

يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس

الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان

يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على

ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما

ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما

وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء

راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا

في الدار وما قام الا في الليل وما ضربته الا تأديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا

بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني

احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر

المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول

مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق

الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا

او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي يجوز على قلة

تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما

وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا

عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد

عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر

لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كأن لم يمت حي سواك

ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر

هذا الكلام يدل على ان النحاة عندهم كون قصر الفاعل على المفعول وعكسه من قصر الصفة

كما يدل عليه قولهم ان المقصور عليه يؤخر مع اداة الاستثناء

الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد
الصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من
تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانهما في حكم جملتين من
الحقيقة تامتين بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ان الثاني بان
تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا
زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول فيما ضرب عمرا
الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول ولكن مع تأخير الاداة
عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور
عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصود كما هو الشائع او متقدمين
عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا انما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في
الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا
احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من
يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى
منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما
بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في النية مقدما
ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني
الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رأيتك فلم يبق الا الموت ضاحكا
فان ضاحكا مفعول رأيت لا العامل في الموت اعني لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا
الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر
اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الامر في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامر والنوائح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفصل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب من نحو قولك
ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل

من ضرب فقيل عمرًا اي ضربه عمرو قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان من ضرب يا بها لاستفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت
زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا
لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين
ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم
اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا فنمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام وفي
الجميع اي النسبة في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول
او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي
قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا
للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا
يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة
الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في
الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الصيحة في حكم
فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في
الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير
عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فائتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن فيه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرء بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع
حذف الفاعل فعلى هذا يكون هند مثلا في مقام الاضمار بدلا من الضمير العائد الى
احد لكن النحويين في هذا القسم الابدال ولم يجوزوا النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ
بالكلية والاقتضاء على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى

مناسب للمستثنى في جنسه بأن يقدّر في نحو ما ضرب إلّا زيد ما ضرب أحد وفي نحو ما كسوته
إلّا جبّة لباسا وفي نحو ما جاء إلّا راكبا كائنا على حال من الأحوال وفي نحو سرت إلّا يوم الجمعة
وقتا من الأوقات وفي ما صلّيت إلّا في المسجد في مكان من الأمكنة وعلى هذا القياس ولا يصحّ
تفسير المناسبة في الجنس بأن يكون المستثنى منه بحيث يصحّ إطلاقه على المستثنى إذ ليس المقدّر
في ما كسوته إلّا جبّة شيئا مع صحّة إطلاقه على الجبّة وكذا في سائر الأمثلة المذكورة بل المراد
أخصّ من ذلك و في صفته يعني كونه فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو حالا أو غير ذلك فإذا كان
النفي متوجّها إلى هذا المقدّر العامّ المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فإذا أوجب منه شيء أي
من ذلك المقدّر شيء بإلّا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء
واعلم أنّه قد يقع بعد إلّا في الاستثناء المفرّغ الجملة وهي إمّا خبر مبتدإ نحو ما زيد إلّا يقوم
أو صفة نحو ما جاءني منهم رجل إلّا يقوم ويقعد أو حال نحو ما جاءني زيد إلّا يضحك وكثيرا ما
يقع الحال بعد إلّا ماضيا مجرّدا عن قد والواو نحو ما أتيته إلّا أتاني وفي الحديث ما أيس
الشيطان من بني آدم إلّا أتاهم من قبل النساء وذلك لأنّه قصد لزوم تعقّب مضمون ما بعد
إلّا لما قبلها فأشبه الشرط والجزاء وهذا الحال ممّا لا يقارن مضمونه مضمون عامله إلّا على
تأويل العزم والتقدير أي ما أيس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء إلّا عازما على إتيانهم
من قبلهنّ كقولهم خرج الأمير معه صقر صائدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل
وفي إنّما يؤخّر المقصور عليه تقول إنّما ضرب زيد عمرا فالقيد الأخير بمنزلة الواقع
بعد إلّا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس
فإنّه إنّما جاز في النفي والاستثناء على قلّة لعدم الالتباس بناء على أنّ المقصور عليه هو
المذكور بعد إلّا سواء قدّم على المقصور أو أخّر عنه وههنا ليس إلّا مذكورا بل الكلام متضمّن
لمعناه فلو قلنا في إنّما ضرب زيد عمرا إنّما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما إذا قلنا
في ما ضرب زيد إلّا عمرا ما ضرب إلّا عمرا زيد فإنّه يعلم أنّ المقصور عليه هو المذكور بعد
إلّا قدّم أو أخّر وههنا نظر وهو أنّ تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التقديم مفيدا
للقصر كما في قولنا إنّما زيدا ضربت فإنّه لقصر الضرب على زيد قال أبو الطيّب أسامي لم
تزده معرفة وإنّما لذّة ذكرناها أي ما ذكرناها إلّا للّذّة ويمكن الجواب بأنّ الكلام فيما
إذا كان القصر مستفادا من إنّما وهذا ليس كذلك وغير كاف لإفادة القصر بين أي قصر

الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد
غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب
المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا يقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد
لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس

الانشاء والانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه و
قد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني
قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا فالظهور ان ليت مثل موضوع
لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون
البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بجزء الباب احوال الامر الانشائي بان طلب كالاستفهام
والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود
والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر هاهنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات لغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت
الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر ثم الطلب لا الانشاء
ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان
جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية
ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني
والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني
والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول
امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف
النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ
الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون
ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا
يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى
لما ذكرنا هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو

هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لامتناع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم

بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل و

العدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد

يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على

ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء

الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب

بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا

لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب

الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لنا كرة

فنكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض هي هلا والا بقلب الهاء

همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما

مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن

الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من

هذا التركيب والتزام جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان

الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين

هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا

الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى

ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما

كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول

ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه

لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى

التمني وهذا مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد

ايضا مطابق لكلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك اكرمته متولدا

منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير

توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمني ما مضى

يناسب التنديم وما يستعمل للسؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك
لاحتمال أن يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فإن التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن نحو لعلي أحج
فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع
ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي أموت الساعة وبهذا ظهر
أن الترجي ليس بطلب ومنها أي من أنواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فإن كا
ن تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور والألفا
ظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فبعضها مختص بطلب
التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار قدم الهمزة
فعقبها بالحكم فقال فالهمزة لطلب التصديق أي إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها وهذا معنى الحكم و
الإسناد وما يجري مجراهما كقولك أقام زيد وأزيد قائم فإنك عالم بأن بينهما نسبة إما بالإيجاب أو بالسلب ولكن
تطلب تعيينها أو التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في تصور المسند إليه أدبس في الإناء أم
عسل فإنك تعلم أن في الإناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك أم
في الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلو
ب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا أي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح
في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحا
صل وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في أعمرا عرفت
وأما في أزيد قام فلأنه لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته أنه يحتمل
لذلك على ما سبق إليه لما مر فيجوز أن يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل
على هذا أنه علل قبح هل زيد قام بأن هل بمعنى قد إلا أنه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسئول عنها
أي بالذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق

على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يحتمل الاهتمام
غير محتمل فيه فالوجه في القبح دون الامتناع أن يحمل
على الإضمار والتفسير كما يجيء

بصدود

بعد وجود الفعل عمرو واذا قلت أضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند أضرب هو ام
اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن نحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت
تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند
وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أانت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت
وأيوم الجمعة سرت وأتاديبا ضربته او راكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز
ومما يؤيد ذلك انك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول أأنت
قلت شعرا قط أأنت رأيت اليوم انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا
لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله
وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب
التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام
المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع هذا اما اذا
لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة في نحو أزيد قام ام عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى الاحد المذكورين والمطلوب تصور احدهما
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ولهذا ايضا قبح هل
زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب الحصول الحاصل
وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت
زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم الاشتغال الفعل المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون

التقديم لمجرد الاهتمام عند التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم

هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجاز المجيب يبني على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا

قال بد من ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد اي هل ضربت

زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق

بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود

الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا

اهل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك

اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير

في نحو رجل عرف واجب ان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا

النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ومن قبله

اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان

نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن ففيهما نظر و

هو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون فيها علة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب

انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه

يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل

بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة

وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم

الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية

التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد

قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت العهود بالحمى وحنت الى الالف المألوف

وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة

وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب

زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبوت الفعل

الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة في ذلك لان هل تخصص

المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو انكار
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب او انكاره في
المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك حيث قال فيه ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع
سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما
لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع
وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المنافاة
لان الواجب مقارنته للحال لوقوع الفعل وانتفائها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيئ
زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا
علي قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما
سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال
فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كل ما هو بناء على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان تشتغل به لكنا
نخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تامل وياخذوها من هباء ولاختصاص التصديق
بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك
بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما
كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل
لعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو
الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى
وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل

فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه

على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة

على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل

على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى

للفعل من الهمزة فتركه معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول

ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من

البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير

البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما

هو اصله وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود شئ او لا وجوده كقولنا

هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ او لا وجوده له كقولنا

هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود

وفي الاولى شئ واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة

رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة

ان المطلوب بكل منها تصور شئ اخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا

ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان

من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما

حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في

الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب

الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف

مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه

طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشئ

هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى تفهم من

الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى

يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق

فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حد بحسب الاسم وحد بحسب الحقيقة

واما المعدودات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد

بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من

حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم

ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا

ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب لو اختلفا دائما يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات

بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن العوارض المشخص لذي العلم

اي يطلب به الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب

عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان

واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف

في الخارج في شخص واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي

يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل

فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد

موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير

مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث

سيروا فقد سبق المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات فيسئل بمن

يكون ما المفردون

عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه

سؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي

الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله

تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر

من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد

تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسئل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين

خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم

اصحاب محمد قد اشتركا في الفريقية وسئلوا عما يميز احدهما عن الاخر في الامر الاعم المشترك

فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي وضح قوله في المفتاح بقول القائل عندي ثياب فتقول

اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عما عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف

الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا

اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز له عن غيره وعلى الجملة هو طالب للتميز ويسئل بكم عن العدد كقوله

سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كم اية اتيناهم عشرين ام ثلثين ام غير ذلك و

الغرض من هذا السؤال التقريع فالاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن اية

مميز كم بزيادة من فانهم اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا

يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم

اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو وا قول سل بني اسرائيل

كم اتيناهم من اية بينة ويسئل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان

او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم الدين

وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال

شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو

واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار

بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا او ايضا قد

ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى

عشرون لنا امن اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المصنف

انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة اضمار من او بدونه ثم ظهر ان كلمات الاستفهام

بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية

وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام

ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي

الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التي

تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو

مهين وبهذا يختل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون

من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك

وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يجوز وقوع ماذا الاستفهامية بعدها اذ

لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم

تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل

في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من

اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول

الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت لسقط الزم وفيم تعقلنا ركائبنا

ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين

تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم أؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير فقد

يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه و

الجائه اليه وهو الذى قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة

ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول

ضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا

ضربت فى تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة

فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم اذ ليس مرادا لكفار

حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى

الفعل فى قولهم أانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان

الجواب فعلت ام لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ

ليس فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم عليه السلام هو الذى كسر الاصنام حتى

يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد

حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا

من فعل هذا بالهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابرهيم فالظاهر انهم قالوا

ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام ليس معه

احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى

اذا كان التقرير بالهمزة فتهاهى لا تجئ للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها

بخلاف البواقى فان هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاتية

للتقرير بها ابشل بها اعتبر نحو كم اتيناهم من آية بينة وماذا فعلت بفلان ومن الذى قتلته

ويجوز ذلك في الانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها

وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا اضربت اضربت صلو فعلت

كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تندي ما العراق من الزند

ومما اشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي

فانه ذكرها يكون منها من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل

لما ابيح الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك

فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ

وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة فان

المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا اسير اليه وكذا

غير ذلك من المتعلقات ونحو انا ضربت زيدا يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب

تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل يحمل

التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل

صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم

الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما

صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ

حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر

ان ما يلي حرف النفي تفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص

لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي

وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا

منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله

تعالى ءالله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على

الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم

وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف

لا يحتمل اعتبار التقديم كما تريد هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو اليس

الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قول

ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس
الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد
يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان
يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ءانت
قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من
هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار
الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله
ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير
ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى ءالذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض
انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما
وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير
ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت
ربك فان العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان
لا ينبغي ان يقع وعليه قوله افوق البدر يوضع لي مهاد ام الجوزاء تحت يدي وساد فانه
للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار ادعائه انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق
العصيان اما للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في
المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها او
نقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل
جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يصلح الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام
لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا بالله
بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه
والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا
والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

بلفظ الاستفهام ودفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى

وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على

حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف لا انه

ايضا شيء منها في ذاته ومن اداته بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي

ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف

واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف

على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو

سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن

القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل

للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما

لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين

الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن

والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم

المصنف بشيء واشار الى ما هو المفهوم عند العقل بقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من

المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام

صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان

يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل

وهو عند النحاة من اسماء الافعال والامثلان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل

على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان

لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا اعتبارا

بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي لكون الطالب مستعليا سواء كان عاليا

في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك اعني طلب الفعل استعلاء

والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة

نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة

او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر فيه

نظرا الى انا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم

حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل

انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالها فليتأمل ويمكن ان يجاب

بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا تمسك بذلك في

الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء

مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلا او تكون للطلب لكن

لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين

والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع

دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا

قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة

او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة وفيه

دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة

لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو

اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كأنه توهم ان ليس يجوز

الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه توهم ان

احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما و

التمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل

الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول لليل ازل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح

بافضل منك عندي لاني اقاسي هموما نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم في عيني

لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى

ذلك تخلصا مما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك

الليلة كأنه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية في وقوعه فلهذا يحمل على التمني دون الترجي

والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء

نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة

افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف مما يقال

على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من
الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد
الامر بخلافه الى تغيير الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده
قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر
بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك
عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض
الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي و
هو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل
وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا فاي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم ولكن كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ المحقق
ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع
الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال
الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في الحاصل فقد
يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك
لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال ويستعمل
لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء
نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك
لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب
من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على
ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي

فمن هو اكرم منك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وتبعه كرفي تحقيقه

وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب في الطلب يفيد ان سبب حامل للمخاطب عليه

فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية وجودها

معلولة للعلة الفاعلية وانكانت بماهيتها علة لعلية الفاعل ولذا قالوا ان الغاية

تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل

لما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر

الطلب فدل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر

الشرط فالسبب ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم للسبب

الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه

وذكر في ايضاح المفصل ان هذه الاشياء الخمسة متضمنة لمعنى الشرط

الحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وفي الطلب كون المطلوب مقصود المتكلم اذا

او لغيره يعني تتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا اتى

الطلب ولم يذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب وجد المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا

لنفسه لا لغيره وان ذكر بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور

لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه

الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد به السببية بخلاف قولنا ائتني بيتك

اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفني اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل

لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء

لعله اراد بكتابته هنا انه لا يحتاج الى كون الشرط المذكور مستقلا بالسببية

بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك

واذا لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا

نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك وفي

العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع

كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا متولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة

بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه

يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال العرض

النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل والانكار

حيث امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه نحو نسبة قرينة الحال الى تحصيل النزول

قوله فان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي ذلك توقف الجزاء على الشرط المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت

النفي اثبات فلهذا صح تقديره الشرط المثبت بعده فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء

يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقديره المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل

النار واسلم تدخل النار يعني ان تكفروا ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه

تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا

من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فانه هو الذي ان يتولى وحده و

يعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار

توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير

شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء

حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف

اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم لم يجعلوا

استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد

من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام

كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب

الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا وقد تنزل غير البعيد منزلة البعيد

لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه يبلغ من علو الشان

الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل

عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد تستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب

عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة

في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب اما

لاستقصار الداعي نفسه استبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر و

علو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ

ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته

وانه بعيد من التنبيه نحو اسمع يا ايها الرجل واما لانحطاط شانه تبعيده عن المجلس نحو

يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في

قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه

علي نيابة

على زيادة التقليل وبث الشكوى او الاختصاص نحو قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا

ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل

الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف

ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى

مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ايها

الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل

وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار

حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا وفكرة النصب باضمار اخص فقوله ايها الرجل فاى

مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعهما في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في

تفسيره اى متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب معرف باللام نحو

نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معشر الانبياء لا نورث ومما يكون علما نحو بنا تميما يكشف

الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها

الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل

المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بنى نهشل لا ندعي

لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر هو انه لو جعله خبرا

لكان قصده الى التعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل

من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا و

كذا ومما استعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو

يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتضجر والتحير

كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك و

كقوله ايا ناق جدى فقد افنت اناتك بي صبرى وعمرى واحلاسي وانساعي ومنها التوجع و

التحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي

عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك

وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع

الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية

كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا
عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو دُ ه بلفظ الماضي كقولك
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما اي التفاؤل والاظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول
العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء
او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا
مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون
كلامك في صورة الخبر والخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل
كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في
الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل
المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب
الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات
اللطائف لعبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند
اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او
فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة
او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثل ما ذكر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه
اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام
انما تعرف بملكاتها والتأتي في صدر الباب فقد تقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الا[عراب]
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم

من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات
المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته
فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان تكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير
ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب
الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل
العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او نحو ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة
موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على
الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد
يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد
بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف
المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب شاعر بخلاف زيد
كاتب ومعط وقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء
وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد
كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب
فيعطي او ثم يعطي اذا كان وجود منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى
فلا بد له من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في العطف بالواو من جهة جامعة عيب على ابي تمام
قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين
ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد
على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العالم لان وجود
الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدليل البيت
السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ودثور فاعل
زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما
زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك

الثانية لذلك الاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم نعم ان قولهم انا معكم جملة في
محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في
كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء اخر نحو دخل
زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك في النحو ولا العاطفتين لا
تقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في
مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب في قوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
استيناف بمعنى بل الاضراب وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في
انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد
الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها
عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل و
قد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون
لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد
فيقعد عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل تمامه
في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا
الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المغرب لكنها كثيرا ما يجيء لاستبعاد

الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبتها لنحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا
بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم
توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر
من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ
كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحدة من هذه
الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانها لا
يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال
فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر
زيد وينفع عمرو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كما في
بل لا في الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد
الحصول غير متناهية فتمييزها يحسن فيه العطف مما لا يحسن هو الذي يشكل فيه العبارات
والآية وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى
حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو
واذا خلوا الآية الله يستهزئ بهم على ما قال الاشارة الى الاختصاص بالظرف لما
اشتهر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء
الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون
مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا
نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم
فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية
هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد
معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم
يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به

كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني أعطك واكسك ثم اتراه لم

يقطع لكثرة الشائع الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط

فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني أعطك واكسك والثاني

ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه بمعنى يكون الشرط سببا فيه بواسطة

كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع

استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا

من هذا القبيل قلت لانه يختل بصحة المعنى اذ لا معنى لقولنا اذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم

لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم

عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم

لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز وإلا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان

لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم

الجملة او يكون ذلك لكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال

الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او

شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع

بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع

الجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما ومغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من

احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية

ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع

شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم

الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة

واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق

مقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى

الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل

حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا

من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي

وانما القوم ومقدمهم ايتموا تقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن

ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا

انشاء لفظا ومعنى ثم او لفظا خبرا لكنه لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان

الغرض تعليل الامر بالارساء بالمداراة لا تعليق الامر مع الجزم بالعكس اعني تصيير الارساء علة للمداراة

كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة

الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه

مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب

كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما

بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب ولا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع

بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الراوي والجملتان فيه لا

ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان

فيه مما له اعراب لهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على

ما مر او معنى فقط اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى

انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو

انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما او لانه اي الشان

لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه

زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها وانما لم يذكر

النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان

بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل لم يتنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من

المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لان الثانية

اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع

الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة

الى ذلك الكتاب هذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من الحروف المعجمة

وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه

اخر فاوجر عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب البناء في قوله ببلوغه

متعلق بوصف اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق
البناء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند
اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد
درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب ومبالغة
نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته
ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من
سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة
ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون
صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله
لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي علما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك
الكتاب جزافا جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه
اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتعظيم وكثرة الشيء في هدايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل حيث لم
يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله
كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت في درجات الكمال ذلك
اي على قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال
لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه
فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل
عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا
لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا
لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته وبدلا منها عطف
على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا

من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه اي شأن المراد لان الغرض من الابدال ان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه لنكتة ككونه اي ككون ذلك النكتة
مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض او الاشتمال لانه متبوع فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب
فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشأنه
لكونه مطلوبا في نفسه وذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتأديته
اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل
الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال
اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته اي تادية
المراد لدلالته عليه اي دلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فلازم ومقتضيا انه فدلالته
عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار
لا تقيمن عندنا دالا على اظهار كراهة الاقامة بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من

التأكيد بل اعتنا يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه
يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب خلاف سره العلن وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المعنى بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك التعبير عن الاقامة اظهار الكراهة وظاهر ان
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال
انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم
عندنا وهو المراد باظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما تقرر وفيه تعسف ووقفا اي وقف ان لا تقيمن
عندنا وقفا حسنها في قولك الجبوا الدر حسنها لا ان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدلا لكل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول القول كما مر في قوله اي بوا نوا وطا وقوله في
المثالين اعني الاية والبيت ان الثاني وفي بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى منهما وافية
بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على
تمام المراد من القصور وبيانا انها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون
الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا
تعطف عليها لخفائها اي المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام
ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه
اي وزان قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا و
توضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه
من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا
وتوضيحا للوسوسة فليتأمل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على
استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم
وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم و
تفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه
زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا

وتصير المعنى من مرضاته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما
فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبهيهما فقال واما كونها اي كون الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا شبه كمال الانقطاع لاشتماله
على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين
لا جامع بينهما تشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه
بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم فان بين الجملتين المناسبة اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب
لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون
هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم
عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه
على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعها هنا للاحتياط كما في هذا
البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية الا بانه
تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول
الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في كلامهم مثل قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المستهزئ اعني يستهزئ الله تعالى بهم
وتقاولهم بهذه المقالات وقت الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما
لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
او جملة انا معكم بمانعة لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها
اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل

الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع
ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال الذي دل عليه الفحوى
منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك و
تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان
لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شئ تحقيرا او كراهة لاستماع
كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان
الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكأن المصنف نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه
الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشاء
السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية
عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد
لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان
قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادرج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه وسيجيء الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف
ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف
انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك
لان العادة اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من

من تعبد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا
مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه
قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن
السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في
احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد
فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له
اذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لظاهر لطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي بتقدير الاستئناف جواب للسؤال عن مطلق السبب
لما امرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت
المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام
اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن لان تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف
كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا
عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا
فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ضربان اما ان يكون على
الجملة كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل
بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع منكاثر المحاسن و
ايضا منه هذا تقسيم اخر للاستئناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي
اوقع عنه الاستئناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو
احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استؤنف عنه دون
اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه
اعني صفته تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة

صفته اى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفته من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم

اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى

الاستيناف المبنى على صفته ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب

للحكم كقدم الصداقة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان

الوصف علة له واما اذا اعقبت المستانف عنه فى الكلام السابق بصفات ثم ذكر ثم فى الاستيناف

بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فلا يظهر

انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان

السؤال فى الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم

ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب

كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم

او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه

واريد ان يجاب بان سببه انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة

باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته

فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف ليس يجرى هذا فى سائر صور

الاستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو قوله تعالى

يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه رجال وعليه

نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف

اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف

الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسى يعنى بنى اسد زعمتم ان اخوتكم قريش

لهم الف اى ايلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى

الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى موالفة فى الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك

اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا فى هذا الزعم ام كذبنا

فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته

عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا للسؤال اقتضاه الجواب المحذوف وكانه

لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون فى البيت استينافان

كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قولهم الف بالقسمة الى كذا يتم
الحدوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فيتم مقام السبب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه الاول وكذا للجواب المحذوف وبيانا له
او بدون ذلك اى بدون قيام شئ مقامه نحو نعم الماهدون اى نحن على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اى هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما ولما فرغ
من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل
لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعا
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة للجملة
الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو
وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين حالتى كمال الانقطاع
وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة
عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال
الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا
اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اى مع وجود جامع بينهما
لما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق بان
كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك وكان كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا و
الثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية
وفعلية او المتماثلتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين

وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان

لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا اريد

الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين

احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة

اي وتحسنون بمعنى واحسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان

تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح

الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف

وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة

تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب

بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلى الله عليه

وآله وسلم فهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف لامر المخاطب على الامر

لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيان

لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون بالله اي امنوا فلا يصح

عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا و

بشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فبشر اي صار مسرورا ومما اتفق

الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله

واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق

الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد

جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على

العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى

حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف

هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة

وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب

بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من اشتراط

اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يتأتى هنا ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر
الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال
صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية
فكأنه امر النبي صلعم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد ما ينبغي ان تضرب
غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار
المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في
الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء و
المنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما
اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي
بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك و
على الجملة يكون احدهما سببا من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدو
اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا
متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف
زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح
لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه
كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك
ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت
زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل
المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله بحيث لا ينافى انه اصلاح له ونحن نشرح اولا
هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الخلل فنقول
من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي
القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس
كادراك الشاة العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال

وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى

إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة

كالحكم بأن هذا الأصفر هو هذا الحلو ونحو ذلك الصور ما يمكن أن يدرك بإحدى الحواس الظاهرة

والمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور

المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما

ولا يقظة وليس من شأنها أن يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على أي نظام تريد فإن استعملتها

بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وإن استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها أو مع القوة

الوهمية فهي المتفكرة إذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي أنه يجب أن يكون بين الجملتين

ما يجمعهما عند القوة المتفكرة جمعا من جهة العقل ومن جهة الوهم ومن جهة الخيال فالجامع

بين الجملتين إما عقلي بأن يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي أمر بسببه يقتضي

العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل

الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال والظرف أو نحو

ذلك فظهر أنه أراد بالتصور الأمر المتصور إذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على

المعلومات التصورية والتصديقية أو تماثل هناك أي في تصور من تصوراتهما ثم أشار إلى

سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فإن العقل بتجريده المثلين

عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لأن العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث

هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان إذا جردا

عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور أحدهما في المفكرة حضور الآخر وإنما قال عن التشخص

في الخارج لأن كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة أنه متميز عن سائر المعلومات

وإنما قلنا إنه لا يدرك الجزئي بذاته لأنه إنما يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لأنه يحكم بالكليات

على الجزئيات كقولنا زيد إنسان والحاكم يجب أن يدركهما لكن إدراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلات

وكذا الحكم بأن هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فإن قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج

لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز أن يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل أن يعلم من

زيد أنه رجل عالم فاضل ومن عمرو أنه رجل سوقي جاهل قلت إذا كانت الأوصاف كلية كان اشتراك

زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وإن كانت بحسب الخارج مختصة ببعض

منها

منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما
في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو ان يكونا شيئين بحيث لا يمكن تعقل
كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر كحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول
الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر
آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل
واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا
قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول مثال
للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يتم المحسوسات والمعقولات وفيه
نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا ترى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته
وبالعكس وكذا تعقل جسم من الرجال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون
محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان
وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك
او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في
المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف
العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة و
السواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلف
بالعوارض المشخصة بخلاف العقل فانه يعرف كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في

عارض وهو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه واله في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء و لا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه الايمان الا ان يقال الكفر ايكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين و هما السواد والبياض والا فانهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا يدلان الا على ذاتين خارجيين واما الاول والثاني وان كانت الاولية و الثانوية جزءين من مفهوميهما اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر بعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر احد المتضادين والشبيهين بهما الا ويحضر الاخر ولذلك يجعل الضد اقرب خطورا بالبال

بالبال السواد الا ويخطر بها البياض وكذا السماء والارض لعوان ذلك مبنى على حكم الوهم

والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضى اجتماعهما فى المفكرة

او خيالى عطف على وهمى والمراد بالجامع الخيالى امر بسببه يقتضى الخيال اجتماعهما فى

المفكرة وانكان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك فهو بان يكون بين تصوريهما

تقارن فى الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك فان اسبابه اى اسباب

التقارن فى الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة فى الخيالات ترتبا ووضوحا

فكم من صور لا انفكاك بينها فى خيال وهى فى خيال اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور

لا تغيب عن خيال وهى فى خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعانى فضل احتياج الى

معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع لا سيما الخيالى فان

جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات الصور فى خزانة الخيال

وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وظهر امثلة وحكايات ذكرت فى المفتاح وقد ظهر

لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلى ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمى ما يكون

بالخيالى ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعانى التى يدركها

الوهم وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى تجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معان

معقولة
معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض وقال ان السواد والبياض مثلا محسوسان

فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات فاجاب بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر

وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض

معنى جزئى وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئى فتماثل هذا مع ذلك

تضايفه معه ايضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد

وشبه التضاد فى انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات

كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالى

هو تقارن الصور فى الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة فى الخيال لانه من المعانى

وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل فى لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام صاحب

المفتاح مشعر بانه يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما

مثل الاتحاد فى المخبر عنه او فى الخبر وفى قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع

العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فهو والسكاكي ايضا معترف
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة
قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في
صحة العطف ام لا ففوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف
فيما لا تناسب بين المخبر عنهما او كان الخبران متحدين فعلم ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما
ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله او تماثل ان
يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني
العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون
له وجه صحة واما ما قال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما
هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه
وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه وياباه قوله في التصور
معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما
ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في
المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزمك ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد ومنعه الشارح العلامة
لانه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدئين وقام وقعد
خبريهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب
ان يقدرا اما اسميتين واما فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري
ان الكلام في غاية السقوط فما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب

رعاية لذلك في الثانية ايضا ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية ايضا نحو زيد قام

وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره الشيرازي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا

رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الجملة الفعلية

التي هي خبر المبتدأ والضمير في مثل زيد قام واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في

المثال ذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار

الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في

الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى

فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا

يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي

على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام

وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا

ويصدون عن سبيل الله وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي

الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا

انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث

عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء

فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير

مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي وان الحال التي ليست تماما

تامة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فاشتراط في المؤكدة كونها بعد جملة

اسمية لزم ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولم يتم دائمة او ثابتة فالجملة الحالية

المنتقلة ليست محلا للواو ولشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول

اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء

انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق

المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق كالواو واستدل المصنف على ذلك

بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها

لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي

الحال كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما
في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل تثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء
وقصدا او وصفه اي وكان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى
المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل وغير مباشر ولهذا جاز ان
يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال
فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما
صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت ففي الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت مثال ذلك مما ورد
على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم
حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وان الحال كما يكون معرفة يكون نكرة محضة و
حمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو ولكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من
حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها العامل فيها لانك لا تقصد بالحال
اثبات الحكم ابتداء بل تثبته وتعلق الحكم ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته ليثبت على سبيل
التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا باعتبار كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى صالحيته لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى

زيادة

زيادة ارتباط والاولى الواو اشد في الربط لانها موضوعة له والحال لكونها فضلة تجيء بعد
تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني
الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت
وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة
فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا
تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو
لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب حتى نص بعضهم عند ظهور
الملابسة على قلته ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع
حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا
مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان كل جملة مبتدأ وخبر المبتدأ
هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وانما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه للاختصار وانما لم يقل عن ضميره ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير
ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كان
مع الواو وبدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان تكون مما يقصد منه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان

قال فانت طلاق والطلاق البتة ... اقول هذا المصراع صدر بيت من الطويل وعجزه بعدها

المرء يحبو من شباك الطوامث ... قوله انت طلاق مبالغة اي انت طالق والالبتة بالتشديد

القسم والشباك بالكسر الحبائل والطوامث جمع طامث وهي الحائض والمراد بها اللواتي تحت شاخت

ذلك يقول هذا الشاعر لزوجته انت طالق والطلاق حتم تخلص به الرجل من شر النساء و

الوقوع في شباكهن والوصف بالطوامث للذم والتنفير عنهن ورث هذه قوله والطلاق البتة

حيث وقع جملة اعتراضية هذا هو المشهور في هذا البيت وقال ابن هشام في المغني الاحسن ان الرشيد

قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم

ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسئل يعط فيكون

الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحروف

المقتضي لصدر الكلام لاتكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومن هنا اقتضاء

لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرفه الى نفسه فما وقع بعده

مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد

المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة

على الشرط المداول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى

بالوجود لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه

وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها

ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط

المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين وقال بعض

المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا

به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق البتة وقوله وقد

تخذل الدنيا الخفاء مجرب ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام

كقوله عليه السلام انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل

الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون

فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه

الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل

ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي

دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك

تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب

وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او

المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن

ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون

عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اى المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع
دخول الواو كما يمتنع فى المفردة اما الحصول اى اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه
فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما
المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذى
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضى
واوائل المستقبل والحال الذى نحن بصدده يجب ان تكون مقارنا لزمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فلا للمضارع
لا دخل لها فى المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا و
بتقديره معنى فيمتنع دخول الواو على مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء
المضارع المثبت بالواو فى النظم والنثر اشار الى الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول
بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اى قول عبد الله بن همام السلولى فلما خشيت

اظافيرهم اى اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اى وانا اصك وانا
ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون
انى رسول الله اى وانتم قد تعلمون وقيل الاول اى قمت واصك وجهه شاذ والثانى
اى نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هى اى الواو فيهما اى فى قوله واصك و
قوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل
المضارع بمعنى الماضى والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضى الى المضارع
حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضى واقع فى هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى
بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل فى الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان اى الفعل
مضارعا منفيا فالامران جائزان نعم دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو
كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اى بتخفيف النون فان لا للنفى دون
النهى لثبوت النون التى هى علامة الرفع فلا يكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين

كون المجاورة الواو والحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نفي معطوف
على الامر قبله والنون للتأكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن
بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب
عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول
وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة
والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة
حالا الا خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي
تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا
المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان
المنفي بلفظه مما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم
اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اتاهم من دجى توعدوني وكنت وما ينهنهني
الوعيد ان كان ثامرا والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير نهيه
بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران في
دخول الواو والاكتفاء بالضمير اذا كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون
الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا
منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى مثاله ذلك بقوله وقوله انى يكون لي
غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن
الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي
مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول نحو حصول صفة غير ثابتة
لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم

ودلالته على المقارنة فشرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد

تقرب الماضي من الحال وههنا اشكال المذكور وهو ان الحال في الحال مقارنة

حصول مضمونها لحصول مضمون الجملة العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين

يجوز ان يكونا متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال

المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنة

لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر

هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان

العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان

المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان الحال الماضي

والحال الآن متباينان بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط

لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحال لما بينهما في الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظة قد

لظاهر الحالية فاولجاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية

عن حرف الاستقبال لظهور تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لجري استحسان لفظي وكثيرا

ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة

قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب

الى صدع أصدقه في مرية وقد امترى صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب

ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم

وانهما متباينان حقيقة وهذا يظهر بطلان ما قال التحاوي من انك اذا قلت جئت

وقد كتبت يد فلا يجوز ان يكون حالا الا اذا كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا

اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم لها فلا انقضاء

جزء منها جوز بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصالها

بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول الظاهر لكونه

ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما

جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته

على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو

قوله كتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصده ولف النفي الاستغراق ظاهر هذا الكلام يشعر بان نحو لم يضرب يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعا وانقدم يدل على ان الاستغراق مستفاد من خارج بناء على ان الاصل استمراره وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا انما يفهم منه اذا قوبل الاثبات بالنفي وقيل في رده منع قال ضرب بدا انه لم يضرب سيده

مدّة وبعد ولما ينفع الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم

لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز

انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم منفصل به اى بالنفي وبا

الاصل فيه الاستمرار الدالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عند عدم التقييد بما

يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت

فان وضع الفعل لافادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى

في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع

اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيد بزمان واحد في طرفي

نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين

فاكتفوا في الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل

اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا

دائما مثل ما زال وما انفك وما دام ونحو ذلك وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام وان الاصل في

النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب بخلاف استمرار الوجود

يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الو

الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل

يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى

سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا

يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من

اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اى عدم دلالته على الحصول فلكونه

منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية واذا كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اى ترك الواو

لعكس ما مر في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول

صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه

فيمن يرفع فوه وعوده على الابتداء اى رجع على ما ابتدأ عليه او البدء مصدر بمعنى

المفعول وان دخولها اى الواو المشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها

اى الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا

لله أندادا وأنتم تعلمون أي فأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت

حتى ذهب كثير من النحاة إلى أن تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر إذا كان المبتدأ في

الجملة الاسمية ضمير صاحب الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع

أو اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لأن الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل

وتنضم إليه في الإثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات وهذا مما

يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو فهو مسرع لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره

المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في

صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه

بأنه يسرع وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول

جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة إثباتا

وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله

سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لأن معنى فوه

إلى فيّ مشافهة ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه وأما قوله إذا أتيت أبا

مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فإنه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك

وجدته حاضراه أي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم

ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد هذا كلامه في دلائل

كأنه اعتراض على المصنف كما أشار إليه الفاضل المحشي هنا والذي نقله الشارح عن الشيخ

الإعجاز والذي يلوح منه وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاءني

زيد وعمرو يسرع أمامه أو مسرع أولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع أو مسرع وقال أيضا

في موضع آخر إنك إذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه وخرج الأمير عليه التاج كان كلاما نافرا

لا يكاد يقع في الاستعمال لأنه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد بسيفه وخرج وهو لابس التاج

فإن المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات وأنك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو

كذلك فظهر منه أن الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو إلا بضرب من التأويل والتشبيه

بالمفرد وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا أو هم قائلون أن

الجملة الاسمية إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لأن

واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا أو هو فارس كلام

فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث في ذكره قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع
الحال اي متعادين يعادي بها ابليس ويعاديه ابناؤه ولم ينزل منزلة المفرد وهذا ظاهر فيجاء
زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين
ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد
مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل به احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا
واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا و
ابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء
بالواو كما يجيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها
مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط
جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني
عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين
يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ و
ان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول
بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرفني اهل
بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا
علي شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر
فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعل ائمتنا اختاروا تقديره باسم فاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوزوا التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله واني امرؤ اسري اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوزوا التقدير
بالمضارع لامتناع مجيئها بالواو وهذا كلام فيه نظر لانه ان كان الاصل في الحال الافراد فكذا
الخبر والنعت والواجب بذكرهم سببا تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون
الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان

ان يكون المقدر بعد الواو هو الماضي لا غير ثم اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم
يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل
ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو
في الدار زيد واقام زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع ويحتمل
ان يكون حالا مفردة مقدرة باسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران
مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس او على
كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن
الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي
الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من
مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في
اكنافي وجوانبي حال لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى
لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك
لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولولا تقدمها قوله سالما لم يحسن فيها
ترك الواو والحال الاولى عن الجملة الاسمية وسالما يجوز ان تكون من الاحوال المترادفة وهي
ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان تكون من
الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال المتقدمة
مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير
ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيها صدر الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى
في او اهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بعدم
جواز الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا ليتأتى من هذا القبيل والا فهو ضعيف
قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية
التي تكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام

أو يزيد عليه وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالقياس إلى كلام أنقص منه لا يتيسر الكلام فيهما
إلا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن أن يقال على التعيين والتحقيق إن الإتيان بهذا
المقدار من الكلام إيجاز وبذلك المقدار إطناب إذ رب كلام موجز بالنسبة إلى كلام
يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة إلى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن أن يقال على التحقيق
والتحديد بأن هذا إيجاز وذاك إطناب والبناء على أمر عرفي أي وإلا بالبناء على أمر
يعرفه أهل العرف وهو متعارف الأوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة
فيها هي أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو أي
هذا الكلام لا يحمد من الأوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الأحوال ولا يذم
أيضا منهم لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ومجرد
تأليف يخرجها عن حكم النعيق إلا بالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والإطناب أداؤه
بأكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة إلى ما سبق أي إلى كون عبارة المتعارف
أكثر منه وتارة يرجع أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر أي من الكلام الذي ذكره
المتكلم وقيل المراد مما ذكر متعارف الأوساط على ما سبق إلى بعض الأوهام يعني قد يوصف
الكلام بالاختصار لكونه أقل من عبارة المتعارف وقد يوصف لكونه أقل من العبارة اللائقة
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فإنه
إطناب بالنسبة إلى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه إيجاز بالنسبة إلى مقتضى
المقام بيان لأن مقام انقراض الشباب وإلمام المشيب فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط و
يبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فظهر أن للإيجاز معنيين أحدهما كون الكلام أقل من عبارة
المتعارف والثاني كونه أقل مما هو مقتضى ظاهر المقام فبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما
هو أقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما إذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء
الإضافة وصدق الأول بدون الثاني كما في قوله إذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فإنه أقل من عبارة
المتعارف وهي هذا نعم وليس أقل من مقتضى المقام لأن المقام لضيقه يقتضي حذف المسند إليه كما
مر وصدق الثاني بدون الأول كما في قوله رب إني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في
الإطناب أيضا لكنه تركه لأنه لا يتسارع الذهن إليه فيما ذكره الإيجاز والنسبة بين الإطناب بعضها عموم من وجه
وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثاني والإطناب فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكي أن الفرق بين الإيجاز و

والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى
المقام وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص
باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد
تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما والجواب ان المراد بعدم تيسر
تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر
هذا ضروري على ليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما
ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار
يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر والجواب ان الالفاظ قوالب
المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في
ذلك بحسب مقتضيات المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء
فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بل بحسب
الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح
بالنسبة اليهما جميعا والبناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون
ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تبينه من ذلك
في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة الاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير
عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلاثة
منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ
مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال

النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم في

العقل يعنى ان حاصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال

العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا او نظم لا تترقد اشتهر في العرف ان العيش

المستند مراعى العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب

الامور فيجعل مطلقا العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية

عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل

والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم

و في ظلال العقل لكان كالتكرار و يبتنى على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل

وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة و لا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله

وعدى بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى

اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد

التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي

قددت و قولها للزباء وعن الحشو المفسد اى واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة

لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان لانه اى الزائد اما ان يكون مفسدا

للمعنى و لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اى كلفظ الندى في بيت ابي الطيب

ولا فضل فيها اى في الدنيا للشجاعة والندى   وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هى

اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة

في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح

في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في

الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن

بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه ولو توقع بالخلاص عنه

بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب ان لى صبر ايوب

فمن اين لى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه

اليه دائما فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل

فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل فما يقال ان المراد بالندى بذل

النفس

النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لا عدم الجزع من الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاظهر ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد للمعنى كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى

المحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو ولو وقع في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفتك ما كتبته هذا الخط بيميني هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به فارغا عن معنى تحته كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قد تقدم تفسيرها اصلا والمطبوع عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس

قيل الاولى ان يذكر من نظيرها في الضبط الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب ان يقال

فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى بعد عنك واسع اي ذو سعة وتبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فيما الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكونان من الايجاز لا المساواة وان قلنا اعتبار المساواة امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني المتوسط لا يقتضي الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس قد حذف الفعل الذي يتعلق

به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وجب ذكره لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى
لو ذكر لكان تطويلا والاصح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد
رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لابد ان يتعلق بفعل او فعله اي رجحان قوله ولكم في القصاص
حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اي اللفظ الذي يناظره قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص
حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه
زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حيوة احد عشر باعتبار التنوين و
الا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان
الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف
قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص
حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة الحاصلة للمقتول
اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا
هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده
اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم
فان القتل الذي انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس
انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه
يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار
افضل مما يشتمل عليه لا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار
رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى
التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص حيوة
عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي و
باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان الاقتصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وسلامته عن توالي الا

الخفيفة التي تنقص بسلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحركين متلاصقين
الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي
نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة حسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ المفيد للاختصاص بالغرض وفيه
نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل
من جزء جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور
اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا
كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقوله
تعالى ومنهم دون ذلك كقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر ولا سيما اذا لزم منه
عن الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني
يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة لان
هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول
الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره فعلى وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها
كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه
يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة بدون المعيبة او شرط كما مر في ابواب الانشاء او جواب
شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم اي اعرضوا بدليل ما بعده
وهو قوله تعالى وما تاتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد
الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون
الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وقد يسهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده
والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على
مؤاخذة على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المتبجح اذا رأيتني شابا وسكت جالت الافكار له

مما لم يتحمل به لو ان بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف او الحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او الحذف وغير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول والفصل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اي منه
والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد نحو بادت وبالفلا
وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة
عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل
ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا
او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضرب بها فيكون
قوله فضرب بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله تعالى فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس
امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو شرط كقوله تعالى
فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت يسمى
فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني فهو ان يكون
المحذوف جزء جملة وظاهر كلام المفتاح على العكس ومثل انها فصيحة على التقديرين والمشهور
في مثلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير
اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ
والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي والحذف واما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف وسرعت ليتقط طريق لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا
ما الهني وما لي اي طرين فاخذت اسكتها وهي لا تسكن ثم اعاودها فتلمحني الى ان قضيت
العجب من كثرة معاودتي وشدة مداومتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف
كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت

الرسل من قبله منقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر

فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف

والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على

ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود

الاظهر يدل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول

اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان

ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف

وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى

ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين

الامر او تعيين العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن

الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان

على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله

قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شأنه حتى يشملهما اي الحب والمراودة

والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه

اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملا له

ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع

لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف

فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تشهد به القوانين النحوية

يدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر

عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد

وكذا كل فعل تشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام

بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس

المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والرفاء الالتئام والاتفاق تقول رفأت

الثوب رفأ اذا اصلحته واما بالاطناب فاما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في

صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس

فصل تمكّن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بيّن كان اوقع فيها من ان يبيّن اولاً

او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه

ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه

تشوقت النفس الى العلم به فتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح

كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى كما يقال لذة الوجدان بعد الفقدان

ولذة الخلاص عن الالم ومما يؤاخذ بذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل

من الغمام فان مجيء العذاب باتيانهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء

من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر

من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع

الغيث ومن بدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب

شرح لشيء ما اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء والايضاح وهذا

الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء

المبيّن وتعظيمه كقوله وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله

واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح

بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف

اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان المنا بالابهام فيه

الفاعل اولا وتفسيره ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل

الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن

باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى

الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو

صدد الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل

لا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها

تأثر وانفعال عجيب انما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة

وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن

الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما

معطوف

معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الا

لفيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكان ابهم اولاً ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا

لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر

باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله

اما بالايضاح بعد الابهام ويعنى بذكره بعدان يكون ذلك على سبيل العطف دون

الوصف والابدال فلو قال اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه

على فضله اى مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اى جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف

منزلة التغاير في الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة

جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب

التنصيص عليه والتصريح بروذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة

الوسطى اى الوسطى من الصلوات والفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة

العصر على قول اكثر المفسرين ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله

وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و

يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة

باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا

لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع و

تنبيه على انه لا ينبغى للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون

انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم

من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم

دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك

لا تفعل وذلك لان اصل ثم للدلالة على تراخى الزمان لكنه قد يجىء لمجرد التدرج في درج

الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في

الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما

يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفى التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل

تلقى الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذى آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد

يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده و
قد كان منه البر والبحر مترعا ومنها التكرير لما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت
اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و
يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله
لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا
ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة
المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به
كانه علم في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية
لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله
اي قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيمتنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون
الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها
وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه
قد طالت مسايرتهم في الفلا وحتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكذا توهم غير المقصود
في بيت السقط ضيقا الكاس من فم مثل خاتم من الذهب لم يقبله خال فانه لما جعل الفم
كاسا ضيقا مثل خاتم من الذهب فكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه
يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله دفعه ذلك ملك متكبر فكيف غيره وعلى هذا فيختص
الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها و
مثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث

على الاتباع وتوعّد في الوسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والآخرة وإمّا بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام
وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل ولم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص
فيكون متعلقا بما قبله واحترز بقوله على وجه عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل
تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم
بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا
يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة
الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان
مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل
منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على
ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم قسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني
كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه فالتذييل الذي يجب ان يكون للتاكيد
الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله
وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق
اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن
من ان يكون صفة لاخا بعدم التامل يعني لست تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال وإمّا بالتكميل ويسمى الاحتراس

ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقّي عن ايهام خلاف المقصود وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له
مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال عن فاعل سقى اعني
قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد
يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو
قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه
لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا
عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع
ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين
اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من
عجز فازال ذلك التوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تأكيد للازم ما يفهم من
قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون تذييلا للتأكيد المفهوم لا تكميلا كما
زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يبالى به والذي يخطر بالبال ان قصد
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وهو ان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه
حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه
وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع
الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته في ضميره فكيف
في غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام

أي يطعمونه مع حبه والاحتياج إليه وإن جعل الضمير لله أي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لأنه لتأدية أصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً مع أن الإسراء لا يكون إلا بالليل للدلالة على التقليل وأنه أسرى في بعض الليل وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام ليس المراد بالكلام هو المسند إليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فإن قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون إليه والدعاء في قوله أي كالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان يقال ترجم كلامه إذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم إن وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً أنها اعتراض لا محل لها من الإعراب نحو ألا هل أتاها والحوادث جمة فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفاً على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكره في قوله تعالى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى أنه اعتراض بين قوله إني وضعتها أنثى وقوله وإني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيراً ما يلتبس بالحال والفرق دقيق أشار إليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون حال أي عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها أو اعتراض أي وأنتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله أي كالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا أن هي المخففة من المثقلة وضمير الشأن محذوف يعني أن المقدور آت البتة وإن وقع فيه تأخير ففي هذا تسلية وتسهيل للأمر فقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء أي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضاً كما أن الواقع هو بينهما أكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

نسائكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين
كلامين متصلين معنى فانه اشارة الى اتصالهما بقوله فان قوله نسائكم حرث لكم بيان لقوله
فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتى الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض
الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى
منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي و
لوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية
بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول
ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة
مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو
وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر
غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير
ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز
بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة
اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين
متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين
الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا
يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل
اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم وكلامه
ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يصرح به في تفسيره

قال وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل

لجواز ان تكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة
باعرابها بدلا منها او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في
هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة
والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم اى وجوز البعض الفرقة الثانية من القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اى كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض
عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما
على ما ذكره في الايضاح حيث قال ومنهم من لا يشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم
ما كان واقعا في احد الموضعين اى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما
كان واقعا في احد الموضعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال
لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط فان
اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم
يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط
فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد
الموضعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان
جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من
جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا
يخلو عن خبط واما بغير ذلك اى الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا
واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون
به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به
لكونه معلوما وحسن ذكره اى ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما
يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اى في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل
فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم

وانه بعيد وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في
التتميم اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على اللسان
من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لئلا يتوهم ان الواو بمعنى او كما في قولك جالس
الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه
ح يكون من باب التكميل لعدم الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب
المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وفيه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع
الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عن
اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام
يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء
ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي كقول
الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه
اعني الراحة وبالفقر المختبر يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع
قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجترئ على الاعتراض علينا انقيادا لطولنا
واقتدارا وبحزمنا يصف بانهم ينفذ حكمهم ويرجع الناس في المهمات الى رايهم فالاية ايجاز
بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول والكلامان
يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله

على النبي محمد والمدونة تشتمل التوبتين لاتمام القسمين الاخيرين بتمام وجوده الفن الثاني
علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومعظما
اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على
ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني
فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى
الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي دوعي فيه المطابقة لمقتضى
الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب
وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر
بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح
دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق
مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني
متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان
في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى
الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ
مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها
لان كل واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد
يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر
والليث والحارث على انه لا اختلاف في الوضوح تماما اما القوم في الدلالات الوضعية
كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى
الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل
دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود
منها فالدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر والاول الدال والثاني
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود

والنصب في الاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ
احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا
عن الدلالة الطبعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا
فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة اح على الوجع فان
الطبع يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام
والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في مباحث التقسيم مشعرا به ثم انهم عرفوا
الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع او ارادوا
بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج منه التضمن والالتزام
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية
فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما
كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالعلم بوضعه والجواب انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى
فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال والفهم معنى
من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بروابط مثل ان يقال اللفظ
يفهم منه المعنى الا ترى انه يصح قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول الدلالة اللفظية
التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك
ويسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على
تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج

عقلية لان دلالته عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا و
يسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد
به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة
حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض
القيود اعتمادا على وضوح شهرتها بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له
من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا احتياج الى هذا القيد لان دلالة
اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ
ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه وما عداه فلا فالمشترك اذا اريد به احد
المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك
ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
لا تقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون
الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى
ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء

او للازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا
القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد
وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا
يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها
مطابقة ام تضمن وانهما احدث يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين اللازم و
الملزوم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني
بين الموضوع له والخارج عنه اي كون الامر الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذ
حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع
له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لا
المخاطب بعرف وغيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت لاعتقاد المخاطب بسبب عرف
عام لانه المفهوم من اطلاق العرف وغيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك
مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم
الذهني ووجهه لعله ما ذكر في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان
يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره
من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي
عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج
كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام
ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالة المطابقية لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
لذلك المعنى لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون
كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد وا
منه لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها

لما لم يفهم من المراد في ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا الا دون ان
يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها مفصلا اشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها و
هذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها
دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا
ويحتمل ان يكون بعض منها دالا الا فليتامل وانما ما كان لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف
فهم المعنى على الوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين
اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع
هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ و
قريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على
فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ مخزونا في الخيال بحيث يحضر معانيها
في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمواظبة وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج
الى التفات اكثر ومراجعات اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على
الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر
الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث هي دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف
المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع ويمتنع قطعا عند عدم العلم
بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات مع ثبات العقلية اي
والايراد المذكور يتاتى بالعقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم
الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء
واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما لم يمكن تادية
ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا

فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم
والدلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم تادية الملزوم بالفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب بطريق
الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم
البعيد وبالملزوم المستتبع وباللازم
التابع و... كل منهما

خفاء وكذا اذا كان لشيء واحد لوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فيمكن تأدية
ذلك الملزوم بتلك اللوازم المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة
الالتزام هاهنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه مرتبة لوازم مختلفة الدلالة
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك
العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبانه يجوز ان يكون المعنى
جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا
الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه
الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ملاحظا بعد فهم الكل
وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما
لم يخطر بالبال ومعنى النوع يخطر بالبال ولم يتراء التمييز بينهما فى هذه الحالة امكن ان يغيب
عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد
سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى
تركيبيا وما ذكرت هاهنا من التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان
لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على
معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من
ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك

اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في
الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة
على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال
في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على
الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل
على انه لو اجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه
على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد من المجاز هو اللازم
فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم
والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة
للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه و
هو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة
فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها
عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان
ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل
مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان
على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث
فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث
التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني
عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء
كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسم
المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد
في الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه

في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له بمعنى وهو ان يدل على

مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه

وظاهر هذا التفسير شامل لمثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك

والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة

امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على

وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا

ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر

في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه

صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في

الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية

والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا

ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة

بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهو اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة

على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله

تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة

التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار

وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر

المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا

اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث

يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول

اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه

ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه

المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه

واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه اعني الدلالة

على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما

يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما
حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة
التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب التشبيه بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه و
المشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في
المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي اخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي هذا كله تسامح
لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون
الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم
والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت
الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان
كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون
المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت
عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان
العطر وهو طيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة
عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير
جائز فلذلك لو حاول المحاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في
الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك
بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها
في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لا تركا لما قل الاعتبار ولانه
الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله و

المراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم و
الذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان
محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما
اضيف الى النعمان لانه حماه وضاعف فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل او صعد تحت الجزء
نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي
ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل الوهمي اي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع
منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي
يوعدني في غضب والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام
محددة النصال فقال سنها السنفنا ناحدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفا
وكونها مجلوة فانياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم
تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم
على ما سبق تحقيقهما في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست
مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لم يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان ذي الجناحين او رأسه

او لا راس له وهى دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هى التى تستعملها

على اى نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة وبواسطة القوة

العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالى هو المعدوم الذى ركبته المتخيلة

من الامور التى ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمى ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا

سمع ان الغول شئ يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة فى تصويرها بصورة السبع و

اختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك

بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما خلاف

اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة

وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك

والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسى وعقلى

اما الحسى فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة

بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة

طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه وكذلك البواقى فهذه مستندة الى الحس واما العقلى

فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها الجزئيات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال

وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات

المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا

عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة بخلاف ما

فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات

المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح و

الغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه اى وجه التشبيه هو المعنى

الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد فى قولنا زيد كالاسد

يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه

التشبيه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال

الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى

نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك فى احد

الطرفين وفي كليهما الأعلى سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله أي مثل وجه الشبه في
قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او النجوم
سنن لاح بينهن ابتداع فإن وجه الشبه فيه أي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو
الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود فهي أي تلك
الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك أي بيان وجوده في المشبه به على
طريق التخييل أنه أي الضمير للشأن لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة
فلا يهتدي للطريق فلا يأمن من أن ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها أي بالظلمة
فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لأن السنة
والعلم تقابل البدعة والجهل كما أن النور يقابل الظلمة وشاع ذلك أي كون البدعة والجهل
كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل أن الثاني أي السنة وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق
نحو أتيتكم بالحنيفية البيضاء والأول على خلاف ذلك أي وتخيل أن البدعة وكل ما هو جهل
مما له سواد وإظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار أي بسبب تخيل أن الثاني
مما له بياض وإشراق والأول مما له سواد وإظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها أي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب أي بيضه في أسوده فيما سواه
متحقق أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواه
بحسب البياض فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا
ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم أن
قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاح بين الابتداع وكان الغرض منه
بيان كثرة السنن حتى كأن البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه
بين المشبه والمشبه به فساد جعله أي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في
الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لأن هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه أعني النحو
لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة لأنه إذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فإن وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه فصار منتفعا به في فهم المراد منه وإن لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر ذلك لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة
عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر

الصالح

قوله وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر يمكن ان يقال انه اراد بالكيفيات الجسمية الصفات الجسمية باصطلاح ارباب العقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة

الصالح منه او اقل واكثر ما لحق ان وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا او اهمالهما مفسدا او
المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو
فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يصلح الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية
ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا او الكثير مفسدا فكأنه اراد بكثرة
النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه
التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او
جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج
عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي
هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها واما اضافية والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات
الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او نهايات ثلث فصاعدا كالمثلث والمربع الى
غير ذلك والمقادير المقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزية لذاته وبالاتصال
ان يكون لاجزائه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه
المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند
المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة
لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكأنه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما وما
يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن
مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء
والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة

وتبتة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة
والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من القرع
المقاوم للقرع الذي هو مماس عنيف او القلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة
المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المشدودة او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة التواتر كما في
المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض و
الدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة
طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او
باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تنفعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء انخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي
كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون
للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى
الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من
الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم
يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل
منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه
في الجو قسرا فانه يجد منه مدافعة هابطة ولا حركة منه وكما يجد من الزق المنفوخ منه اذا احتبس
بيده تحت الماء قسرا فانه يجد منه مدافعة صاعدة ولا حركة منه وما يتصل بها اي بالملموسات كونه
كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير

هذا الفرق

هذا الفن) وعقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر واما عقلية (كالكيفيات
النفسانية) اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس
معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج
ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم فيطلق على
الادراك المخصوص من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت و
على ادراك الكلي وعلى ادراك ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقابلها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند
اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان
للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة
ومقابلاتها وما اشبه ذلك اما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق
على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة
الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات
الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار العقل
كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال
ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء
بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان
هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج
من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام
العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات
وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من
متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا
بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل
منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي

ووجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور

ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد

اشتراكهما في كل واحد من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك

اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة

الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المركب دون كل واحد

من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه في الحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تماما

او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما

عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه التشبيه ماخوذ من الطرفين موجود

فيهما وكل ما يوجد في العقلي يوجد فيجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون

الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكون حسيين وان يكون

احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس

بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من

التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس فان

قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه

فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من

وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في

حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو خلاف المطلوب قلنا

المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد

المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا لما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق

في وجه التشبيه ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى فقوله

الواحد الحسي مرجوع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد

او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت

سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير

ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما وتبقى ستة عشر فالواحد الحسي

كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات ... لان الخفاء [illegible] المسموع وكذا في

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت

الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء

عن الفائدة والجراة هي على وزن الجرعة الشجاعة وقد جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراة

على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس او جوكونها صادرة عن

روية فيمتنع الاشتراك للاسد فيه بخلاف الجراة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب

واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود

العدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ

في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه

كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل

بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل الغناء هو معدوم او هو والمعدوم سواء

لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها

ثم قال لا امر كذلك لكنا اذا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كاللاشيء وجدناه

شبيها بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما

طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه

وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما

المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة

تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح و

الايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه معقولان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان

ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة

شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك فيقرب من هذا ما يقال

ان المراد بالعلم هو العقل والوجه وجعل التشبيه بين الحيوة والعلم الانتفاع بهما كما ان وجه التشبيه

بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ضعيفا او المركب الحسي من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار

حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يمكن ان يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم

باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما

معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت

يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة
ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان
وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد
الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او
مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح صرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من
المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه
الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا
يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعدد
وتنتزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا
كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما
امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة او
اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي
فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن
الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا الملاحية بضم الميم عنب
ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار
البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة
من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على
الكيفية اي حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية
المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية
مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا
الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في
القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا او العنقود
اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل
من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرناه وبالجملة ففيه
نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان

لان المشبه

لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا

وانه لا ينافي التركيب فيهما اي في المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار

كأن مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي

يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا

بتانيث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع

عليه في اثناء شرحه وقوله من الحسي بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط

اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب

كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف

فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب

ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم صلة المصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم

انه كقولنا كان مثار النقع ليل والسيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال

لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس المعنى ان

تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك

قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو

كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب ثم لم يقتصر على ان ادرك لمعان السيوف في

اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو

وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس

الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي

بها في الضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا

تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور

تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه

الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها

وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها

فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس

عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال

قولنا زيد ضارب عمرو او بكر اى بكر فى حكم المضروب وليس المراد ان الشارح بصدد
على ما يسبق الى الوهم وان المركب الحسى فيما طرفاه مختلفان اى احدهما مفرد والاخر مركب كما مر
فى تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام
حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مع ... فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه
كما سيجىء فى تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجىء زيادة تحقيق فى تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسى ما اى وجه الشبه الذى يجىء فى الهيئات التى تقع
عليها الحركة اى يكون وجه التشبيه الهيئة التى تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها التركيب فيكون ما يجىء فى تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ فى اسرار
البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجىء فى الهيئات التى تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة فى التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف
والثانى ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما فى قوله اى كوجه التشبيه الذى فى
قول ابن المعتز والشمس كالمرآة فى كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم
والمعنى ظهر له رأى غير الاول فيرجع من الانبساط الذى بدأه الى الانقباض كانه يرجع من
الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذا المرآة اذا كانت فى يد الاشل والوجه الثانى ان تجرد الحركة عن غيرها من
الاوصاف فهناك ايضا يعنى كما لا بد فى الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا فى
الثانى لا بد من اختلاط الحركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا
وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف فى
قوله اى قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فحذف الهمزة اى قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا
اى فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك فى الحالتين
اعنى حالتى الانطباق والانفتاح الى جهتين فى كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات

قال حفت بيرو كالقيان تلحمت حضر الحبر على قوام معتدل   مكانها والريح جاء يميلها يبغي

التعانق ثم يمنعها الخجل اقول نزان البيان من الكلام قوله حفت اي صارت محفوفة والسرو شجر معروف والقيان بالكسر

الجوار واحدها قينة وتلحمت حال من القيان او صفة ان جعلنا اللام للواحد من حقيقة الجماعة باعتبار كونه معهودا في الذهن

كالسواء المالية ويميلها حال من ضميرها او خبر جاء

لتضمينه معنى الصيرورة والخجل بفتح الميم مصدر او بالكسر

موضع مشبه لا يناسب المقام والتمثيل وان كان

الجسم فيه حركات الى جهة واحدة فيشاندان يعز وينبذ وكلما كان التفاوت في

الجهات التي تحركت اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك

قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل

فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون

كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على

اليتيه جلوس البدوي المصطلي بادبع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الا

والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون

لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مولفة من تلك المواقع وكذلك

صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول

الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من

نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض

لسببه وهو اللوثة والكسل فيه لتعدد الجهات الثلاث فالطف بحسب التركيب في التفصيل

بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرأي للمصلوب لكونه من الجماد

والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه

في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين

وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل

ان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها

وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما

اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق الغو

اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين و

ابرقت السماء اذا اصابت ذات برق وعلى الاساس ابرقت فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت

فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فخذف الجار واوصل الفعل فلما راوها

اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت

قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة

المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي

اي صارت ذات قشع كما قال كشفا كشف والغرض ههنا الصيرورة لا المطاوعة اذ لم يكن اقشع مطاوعا لقشع

من مطاوع قشع وذلك كما صرح به الزمخشري في سورة الملك

بواسطة اتصال بعض باعتبار ان يكون وجه الشبه في المفهوم المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع
بانتهاء مويس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء لشدة الحاجة اليه امارة وجوده ثم
يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه فالثاني قوله ما قصاء البيت هي التي تدخل في المشبه به لان هذا
مشترك بين الطرفين وفي المشبه به ظهور الماء ثم انكشافه بل هي مثل الثاني قوله التشبيه او وجهه العقلي
قلنا كل فان مثل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد كالصقر وبكر كالدر تشبيها
واحدا الا ان الاقتصار على احد الجزئين يخل بالغرض من الكلام لان الغرض منه وصف الجزء عنه بانه يجمع
بين الصفتين وان احدهما لا ينفك وهم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا
متصلا بانتهاء مويس وكون الشيء ابتداء لاخر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد كالصقر وبكر
الكرم الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو كالصقر ولم
تتعرض لذكر الكرم وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت ان تقول
زيد يكد ثم يصفو لافادة التّرتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف قد نقله
عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه
المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال
الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون
لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة
لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه اما ثلاثة اقسام واحد ومركب
ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف فالمتعدد الحسي
كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر
واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى من سفاد الغراب في تشبيه طائر بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان
اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه
اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد
لكون كل منهما مضادا للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة

يقال

يقال ملّح الشاعر اذا اتى بشئ مليح وتهكم اى تمسخر واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان
الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجئ في علم
البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء
والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اى في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شئ فح
لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان
هو اسد والبخيل هو حاتم وقصدنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في
مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في
المشبه هو ضد الجراءة والجود اعني الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح
او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان
هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وأداته
اى اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك
اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اى كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب
التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك قلت وكأنك
قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فضل كذا وهذا اكثر في كلام المولدين ومثل وما في معناها
كنحو وما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو
الكاف اى في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كأن وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد وكولد الاسد قوله تعـ مثلهم كمثل

الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا

كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب

فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها

من مرجع وحذف مثل لدلالة سياق الاية فانه عطف على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمشبه

به قد ولى الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف

لما ذكره في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء

انزلناه اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتحمل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه

به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان

قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس

من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا كما كان الحواريون انصار الله وقت قول عيسى

من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيك خفوق النجم اي زمان

خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصار الله مقدر يلي الكاف كمثل ذوي صيب حذف

لدلالة ما تقدم عليه لكن لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين

من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول

عيسى للحواريين من انصاري الى الله والمراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وقد وهم

بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم

بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين

والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاية لا تكون نظيرا لقوله او كصيب بان التشبيه

الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين

كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين

انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب المشبه محذوف

مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ

المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه في تشبيه كون المؤمنين انصار

الله على ان اللام للعهد بين اي بالاضافة بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا وتبعا من قوله

نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله و

المشبه به

المشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون عيسى
على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلعم
ان حواري الرجل صفيه وخلصائه والله اعلم وقد يليه غيره اي وقد يلي نحو الكاف غير المشبه
به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب
لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه
حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء
يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فلا يعتبر ههنا انه
مضاف محذوف اعني كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب
هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يرتكب بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون
اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا
لما كنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان الراجع للكيفية المنتزعة سواء ولي
حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الاية كيف
ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو
بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم
يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل
الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير
احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل قلنا لان المشبه به ليس ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل
الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل وذوي صيب وليكن من الاقتصار على
تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد
نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقديره ولكما انزلناه كمثل ماء على حذف

المضاف فالمشبه به اولى بالكاف لكونه بعد وفى فقده ... هو اينا وقد يذكر فعل ينبئ
عنه اى عن التشبيه كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى انه مشابه للاسد مشابهة قوية
لما فى علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد
التشبيه ادنى تبعيد لما فى الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه
بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفى كون هذا الفعل منبئا عن
التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان زيدا لا اسد
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر
كما فى قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض
منه اى من التشبيه فى الاغلب يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه
يعنى بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك فى كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه
كما فى قوله اى قول ابى الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه
اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبين الناس مشابهة بل صار
اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا فى الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع فى
الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها
بان شبه هذه الحال بحال المسك الذى هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التى لا توجد فى الدم فان قلت اين التشبيه فى هذا البيت قلت يدل البيت عليه
ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد فى
ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك
ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال
المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد اذا علم لون المشبه به
دون المشبه او لا او يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه
فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى
شدة اى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى
نفس السامع وتقوية شأنه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك
تجد فيه من التقرير ما لا تجده فى غيره لان الالف بالحسيات اتم

منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الاترى انك اذا اردت وصف يوم
بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد منه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا
وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا
نبي لم يزل ذا اسمعن ذكره وقصر خواطره على مضاعفه ولم يشتغل عنه بشئ فالسامع
لا يصادف منه الانس الذي يجده مما يصادفه من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه
به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة
ان كل من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه يقتضي كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه
به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويان
في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل
هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين
مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه داخلا في السلامة عن الزيادة و
النقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس
الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه
الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة
تشبيه وجه الحبشي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه
ولا هي اشهر منه بالسواد ولا في المشبه المشترك بين وجه المجدور وسلحة الجامدة المنقورة
في السلح اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
مناسبته لهذه الاغراض اوفق وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال انه حق المشبه
به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر
به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لايرازه في معرض التزيين
او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشئ بما ليس ابلغ منه وتفرقته الا بابلغ وفي

معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نظرا الى امتناع وقوع

المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته تركا للمتنع

لمشابهته اياه او للوجه الاخر اى نظرا الى ندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور

المشبه اى المشبه لمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى

هذا يكون عدم حضور المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف

خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق

كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع

وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه او الاستطراف

ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة لحصول الغرض واما

فى وجه التشبيه الذى هو الشبه المشترك فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه

المقصد الذى توجه اليه التشبيه عن الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال

يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان

مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه فى

وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل

او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه

اذا كان الغرض بيان امكانه وتزيينه وتشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه

وتزيينه مرفوع عطف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود

بمقلة الظبى وتشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة واستطرافه

اى عد المشبه طريفا حديثا كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى

انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه

اخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة فهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا

كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول ابى العتاهية

يصف البنفسج ولازوردية تزهو اى قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة

اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان

يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف

كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر
من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستظرف لمشاهدة
عناق بين صورتين متباعدتين غاية البعد وجه آخر نراه ان يشبه النبات الغض يرف
واوراقه رطبة بلهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر
من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء
انه اكمل كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض في جبهة الفرس
فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين
يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء
اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم بحيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع
المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في
الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض
اظهار المطلوب هذا اي الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به
انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بان اتى في وجه
الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد منه الحاق الناقص في وجه
الشبه بالزائد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من
غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان
ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي
تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر
اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية
ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر

لم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه

ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه

اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير

قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك

اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه لا بد في ذلك من

قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا

قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر

مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان

لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الا‌غلب

عن كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه و

في الغرض منه واما التقسيم فاقسامه فهو ان لم تقسيمها باعتبار الطرفين واخرى باعتبار وجه

الشبه واخرى باعتبار الاداة واخرى باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق

واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام

لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل

من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل

على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة

الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت أليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت

لا اذ لا دخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا

يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل

من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو

التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون

بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بغير

ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل

فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس

فيها المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله

كان

كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل
من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها نظائرها
وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى
مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما
يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان
تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي
يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في اديم
السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ والمشترى
قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل
المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يشبه الكل جزء من اجزاء
الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر لا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الآية فانه لصحة ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا
يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان
جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا
واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد والبرق
والرعد وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما
تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه النشاة
الجبلي بجاه ابن مشقوق الشفة والحوافر باسر شجرة اغصانا والفرق بين المركب
والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قوله هو كالراقم على الماء انما هو الراقم
بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والنشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور
المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه النشاة الجبلي من تشبيه
المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس

صَدْغُ الحبيبِ وحالي كِلاهُما كالليالي وثغرُهُ في صفاءٍ وأدمعي كاللآلي اقول هذا البيت من المجتث والصدغ بالضم ما بين لحاظ العين والاذن والشعر المتدلي عليه

وبينها وثغره الاسنان قوله صفاء مبالغة وصفه بالصفا حتى كانه احاط به من جميع جهاته احاطة الظرف بالمظروف قوله وادمعي عطف

بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس

لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله و

كان اجرام النجوم وقوله كالمرتج من تشبيه المركب ذهابا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة

حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه كان ما ذكره المصنف

اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بان قصد في الثاني الى ما لا بد

فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله

اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال

تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور يجعل

النبات صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه

اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واخضر خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر

اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها

من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد و

لا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه

فاما ملفوف وان يؤتى على طريق العطف وغيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول

امرء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها

لدى وكرها العناب والحشف البالي وهو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير

بالعناب اليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها و

يقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار

اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه ومفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه

به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر مسك والوجوه دنا

نير وأطراف الاكف عنم ودي اطرافه البنان عنم هو شجر احمر لين الاغصان وان تعدد طرفه الاول يعني

المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في

صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله

اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد

اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور

قال بات نديمًا حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم عن لؤلؤ منضد او برد او اقاح

اقول هذا البيت من البحتري من السريع قوله حتى ...

الماء والاغيد الناعم والمجدول من الجدل واصله الفتل والاحكام والمراد دقة الخصر والوشاح بالضم والكسر ايضا اديم عريض

يرصع بالجواهر وتشده المراة بين عاتقيها وكشحها والظاهر ان المراد به المنطقة قوله منضد اي منظم مؤلف والبرد محركة حب الغمام

افاح وعن طلع وعن حبب شبه حبيبه شيئا وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه

نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري

يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول

الصاحب ابن عباد في وصف نبات اهديت اليه تشبه الاسل بما ترتعل وتحيي روح

الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا

وصفو الدنان ورجع القيان و باعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه

باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل و

الثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه

وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار

وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدو في المصطلى والتشبيه في قوله

تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت

الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه

متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور يخص باسم التمثيل كما في تشبيه

مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب

في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا

قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك والتمثيل بتفسيره اخص

منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في

اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه

يتضمن التشبيه ولا يقال انه تمثيل او ضرب مثل فان كان عقليا جاز اطلاق اسم

التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقران والحجة

للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه

منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا كما

الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر

للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر

وجهه اي فمن الوجه لغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا

بد وكذا الا الخاصة كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون
فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منهم كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ويقابله وسطا
ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم
ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس ولادتها العبسى وذلك
لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم
ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة قال الشيخ عبد القاهر هو قول من وصف
المهلب للحجاج لما سئل عنهم وايضا منه اى من المجمل قوله منه دون ان يقول وايضا اما
كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر ومنه خفى ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف
الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما
لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ومنه
اى ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعنى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولنا هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة مجهولة الطرفين
مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب اذا
طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما
كقوله اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل ستصبح العيس بى والليل عند فتى كثير ذكر
الرضى فى ساعة الغضب صدفت عنه اى اعرضت ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده
ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك ريقه يقال فعله فى ريق شبابه وريقه اى
اوله واصابه ريق المطر وريق كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج فى الطلب وصف الممدوح
بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته او ترحلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرا باديه لك
ووصل مواهبه اليك طلبت منه او لم تطلب كالغيث فكأنه تركه لعدم الظفر بمثاله فى كلامهم واما

مفصل

مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له
اشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
اى يكون وجه الشبه تابعا له لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه
لازمها اى وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الحلاوة التى هي من خواص المطعومات قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون
الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتبارى كميل الطبع واذا لزم الجواب ببيان يكون بيان
التحقيق في وجه الشبه حسب فتنوعه الى حسي وعقلي مع ان التحقيق لا يكون الا عقليا
من تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك
لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم
ذلك على ان تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه
الشبه ههنا هو الحلاوة التى هي من الامور الحسية قطعا كذا ذكره الشارح العلامة و
فساده بين لان جعلهم وجه الشبه في مثل هذا التسامح هو الحلاوة لا يبعث على جعلهم وجه
الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التى هي من الامور المحسوسة ايضا
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذى يخطر بالبال
ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا
انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار
صح لوجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه
وهو اما قريب مبتذل وهو اى التشبيه الذى ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اى في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر
يبدو اى ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي
يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا
ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث
انه جسم نامي حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر فلهذا كان

يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان
مجاوزة النظر الدقيق والرجوع حقيقي
النظر ظاهر معان كثيرة والمناسب ههنا
ما ذكره الجوهري انه نظر كذا
اى زاد ... اين حاشيه
از منوچهر است

العام اعرف من الخاص فيجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان ادراكه

متصل اوّلا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن

النظر ولم ينعمه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها في المرة

الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على لم يحتج اليها اي ولكون وجه الشبه قليل

التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين

المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه

الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار و

الشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور

المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما تكرر

على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا

كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا

ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي

انما كان قلة التفصيل في وجه المشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر

على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب

المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان

كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه

امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب

عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه

الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور

يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه

فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي

المرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي

او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج

بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال

جدا او خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا

كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة (وقلة تكرره) اى تكرر المشبه به (على الحس كقوله والشمس
كالمرآة فى كف الاشل) فان المرآة فى كف الاشل بهيئتها مما لا تكرر على الحس لانه ربما يقضى
الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة فى يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا
لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين وجمعهما ينتقل اليه لكونه مشتركا والجامع بينهما انما
وان يخطر الطرفان والا ثم يطلب ما اشتركا فيه فيعرف الغرابة فيه اى فى تشبيه الشمس بالمرآة فى كف
الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة تكرر المشبه به على
الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر فى اكثر من وصف واحد لشئ واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر فى
الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك فى امر واحد او
امرين او ثلثة او اكثر فلهذا قال (ويقع) اى التفصيل (على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا
من الاوصاف وتدع بعضا) اى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كما فى قوله) اى قول امرئ القيس
حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان) او يعتبر الجميع كما مر فى تشبيه الثريا
قال الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناها ان معك وصفين
او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتأمل بعضها عن بعض وان لك فى
الجملة حاجة الى ان تنظر فى الشئ الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان
تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس فى اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده
الثانى ان تنظر من المشبه فى امور لتعتبرها كلها وتطلبها فى المشبه به كاعتبارك فى تشبيه
الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة
فى القرب ثم اعتبارك فى العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة فى الجنس
كما فى عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما تراه فى كل حمرة ثم قال واعلم ان
هذه القسمة فى التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما
كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله
تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع وجه المشبه من مجموعها (والتشبيه
البليغ ما كان من هذا الضرب) اى من البعيد الغريب دون القريب المبتذل (لغرابته) لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاستماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى ان المعانى الغريبة
ابلغ واحسن من المعانى المبتذلة (ولان نيل الشئ بعد طلبه الذ) وموقعه من النفس الطف وبالمسرة

اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موضعه ببرد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي
الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة
قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل الحلى من الفكر
اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظهر المقصود والخفاء المردود والمعدود
في التعقيد هو الخفاء الذي بسبب سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور
الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال
كقوله اي قول ابي الطيب لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه
الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله
على زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح
وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم يقابله ولم يعارضه
في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك
فقاسته بما فيها وقوله اي كقوله عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات
افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه
التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل
عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض
وهذه قبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ عن تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين
والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتباره اي وباعتبار اداة التشبيه اما مؤكد
وهو ما حذف اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على
لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر
الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب
فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها فهذا
خص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي لنا البر سحار معين هو احمر
والشمس تنفض اصال هكذا يجب ان يعتقد ان ذهب اللجين المذكوران في البيت سوى الى
بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني

الورق

الورق الذي يسقط من الشجر وقد يشبه به وجه الماء والاصيل هو الشجر الذي اصل عروقه

وذهب هو وقت العصر الذي اصفر به بالخريف فيسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين

ابعد من الاول او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد

المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه هو المشبه به كما تقدم من الامثلة السابقة المذكورة

فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان

يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه

في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب

في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما

يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه

كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به

مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما

مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة الاداة اما مذكورة او محذوفة وقد يتصور ثمانية اختلاف

مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة

او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها

او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطة

وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر

اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب

انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف

المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه

اي لغير المذكور ومما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة

عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في

عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث

الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين

فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف

وجعل المشبه كأنه عين المشبه به من حيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني
اسد يرمى ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في نحو الاخبار عن زيد حيث
يعدّ الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ دلت القرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب
كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم
المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان
يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به
ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتأمل واذا افترق الصورتان
هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احديهما تشبيها والاخرى
استعارة هذا حاصل كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان
الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم
الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارة له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه
له كما في زيد اسد على الخلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ
في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن
دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
او هو شمس النهار فانه يحسن نحو زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الاداة

وذلك

وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو هو كاسد فلان بدر يسكن

الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تأتق والفراق غروبها عنا وبدر و

الصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير

صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب على هذا القياس وقد

يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من

اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت

فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك

من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر

الذي هو اقوى الجنس خضابا له دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري و

بدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان يرجع فيه الى التشبيه الساذج

حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه

اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في

جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة

فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكر

فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي

تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد

استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول كان وحسبت عليهما لامتناع

ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول

مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد وخلاف الظاهر كقولك كان زيد اسدا والنكرة فيما نحن فيه

غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليهما كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت

سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم

جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه بصفة عجيبة اختص

بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه

هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا

استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى **الحقيقة**
والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود
الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير
ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة
كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض
للاصل مناسب قد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد
والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما
في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل
من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في
مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث
على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف
او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى
الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث
اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب
دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى
عنه بما تقدم **والحقيقة** في الاصطلاح **الكلمة المستعملة فيما** اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة
له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق
بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير
ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا
قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما
وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت
موضوعة بالتأويل لكن المفهوم من الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التأويل
واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح

من المخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون
الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها وضعت للاركان والاذكار المخصوصة
مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل
ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة
غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا
بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن
ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى
الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل
على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا
ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج
المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة
على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي
ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع
بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين
لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دليل الحقيقة اما اذا خصصته في احد الوضعين
كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع
مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطتها
وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير
مجموع بينهما او كان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك
فقال اذا اطلق فهو لاحدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه

هذا الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بلا تغيير
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون
معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو متمام موضوع فالمجاز ايضا
كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان
اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح الظهور
ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير
قرينة لانا نقول معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني
يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على
ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا
يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله
تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في
الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة
بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره ويحمله على معنى فاسد
عنده والعجائب انه لم يتنبه ان المصنف بصدد تفسير الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان السكاكي
ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تامله فما ابعد هذا الحال قول من قال للذي يدعي في العلم
فلسفة حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث وهو ان دلالة اللفظ على معنى
دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو
الوضع والمخصص ضعف لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع وهو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ

الالفاظ على معانيها ... ومن ذلك البعض
وتوجيه الجواب انه لو لم يكن الدلالة
المعنى مستندة الى ذات اللفظ ...
كدلالة على الالفاظ

ابو الحسن الاشعري من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق
الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري
في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة
طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد
لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته لكانت كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات
باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول
كما ان كل احد يفهم من كل لفظ انه لافظ ولامتنع جعل اللفظ المخصص بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله
من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة
وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل
للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم
من قولنا هو ناهل وجون متصفا بالمتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان
الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين والمتضادين لانه ممنوع وقد تاوله اي القول
بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء
مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر
الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات
تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما
من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على
هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في
اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها
على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم تبعا
لاعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية ذات الحمرة باحمر وصفرة باصفر فان اعتبار التناسب في التسمية

لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه

ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعندنا والحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة

ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك

وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود

ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما مخالفة لحقيقة الاخر فلا يمكن

جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب

على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان

الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة

مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب هو متعلق بقوله وضعت ليدخل

فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع

في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح

الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان

المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة

ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس

على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة

في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون

كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجاز

للموضوع له الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي

الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة

على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما

غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه اذا اطلقت على الفرس باعتبار انه يدب

على الارض تكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا تكون مجازا هذا من حيث اللغة

واما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لجهة المناسبة في التسمية

بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها الصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب

بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى المحقق فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك

المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل
ما يوجد فيه الدبيب كما لا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء فكل منهما اي من الحقيقة و
المجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع
اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي يقع به التخاطب ان كان اللفظ مستعمل في غير ما وضع له
في ذلك الاصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او
خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع
المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء
يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء
يكون مجازا او فعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون
حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في
الاول مجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفة اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة
بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما
شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم
اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فح تكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون
المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والى هذا اشار بقوله
فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه
اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير
المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها
وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر
النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي
فلان عندي وجلت يده لدي وذلك بخلاف نفضت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة

من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك اما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافؤ

دماءهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب

الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف

بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة

لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلناه عنه من

ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل القبول

وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي

يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة

كون البعير حاملا لها وذكر للمرسل عدة امثلة واراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس

عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي

من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة

ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب

على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع

النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكره الى خمسة وعشرين والمصنف

قد اورد ههنا ستة غير ما سبق وهو اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية

واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال فمنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء

باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه

على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز في العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة

وهي الشخص الرقيب فالعين جزء منه ويجب ان يكون العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة

لان غيرها من الاعضاء مما لا ينبغي شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء

المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق

اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية

الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق فان

الانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه يجعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة

وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او

ذهب بعض المحققين الى انه
يجب في المجاز باعتبار السببية
ان يكون المعنى الحقيقي سببا
للمعنى المجازي بعينه [illegible]

وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب لان الدم سبب الدية والعجب انه قال في

اي الدية المسببة عن الدم او باسم ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه

في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ

او تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او

تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء

باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في

الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي

ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت

قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع

العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما

في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به

البتة بلا محالة فالاسد مثلا انما استعمل للشجاع لا للابخر لعدم عموم الخصوص ولا شك في انتقال

الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان

اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع

له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة

كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من

الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يريد باللفظ معنى

لازما للمعنى الحقيقي هنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا نشترط ان يلزم

من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي

بحسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء الآخر كالقرآن للبعض او لم يكن

خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما

للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم وفيه اشكال في

اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما

بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه

انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين

الشبيين علاقة فلا بد ان يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم
في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي
بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير
قصد الى تشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وهذا القيد تميزه عن التخييلية و
المكنى عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسيا او عقليا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال
ان اللفظ في التشبيه نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في
تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح
اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف مقذف اي رجل
شجاع قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة له لبد
اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع لا
فهينا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم
اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله
فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل
ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة
هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية
وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس فالحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية وان
يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع
بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط على ما وقع في بعض الشروح من انه تشبيه
من قبيل لجين الماء وقال المصنف في الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني
باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا ينافي قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه

اذا كان

اذا كان معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيهه مثلا بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء
بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن قرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
ههنا محذوف وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك اذا قلت زيد اسد او وجدت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى
التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب ان لو كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهر
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن
زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية
وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت به اسدا اي شجاعا كالاسد اما اذا
ترك المشبه بالكلية لكن اوتي بوجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من
بروج البدر بعدا بدور ما تبرقعها الكتان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا و
اجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون
تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من نسوة مثل بروج البدر في البعد فبينهما
تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا هو جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما
يقتضي تقديره كما في قولنا رأيت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان
الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من

من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
ما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر
المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وههنا
ان يصح وقوع المعنى الحقيقي مع قصد ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا
ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها
ينبو عن ان يقصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خال عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الايتين من قبيل الاستعارة
وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف
ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا الاعم منهما
اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا
في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل
الشجاع ولا الاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة
كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا
لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل
اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ثم يعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه

باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في
جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه
به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه
وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول
ابي الفضل ابن العميد في غلام قام على رأسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس
نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فيا عجبا ومن عجب شمس اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا
على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي
عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب
تحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى
بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص و
تحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين
احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهياكل الصورة

والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة
وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف
فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف
ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين
وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه
به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة
تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني
اي الكلام الذي في الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فاريد يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الكلام
ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه
به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على
ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة
تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب
القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب
بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره
السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل
يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه و
الصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه
في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل
وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه
موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل الاسد كانه موضوع للشجاع سواء

المبالغة في التشبيه وادعاء انه عين عمرو وكذلك
تشبيه فلت رايت عمرا فالظاهر انه استعارة لكون
العلاقة المشابهة ... قبل التزم انما ...
في بيان الاستعارة بالعلم ... كثرة الاستعارات
الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ...
في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام

كان متعارفا او غيره فهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف

وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون

استعارة نحو رأيت اليوم حاتما (وقرينتها) اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من

قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له (اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر) اي امران او

امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله وان تعافوا) اي تكرهوا (العدل والايمانا فان في ايماننا

نيرانا) اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة

على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة

بالسيوف (او معان ملتئمة) مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد ولا يخفى

حسن كونه قسيما لقوله او اكثر (كقوله) اي قول البحتري (وصاعقة) يروى بالجر على اضمار رب وبالرفع

على انه مبتدأ موصوف بقوله (من نصله) اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله (تنكفي) من انكفاء

اي انقلب والباء في قوله (بها) للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها (على رؤس الاقران

خمس سحائب) اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم

بها والمراد برؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار

للاخر (ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه

ثم قال على رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك

انه اراد بالسحائب الانامل) وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع و

باعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه

والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في (او من كان ميتا

اي ضالا فهديناه) استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة

على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف

ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن

اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في (او من كان ميتا فاحييناه) ولتسم هذه

الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق (واما ممتنع) عطف

على قوله اما ممكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع

في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك

استعارة الموجود لمن عدم او فقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه
وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل والعاجز والنائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن
اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم
الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم
الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصا
للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك
اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في
جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى
عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز
لم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى
قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى
والعبارة غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية
لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل
في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل
التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه
نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر له
للانذار الذي هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت
تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة او الاستهزاء وقد الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد
اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع
اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل
ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة له حتى ياتيه الموت
قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل
والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس
وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو

والطيران

والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في
الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت
اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في طار
مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا
منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا
كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا ان كون
مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فما عندنا بكلامهم في
الجملة ونبهت على ذلك بان التسمية استعارة غير مفيدة وجعل الشبه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل هذا الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا
بخلاف ليث للمقدام لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه
يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد
والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في
الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة و
الضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي
كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
والسرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة و
ابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما فالجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق

الثوب للسير الذي هو موضع حلول الديباج بجامع الفتح الداخل في مفهوميهما الا ان في الاول

وامّا غير داخل عطف على قوله امّا داخل كما مرّ من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه

المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نصّ الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة

لكن في تلك الجثة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا

الرجل وحده فالجامع هنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت فكلام الشيخ

مبني على التجوز والتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له

وامّا المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد

والمجموع على انه لو كان له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار

انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع

وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي واما خاصية وهي

الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتقوا عن طبقة العامة والغرابة

قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن

عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب انه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف

مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه

علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر

نفسه بدليل ما قبله عوّدته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبّه هيئة وقوع العنان

في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبة

المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب وغيره لوقوع

العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه

شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى

جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت

الاحسن ما ذكرنا اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل

الى العلو ثم ممتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي

يلي الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة

ومسّح بالاركان من هو ماسح وشدّت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح الذهم جمع الفهاء وهي السوداء

والمهارى جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع

ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت

عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة

السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار

سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين و

سلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذا اسند

الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من

الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطؤ في

سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها

في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق

الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه وأردف أعجازا وناء بكلكل

اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في

طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب

ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة

بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار له والمستعار منه والجامع

ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار

له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما

عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف

بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين

فالجامع اما حسي نحو فأخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى

من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس

جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال

للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع

حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس فالمستعار منه هو النار

والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والقرينة الاشتعال

الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل بها لان

كلا منهما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكنى عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف

ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية

والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذا الاستعارة

تصريحية لكن الجامع منهما عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها

حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة

والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل

من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب

ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل

والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل

كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور

المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له

ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم

مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا

الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار

تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن

ظلمة الليل فان من مقام عن مقام يكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد

يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من

الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول لاستعمال

الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما

يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة

في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط

بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما

ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج

قال وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

قوله الواشون جمع واش ... والشكاة بالفتح الكلام القبيح ... والخطاب في قوله عنك للحبيبة وفيه التفات ...

النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما
يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه
لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت
الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبته دخولهم في
الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون
النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشيء انما يكون ابدا اذا اشتمل على نوع استغرا
واستجاب بحيث يقتضر الوقوع افتدا بعد ذلك بما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا
عقيبه والضوء النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي و بعضه عقلي كقولك رايت شمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد
اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولا شرف تحقيقه استعادت ان الجامع في احديها
حسي وفي الاخرى عقلي فيندخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر ولان الاستعارة مبناها على التشبيه
يتنوع الى هذه الانواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها والا
عطف على قوله اما حسيتان اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من
بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه
اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول وغيره صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه
هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو
ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي
هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه
مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد
الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر
البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى
اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان الخ

احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار

منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة

لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة

بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب

كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه اما ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على

الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان

والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين وتكون القرينة اسناد الضرب

المعدى بعلى اليها فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي

هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي و

المستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ

المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة

لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية

كأسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني

اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان

لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف انما

كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه

او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة

الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة

غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما

الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم

وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والالة لانها

تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب غير ذلك ولانهم اوصاف البشر وهم

ايضا قد خصصوا ما اشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا

بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والالة

فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية و
ان يقصد التشبيه في نفسها لا في مصادرها فلا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي
ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى
قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان
والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان
مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر لفظ الدال
على نفس الذات في جميعها فيعتبر التشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر
وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها
الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية
والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح
كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة
الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور
فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا
مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين
المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه
استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد في المطلق اعني مشفر البعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة لكن يرجح التمثيل على الاول اعتبار
فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته الالتقاط الغائية
كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان
ان يستعمل في العلة الغائية فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف

من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم
ثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على من ذهب المصنف لان المشبه
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان
التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور [illegible] في النفس تشبيه العداوة مثلا في العلة الغائية ولم يصرح بلفظ المشبه و دل
عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة و
الحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام
ومن نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر
التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو مختار السكاكي
اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في
متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة
الاستعارة التبعية في الاكثر على الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان
النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل
والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية
يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنا منسوبا الى الاسنة القاطعة واراد بنقد [illegible] والنسبة المبالغة كما هو والقد القطع وذكر
الدرع وسرد ما نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون
المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا واقود
الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو قوله
فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل و
المفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف ضيافة واما تمثيل السكاكي لذلك

يقول

بقول الشاعر تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا فيه صحيح قوله

المجرد اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لا بتقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى

استعارة لان السرى فى الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجميع قرينة

واحدة واما قال هذا تعريضا على كل الجواز ان يكون القرينة غير ذلك كمراثى الاحوال نحو قلت

زيدا اذا اضربه ضربا شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار

الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشئ يلائم المستعار له والمستعار منه

او قرنت بما يلائم المستعار له او المستعار منه الاول مطلقة وهى ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اى

تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندى اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت

النحوى على ما مر فى بحث القصر والثانى مجردة وهى ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير

غمر الرداء اى كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه

ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعنى

قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا فى الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق

الرهن فى يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعنى اذا تبسم غلقت رقاب امواله اى صارت فى ايدى السائلين و

قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك

بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان فى الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف

الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لان ذكر اللباس لفظ يفيد ما لا يفيده لفظ الطعام من شمول

ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند

الجوع من الضرر وانتقاع اللون وذا اثر الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون

تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذى استعير له اللباس كانه قيل فاصابها

بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها فى البلايا والشدائد

كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر

فى لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية وهو انه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف

من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو

انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى وقع عليه الاذاقة كذا

فى الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا بل استعارة تخييلية

والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرّع عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد
يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار
له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار
منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له
نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما
يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر
اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان و
الارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على
علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان
للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الآن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب
اثبات صفة يمتنع ثبوتها للمستعار ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى
تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا
اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من يستعمل لتسمية
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فتوهم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح وبدل
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان يبنوا على
الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا

على العزاء وهو الصبر أي الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع أن تصل إليها أي إلى الشمس الصعود ولن تستطيع

الشمس إليك النزول ولا بحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة وهذا أي

هذا جواب الشرط أعني قوله وإذا جاز البناء على الفرع مع جحد الأصل كما في الاستعارة أولى

بالجواز لأنه قد طوى فيها ذكر الأصل أعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث إلى المشبه

به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد وأما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما

أي في المعنى الذي شبه بمعناه الأصلي أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه

التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في

التشبيه إشارة إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن تشبه إحدى الصورتين

المنتزعتين من متعدد بالأخرى ثم تدعي أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق

على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في أمر

إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع إلى مروان بن محمد وقد بلغه

أنه متوقف في البيعة له أما بعد فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد

على أيهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد

الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك

الصورة ووجه الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى وهذا أي

المجاز المركب يسمى التمثيل لأن وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لأنه قد ذكر

المشبه به وأريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل

مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه تمثيل

أو تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو أن المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة

وتحقيق ذلك أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها

التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للإخبار بالإثبات فإذا

استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فإن كانت

العلاقة المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت

فإن المركب موضوع للإخبار والغرض منه إظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة

وتعريفه بما ذكره عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله أي استعمال المجاز المركب والتمثيل

كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا فى معناه الاصلى سمى مثلا ولهذا
اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه فلو طرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه
فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذى هو حق
المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذى يختص بالمشبه به فلا يكون
عارية فلهذا لا يلتفت فى المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى
مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر
تاء الخطاب لان المثل قد ورد فى امراة واما ما يقع فى كلامهم من نحو ضيعت اللبن على لفظ
المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه
للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب وفيه نوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد
نارا اى حالهم العجيبة الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اى الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التى وعد
المتقون اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** فى تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان فى مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة
بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان
ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى ما ذهب اليه
السكاكى وسيجىء بيانهما والثالث ما اورده المصنف لما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين
فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حدة ليستوفى المعانى التى يطلق
عليها لفظ المجاز فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى فى نفس المتكلم فلا يصرح بشىء من اركانه سوى المشبه
فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد بهذا الاستعارة
بالكناية ويدل عليه اى على ذلك التشبيه المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان
يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر فى النفس
استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه
واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذى يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه فى وجه الشبه

ليحتمل انه من جنس المشبه به ثم دلّ على ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا

يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول

بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة

لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت

عنده الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر فرثاهم

بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بنيّ واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

وحكي ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد و

انشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجاب الحسن عليه السلام على

الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس

بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت

لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في

التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية

واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية

انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها

اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره

المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناه الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي

وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة

بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يتحقق

احدهما بدون الاخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها تخييلية

البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا

قلت انه يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما في قوله لكن في قوله عليه السلام

اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيح للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف

من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة

لغوية وكانه استنباط منه فالتفسير الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف

هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا

اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا يرمي لكنا
لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن
الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار
له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة
لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر
الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان
تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام
على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما ذكر
على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما
له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار
البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه
ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا
لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ
اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك مشار اليه يجري عليه اسم اليد ولهذا
لا يصح ان يقال اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يأتي
التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال وهي في قوة تأثيرها في الغداة شبيه
بالمالك المصرف الشيء بيده فيجد الشبه المنتزع لا يلقاه من المستعار نفسه بل مما يضاف
اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثل ذا الشيء عن شيء
ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه
لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد انما المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا وكذا قول زهير صحا القلب عن سلمى واقصر باطله اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله
يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه

لصح ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة

بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها

السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة

بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان

يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي آلات ما كان يرتكبه

وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة

قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب

المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس

استعارة بالكناية فاثبت له اي بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك

الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة

تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال

الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بكسر الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب

مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي

النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ

في اتباع الغي الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة

اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا

اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة

بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها

والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال **فصل** عرف السكاكي الحقيقة اللغوية

بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير

تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها

مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز

عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له

فتكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة

لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده

المشبه به متضمن متعارف وغير متعارف فتجوز قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة
بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل وهذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أن يقصده السكاكي
لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وإنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نسميها مجازا لغويا لبناء
دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر أن قوله على
أصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح
لما سبق من أن الاختلاف إنما هو في كونها مجازا لغويا أم عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت
له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو
ليس أصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تأويل فليتأمل فالوجه أن يتعلق بقوله
ليحترز به عن الاستعارة ويرتكب في الكلام قلقا وعرّف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام
في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو
العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد
استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع أنه أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه فقال في
غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة معناها في
ذلك الاصطلاح وأتى السكاكي بقيد التحقيق أي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق
ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف إذ لا يصدق عليها أنها مستعملة في
غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لأنه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا
تخرج الاستعارة وهذا فاسد لأنه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب أن تكون لا
زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال أيضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها
احتراز عما إذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها كما إذا استعمل
صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلة الإنسان مجازا أو صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء

مجازا

مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لانه انما هذا
يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو
ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لانه نفسه
قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه فقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء
معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة
فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد واذا اراد ذلك فقوله ليحترز به عن كذا وكذا مبني على التجوز
والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل والتقييد بقوله
بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء
المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك
فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي
المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء
المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد
باصطلاح به التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة
اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح
ولا تأويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل انه مختص باخراج الاستعارة فاهمال
هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن
بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا لا بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على
الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا
القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه كني عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال
ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب

اذ لا دلالة عليه ولو سلّم ذلك فلا يتم ايضًا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة

له بالوضع الذي به وقع التخاطب ولا نعني بقيد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق

الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا

ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف

نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها

موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال

فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد و

ما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة

في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس

من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة

عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا

بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج

بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له

وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه

قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معنا الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم

السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن

المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرّف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه

وتريد به الطرف الآخر المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما

تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه

به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية

لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما

اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك

كما هو شأن العارية في ان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا ينفك وان كان لا بان احدهما

فيما ذلك لها والآخر ليس كذلك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه

ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه

بالكناية هو التشبيه المضمر والمستعار هو لفظ المشبه المستعمل للمنية وكلامه في مثال
التسمية كان شعر بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك وفي
الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة
الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه
به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر
الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر سماها المحتملة للتحقيق
والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا
او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي
من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احدى الصورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم
عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي
مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا
مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وكما يقال
على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه
اخر الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في
المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع
بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي

فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما تبين في علم
الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي
والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه
نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث
ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عده من التحقيقية مثل قولنا اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب لم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها به
لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير
اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط
وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة
تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا
ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا
عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به واخترع لها اي للمنية صورة
مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني الصورة التي هي مثل صورة
الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار
المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيه بالمتكلم ودماغ الحكم الشبيه بالانسان فصرح بالتشبيه
لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد
له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فاني فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية

تمة حاشية هذا خلاصة كلامه في شرح المفتاح وقد يقال قول السكاكي ولذلك استحسنت شارة الى قوله ويحسن التخييلية فيجب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها لا الى قوله فلا يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها لان اللفظ فلان لفظ ذلك يقتضي ذلك واما معنى وعلى التقدير فلان استحسان التخييلية لا ينبغي ان يبنى على كونها غير تابعة للمكني عنها لما عرفت من ان فلا يحسن الحسن البليغ لا ينفي الحسن فيكون الاستحسان في التخييلية التابعة للمكني عنها في الماء لعدم الحسن مشروعها بعين ما ذكره المصنف او لا اتفاقا وشرط حسن الاستعارة وهو كون وجه الشبه بين الطرفين جليا وقيل كون وجه الشبه بين الطرفين جليا انما هو شرط الحسن في الاستعارة المصرحة ...

عنها بعد المكني عنها وذلك انه توهم المدام شيئا شبيها بالماء فاستعمل له لفظا لكنه مستهجن
وزعم المصنف انه لا دليل له عليه لجواز ان يكون قد شبه المدام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة
بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية ويكون قد شبه المدام بالماء المكروه فاضاف المشبه
الى المشبه به كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا لكنه
لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه
اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها
دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه
الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكره ابو علي
في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا
وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني
الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره
للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل
الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ليكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولا يبقى لتحقق
معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه
معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير
توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص لتفسير المذكور بغير التخييلية صار
النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز
اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضية للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة في التخييلية
انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي
ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا د

فيما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان النزاع ليس بلفظي وان القول باجماع السلف
على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعي اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره
السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية
اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه
به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت
لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح
والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فلتعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة
وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان
التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية
وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء والمعبر عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الا
... ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص
به للمشبه عن ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في التخييلية
ان التعبير عن المشبه هو المعنى الذي ثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم
ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه
ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المستعار عنه الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه
بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في
الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل الاعتراض المصنف
مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية
بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت
اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا تتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي و
البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لتصح اضافتها
الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع

والمشبه به

والمشبه به هو الموصوف في الصفة فاذا جعل عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى بان ترادف

الاستعارة بالتصريح ونريد بالمكنى عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون

الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية

انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة

الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به

اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه

لا تكون الا على سبيل الاستعارة وقد رد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه

فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية

هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف

الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة

نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس عن تشبيه المنية بالسبع

وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها

والاول ادخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض

اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا

غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بحقيقته الشيء كما في التصريح باسم

ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه به فكما ندعي هناك

الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء

الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع

مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السباع في التشبيه بجعل افراد السبع

قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين

كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية

للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في

غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا

اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق

الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت

بلفظ قولنا المجاز حتى تكون استعارة بل هو حقيقة فلينا امل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية
ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما
قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا
تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره
وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى لغير المتعارف لان الادعائى انما
هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى تعريف الحقيقة
فالحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا
نسلم ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية
موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك بخلاف الاعتبار الثانى فان استعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما
امكن فى توجيه كلامه على ما فهموه ومنهم من فهم والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى
عنه بذكر ما يدل عليه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس
مستعار منه على ما سبق والسكاكى حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد
بها المعنى المصدرى وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوى اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان
المستعار فى الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه لانه صرح فى
اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك
من الامثلة وفى اخر فصل المجاز العقلى بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى فعلم
الاشكال فلو جاز ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها
عبارة عن السبع ادعاء وعلى ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى استعمال اسم المشبه به فى
المشبه ادعاء فهو موافق لكلامه فى بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره واختار
السكاكى رد الاستعارة التبعية وهى ان يكون فى الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اى قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكى فى المنية واظفارها حيث جعل
المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم

نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة الاستعارة لنطق الدلالة وهو
بجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وجعل نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة وهكذا في
قولنا نقريهم لهذميات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل
التهكم ونسبة لفظ القرى إليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الأمثلة ففي قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
ويجعل نسبة لام التعليل إليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولأصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع
استعارة بالكناية عن الظروف والأمكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة
الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تقليل الأقسام ورده الخلاف
السكاكي بأنه أي السكاكي إن قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بأن يراد
بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لأنها أي التخييلية مجاز عنده أي عند السكاكي لأنه
من أقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من أقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه
إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة
وإذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى
عنها في مثل نطقت الحال وأشباهه بدون التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم
محال وذلك أي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق وإلا أي وإن لم يقدر
التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت الحال
مثلا استعارة لأنها إذا كان مجازا علاقته المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي من رد التبعية إلى المكنى عنها مغنيا عما ذكره
غيره أي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول
بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له أن يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزم أن يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية وما يقال
إن مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل إنما تكون كذلك إذا كانت
جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الأمرين ممنوع فمما لا ينبغي أن تلتفت إليه
وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف أنا لا نسلم أن لفظ نطقت إذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة

التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا الكلام ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذات عن كلام احد من غيرها ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت نريد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال الكلام لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اريد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية لشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب

التشبيه

التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا

اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو

رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من

الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه بما في التشبيه من الدلالة

على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقول الطائي في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة

التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير مقيدة

بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة

نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم

رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه

او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال

الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا

اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو اشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا

لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت

ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها

راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير

الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا

توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب

على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان

التشبيه اعم محلا اي كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه وليس كل

ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا

فيصير بعيدة الغازا او تكلفا بالاطلاق كما قلنا انه في التشبيه ويتصل بهذا اي بما ذكرنا من

انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين

الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة

لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا

وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة والاستعارة المكنى عنها

كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها

بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه

لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها اما اصحاب الفن فانهم لما لم يقولوا بوجوب كونها تابعة

للمكنى عنها قالوا ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ

غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة

مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في التحقيقية

والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف

به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع

من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد

نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح

بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه

على ان الثاني اقتداء بالسلف واحتذاء بضيع التسامح عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز

بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر انه اضافة الحكم الى

الاعراب للبيان ويشعر به لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة

لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي جاء

امر ربك لاستحالة المجيء على الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان

الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا الامر يرجع الى

غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل قد مر بقرية قد خربت

وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا او مذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها

وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم

الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف

المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب

زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله

والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء

بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم

الاخ لادمتر لانتر لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي نفي

ان يكون لاخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد

نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره

صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته

سلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه

فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ

لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها

وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه

مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود

لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعملونه فيمن له مثل

ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما

في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة

في ذلك على السلف فمن نظره انه ان اراد نفي عد هذا النوع من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في

ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي

المقابل للحقيقة المفسر بتفسير بيننا وله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف الذي نقله

السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني و

الاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع لان المجاز انه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في

تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال

المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي ههنا ما ينفرد به والله اعلم **الكناية** في

اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح

تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم

مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي

اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة

ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان

المجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لحذف بعد نقصانا منه بخلاف

يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع
ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس
لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز
لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم
وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى
جائزة لا واجبة وبهذا اشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك
فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما
تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن
له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر
من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى واللازم جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة
اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني
المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان بالتصريح
وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه
ولذا كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى الملزوم تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع
عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف
ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما
قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز
ارادة لازمه فليس يصح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له
وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز
بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم
لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم
النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم

فلا دلالة

ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وفيما نحن فيه يجوز
ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا
كذلك وحينئذ اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه
لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من
الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلنا لا نسلم ذلك ثم الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت
واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاولى والثانية باعتبار
كونه عبارة عن الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان
يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى
ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فتضم
الى لازم آخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوى
القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة
والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر ان تفسير القريبة في
القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليتان عن الواسطة والظاهر ان ليس الانتقال
من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار
سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم

والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى
المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول
القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده وطويل النجاد
بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شئ من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير
الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له
والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع انها في المعنى عبارة عن المتعلق اعنى
المضاف اليه لكونها جارية على الموصوف في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم جبان الكلب نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يمتنع
فيه الاضافة وكذا تقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت
انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المتبوع انما هو
لجريانها لفظا وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف
الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد ليس ينتقل منه الى مراده ومن ذلك الامر الى المقصود لكن لا في بادي
النظر وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه
الكناية اعنى قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه
الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المكنى
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فبنى صاحب
المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية

ولا قائل به والجواب ان كون الشئ
مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم
ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة
كناية عن عريض القفا ومثل هذا لا يحتاج الى
الشارح

ان لم يكن

إن لم يكن الانتقال بواسطة وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها بواسطة

فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب

تحت القدر ومنها أي ومن كثرة الإحراق وكذا في كل ضمير في منها عائد إلى الكثرة التي قبله

إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة جمع آكل ومنها إلى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع

ضيف ومنها إلى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة

على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الأمثلة فإنها أكثر من أن تحصى الثالثة

من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه وهو المعنى

بقول صاحب المفتاح أن المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر

إذ لا وجه له ههنا كقوله أي قول زياد الأعجم إن السماحة والمروءة أي كمال الرجولية

والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه

الصفات أي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر أم لا فترك التصريح باختصاصها له بأن يقول

إنه مختص بها أو نحوه مجرور معطوف على أن يقول أي وبمثل القول ومنصوب معطوف

على مفعول أن يقول أي عن أن يقول نحو قولنا إنه مختص بها من العبارات الدالة على هذا

المعنى كالإضافة ومعناها والإسناد ومعناه مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة

لابن الحشرج أو سمح ابن الحشرج أو حصلت السماحة له أو ابن الحشرج سمح كما أن اختصاص الصفة

بالموصوف مصرح به في أمثلة القسم الثاني باعتبار إضافتها وإسنادها إلى الموصوف أو ضميره

ألا ترى أن طول القامة المكني عنه بطويل النجاد مضاف إلى الضمير في قولنا طويل نجاده

ومسند إلى ضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف

أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فترك التصريح باختصاصها إلى الكناية بأن جعلها أي تلك

الصفات في قبة تنبيها على أن محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة

عليه أي على ابن الحشرج وإنما احتاج إلى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فأفاد

إثبات الصفات المذكورة له لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له ونحوه أي نحو قول

زياد في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم

المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك

بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن قولهم المجد بين ثوبيه

والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البردين والثوبين الى

ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه ليس كذلك لان اسناد الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول

للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضميره بل كان ذلك تصريحا

باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة

على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير

تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت

ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو

كناية عن نسبة المضياف اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة

وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضياف اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها

له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون

غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه

كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب

الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر

له مع انه قد كني عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف

غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة

للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه

جئته يقال نظرت اليه عن عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت

الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل

تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم والمناسب

للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب

ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك

اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال

صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل

به على شيء لم تذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امال الكلام الى عرض

يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية

مادل

ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة
التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولعل
والمناسب للعرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل
الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله
أو ما رأيت المجد ألقى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد
يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب
وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية و
ههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارته
قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير
موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى اللازم وقد تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع
له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل مما يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من
غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما
صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى
يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد بالنسبة الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل

المطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى

اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من

اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز والمتفق ايضا على ان الاستعارة

التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة و

انما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع

المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا

من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات الذي

لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة

ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول

افاد تاكيد الاثبات لتلك المساواة له لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا

كثير القرى ان الاول افاد زيادة القرى لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات

كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه

الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها

قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة

الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده

خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس

بسبب في شيء من الصور وهذا يتحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد

لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في

كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه

العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب

ان يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد هذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر

لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع اتفاقهم على ان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي

وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا

رأيت اسدا على قولنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا

للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ قلنا الا نعرف

حال المعنى

حال المعنى في نفسه بان يكون عنده بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكون عنده بكثرة الرماد هكذا
لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام
في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة
والمراد بوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه
اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال و
وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى
الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير
داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين
في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها لا يخلو من تحسين
ما للفظ ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي
هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة و
عشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين
متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين
المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء
كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف
او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من
انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت وحرفين

نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي
لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها
وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه الانفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع اي القسمة
تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم
والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن
الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره
الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير
الطباق لما بين اللونين من التقابل لم يصرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي
برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى
ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن
الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني
عن البيان ولا ينبغي لمن لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر
العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى
لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان
احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم
نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه

قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين
معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا
تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فلا
تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي
مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا
متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر
والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة
التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين
او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او
المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين
في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك
غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه
المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى
غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك و
القلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله
اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل
قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب
اما بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالاحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى
بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم
يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء
المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو
ملحق بالطباق لان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة
الشدة والرخاء وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين
او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين

ضده اى ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا
بين اضدادها اى اضداد تلك المذكورات وهى البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون
بيت ابى دلامة من المقابلة لانه اشترط فى الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط فى الكفر والافلاس
ضده ومنها اى من المعنوى مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق ايضا والائتلاف والتلفيق
ايضا وهى جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر
وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون
بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول البحترى فى صفة الابل كالقسى المعطفات اى من المحنيات من عطف العود
وعطف بل الاسهم مبرية اى منحوتة من بريت العود بل الاوتار جمع بين القوس والوتر وقد يكون بين
اربعة كقول بعضهم للمهلبى ان زرت تهنا الوزير اسمعيل او مد شعيب التوفيق يوسف العهد حتى اربع
الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ قديم
احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع
والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما فى
البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر مبالغة
ومنها اى من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه
فى المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير
فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
للشىء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك
انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل
ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه
فهو العزيز اى الغالب من عزه يعزه غلبه ووجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم
انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشىء فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض
عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين
غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو

والشمس

والشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذي ينجم اى يظهر من الارض ولا ساق له كالبقول و

الشجر الذي له ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا

للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما في

في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب السقط وحرف كنون محنية والقلم يكن بذا ال يوم

الوشم عبرة النقط الحروف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق

تجل الرهط الاماني غادة لها من عقيل في تماثيل الكهاد رهط والنون هو المعروف من حروف

المعجم شبه بها الناقة في الدقة والانحناء ولم يرد بها الحوت على ما وهم ومن له اسم

من دابته اصيبت بتره وكذلك الاسم فاعل من دلالة الوكاث اذا وقف لبولها واراد

بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم الوشم صفة داء والمعنى تحمل هذه الحبيبة

عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعراب لزيارة الاطلال فيصير

بينها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريدان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسنمة ففي ذكر

الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة واما ما يسميه

بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان

يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف

سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارف فيها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم

ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش

والخزوز جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع

له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب كقوله دنا بك لجن احلل وامرر وضر وانفع ولن و

اخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف

نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابر من برى

القلم نحته اى افسد حال المفسد بن انتدب اى اجب للمعالي واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب

اى دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني

داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتضادة ومنه اى من المعنوي الارصاد وهو نصب

الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسمية بعضهم التسهيم ويرد ... مستهم

بها م

المقابلة لم

مخطوط مستويه وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا
قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في
الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من
البيت والفقرة اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب هذا في العجز في الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات والفقر ويجب تكراره في كل
منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف منه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى.
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه
يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ها هنا فيما فيه اختلفوا او
فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس
الذي حللته بحلال وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام
لربما توهم ان العجز بحرام فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومن اقتراح الكلام لارتجاله فانه
غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك
طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا لي وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ
الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل
الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله
مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا
بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة

ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والأصل فيه أي في هذا المعنى

وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه

المعمودية ويقولون إنه أي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك

قال الآن صار نصرانيا حقا فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان

صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا إذا كان الخطاب في قولوا

آمنا بالله للكافرين وأما إذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا

صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى فعبر عن الإيمان بالله بصبغة

الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول

من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر وإن لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس

الأشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع إلى الكرام ويحسن إليهم فتعبر عن الاصطناع

بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وإن لم يكن له ذكر في المقال ومنه أي من المعنوي المزاوجة

وهو أن تزاوج أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر كما في قولهم جد جده بين

معنيين في الشرط والجزاء أي يجعل معنيين واقعين في الشرط والجزاء مزدوجين في

أن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله أي قول البحتري إذا ما نهى الناهي فلج

بي الهوى ولزمني أصاخت إلى الواشي سمعت إلى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى

علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن رتب عليهما

لجاج شيء ومثله قوله أيضا إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما ومن تتبع

الأمثلة المذكورة للمزاوجة علم أن معناها ما ذكرنا لا ما يسبق إلى الوهم من أن معناها أن

يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى

وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر إذ لا يعرف أحد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا إذا

جاءني زيد فسلم علي أجلسته فأنعمت عليه ومنه أي من المعنوي العكس والتبديل وهو أن يقدم

في الكلام جزء على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الآخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم

حيث قالوا هو أن تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وأما ظاهر

عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه وعلى مثل قوله تعالى

ابن اليتيم بالظلم والجهر ولبس لي داعي الشك ببديع ولا عكس منه ويقع العكس على وجوه منها ان

يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات

فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وهو الذي اضيف اليه العادات وبين السادات

معنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات

منها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من

الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر

الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين

نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس

فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت

باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين

لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي

بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح

والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه

ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش

كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى

عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من

المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا

على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن

على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب

الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى

به عن البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد معناه البعيد اعني القدرة

وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده

كقول القاضي عياض يصف بعثا باردا كأن الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي

والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي

اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى

القريب

الغريب الذي ليس يراعي الترتيب حيث ذكر الخزامى وكذا ذكر الجيد والحمل وقد تكلم من التوجيه

ترشيحا للدعوى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال الاول

بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله

تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف

الملك جعلوه كناية عن الملك لما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود

يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط

والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله

تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي

الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من ان يتمحل للمفرد انه حقيقة

او مجاز وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء

واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك

تفسير منهم على الجملة وقصد منهم الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال

واهل التشبيه لا تحقيق ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الايتين مثالين

للتوجيه على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد

بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه

الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالاخر اي

بالضمير الاخر معناه الاخر والاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد

بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا

والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور

في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار

الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل

او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي

يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له لعلمه بذلك وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل

ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني

للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا

من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو
الابتغاء من فضل الله على الترتيب فاما على غير ترتيب اي ترتيب اللف هو ضربان لانه اما ان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب او يكون معكوس الترتيب كقوله
اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا اللحظ للغزال
والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة
او لا يكون كذلك فيكون مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعل قول الفريقين فانه قد
لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين
القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق
بالآخر من غير تعيين اي وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان
السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه لا
يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك
وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال
ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه
وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة
الشر فعلت كذا وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم
تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا
العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر

بمراعاة

بمراعاة العدة ولتكبروا الله على ما علمكم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى
ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى الى
تبيينه الا النقاد المهرة من علماء البيان هذا كلامه وفيه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا الله على ما علمكم من كيفية
القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعلل فما ذكره في بيان تطبيق العلل عليه مما لا يساعده ما ذكره
من تقدير الكلام ويمكن التفصى عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعلل
لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة و
كيفية القضاء عليه ليشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة عدة ما افطر كما قال وهو من الترخيص فحاصله
ان المذكور فيما سبق من الكل بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر
ليصومها في ايام اخر فهذا دليل انه واقتصر على تعليم كيفية القضاء فالمذكور بعد الامر بصوم الشهر
احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على
صوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر
بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام
في المرخص له وفيه نظر لانه لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا يناسب
في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص
بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنها اى من المعنوى الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابى العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد في المال وجدا
ووجدا ووجدا وجدة اى استغنى مفسدة للمرء اى مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنها
اى من المعنوى التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف درهم ونوال
الغمام قطرة ماء ومنها اى من المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر
ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر
فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فيه كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على

اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به

الاحد الا الاذلان لان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان

فى الحقيقة مسندا الى العام المحذوف وهما عير الحى والعير الحمار الوحشى والاهلى وهو لنا سب هنا

الوتد هذا اى عير الحى على الخسف اى الذل مربوط برمته هى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد يشج

اى يدق ويشق راسه فلا يرثى اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول

الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب

وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين فح يكون البيت من قبيل اللف

والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما

فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم منعوا جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل

التعيين فاليه ما فى الباب ان التعيين يحتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر فليتامل ومنه اى من

المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط

فوجهك كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما كالنار ثم فرق بينهما

بان ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحرارة والاحراق ومنه اى من المعنوى الجمع

مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول

كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام المادح وهو سيف الدولة والضمير لانه

معوا التسليط عدا ما يعلى فقال على الرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هى من بلاد

الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى

النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول

هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشيا فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم بالممدوح

اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا

والقتل ما ولدوا اى لم يقتل من نكحوا ومن ولدوا والبواقى قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

لان فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى المعقول

وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف

ومرتبع وقال فقد جمع ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت المذكور

فما رايناه من نسخ ديوان ابى الطيب ما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف فى قوله معتذر بعد قوله

للنبي مالكوا بها كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا

ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية

اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق فاعلم شرها

البدع جمع بدعة وهي في الاصل المحدث الذي بعد الاستكمال والمراد ههنا محدثاتها

الاخلاق كلا ما هو كالغريزة منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء

ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع

التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير هذه الامور الثلثة

كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله

لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن

له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر والمأذون

فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو الاعذار الباطلة فمنهم اي من اهل الموقف شقي ووجبت له

النار بمقتضى الوعيد وسعيد ووجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم

فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض

اي سموات الآخرة وارضها او هي عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول

العرب ما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما

الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير

مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء

ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا

يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار

وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم

مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق

المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت

ما يكفيه رفعه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم

المؤمنون الفاسقون الذين يدخلون الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار

الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعداء عليهم باعتبار ثمرهم بسعادة الايمان

التوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة

في سياق النفي تعم ثم فرق بان وقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله

فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من

نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق التقسيم

على امرين آخرين احدهما ان تذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله

اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من طول ما التثموا مرد ثقال اذا

لاقوا على الاعداء لثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف اي مسرعين الى الاجابة

اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا

ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى

يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما

فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى

وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل

ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم

وجبر تأخير الذكور وعرفهم لان التعريف تنويه بالذكر فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين

لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور وآخر الاناث تنبيها على ان

تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من

امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة

فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف

بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها

ان تكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في اصطلاح حميم قريب الذي يهتم

لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان

صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه

نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة

وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا

لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا وفيه

ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في نفي
حصول الصديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع
نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت فرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها
وقيل يراد بها قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب تعدو بي وتسرع إلى صارخ الوغى
أي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم أي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند أهله المرحل من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله
تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعداده للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب
حتى انتزع منه مستعد آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار
تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله أي
قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي أي تجمع الغنائم الجملة صفة
وذوي نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن أو يموت منصوب بأن مضمرة كأنه قال إلا أن يموت
كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولهذا لم يقل أو أموت وهذا
بحاله قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك إذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره أو يموت
مني كريم فيكون من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر إذ لا حاجة إلى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل إنه أراد أن في البيت نظرا لأنه من باب
الالتفات من التكلم إلى الغيبة لأنه أراد بالكريم نفسه ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل هو
واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالإثمد
والنصح في قوله أقول لها إذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا أي يشرب الكأس بكف الجواد
فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لأنه إذا نفي عنه الشرب بكف
البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي
هذا على بعضهم فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد في شيء وإنما
هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف أن كونه كناية لا ينافي التجريد وأنه إن كان الخطاب لنفسه
لم يكن قسما برأسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الإنسان نفسه وبيان التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصا

آخر مسألة الصنعة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها

ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى وكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله

في فقد الخيل والمال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا

ايها الرجل ومنها اي ومن البديع المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة

الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق

كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت

انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور

عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وبهذا استدل لنابغة على حسان في

قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة

اعني الجفنات والاسياف وذكر لمعان الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون

يسلن او يفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة ولذا

اشار الى تفسير مطلق المبالغة وتقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل في

بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا

او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او

الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق

والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له

بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين

يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش

وبالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على لم ينضح اي لم يعرق فلم يغسل يعني

ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة

وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

ادعى انه لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة اي العطاء على اثره وهذا ممكن عقلا

ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع

ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه

لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا

ممتنع عقلاً وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو
لفظة يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط يجاد بجا و اقرانها وابلا
فزاد فكاد ان يشجو الرحا الاو ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب
عقدت سنابكها عليها اي الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا
اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي
العنق يدعي ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها متراكما متكاثفا بحيث صار
ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكن تخييل حسن وقد اجتمعا
اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي
يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى
الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة
لكن تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر
بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من البديع المعنوي المذهب الكلامي و
هو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل
بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكان المراد بهذا ان تكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه وما
تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي
قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر
النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هو ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها
وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعلى المطالب والحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت
عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غش اي اخون واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم
وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب والام
بالشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده ومذهب

ملوك أي في ذلك لجأ ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم وأقرب كفعلك الممدوحين في

حكما في أموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل أنت في قوم أراك اصطنعتهم وأحسنت إليهم

فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إلي كما لا تلوم

قوما مدحوك وقد أحسنت إليهم فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن أحسن إلي

وهذه الحجة على صورة القياس لكنه يتبين لفقها قياسا ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي

بأن يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك أيضا ذنبا لكن اللازم باطل

فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس لا قياسا قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده

وهو أهون عليه أي الإعادة أهون وأسهل عليه من البدء وكل ما هو أهون فهو أدخل في الإمكان

فالإعادة أدخل في الإمكان وقوله تعالى حكاية فلما أفل قال لا أحب الآفلين أي القمر أفل وربي ليس بآفل

فالقمر ليس بربي ومنه أي من المعنوي حسن التعليل وهو أن يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار

لطيف غير حقيقي أي بأن ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما ذكره علة في نفس الأمر يعني أن

لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع وإلا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف

فيه كما تقول قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم وهذا يظهر فساد ما يتوهم من أن هذا الوصف غير

مفيد لأن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم أنه سمع أرباب المعقول يطلقون

الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق

للواقع وهو أي حسن التعليل أربعة أضرب لأن الصفة التي ادعي لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها أو إثباتها

أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن لا يظهر لها في العادة علة وإن كانت لا تخلو في الواقع عن

علة كقوله أي قول أبي الطيب لم تحك أي لم تشابه نائلك أي عطاءك السحاب وإنما حمت به أي

صارت محمومة بسبب نائلك تفوقه عليها فصبيبها الرحضاء أي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى

فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة

بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة إذ لو كانت علتها هي

المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله أي قول أبي الطيب

ما به قتل أعاديه ولكن يتقي إخلاف ما ترجو الذئاب فإن قتل الأعداء أي قتل الملوك أعداءهم

يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم

قد غلبت عليه ومحبته أن يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت

العقبان

الذباب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن
المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
الذباب غيرها فاذا غدا للحرب رجت الذباب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه با
ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصرفة برذيلة الافراط
ويتضمن ايضا قصد اعدائه عنه فرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية
اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساءته نجى حذاري اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي
وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر
اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله مثل البيت للمصنف قد وجد بيتا فارسيا
هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي
شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة
ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو
من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها
اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون
هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ يعني
لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو اذ المراد بها الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو
في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني للاستدلال بانتفاء الجزاء على
انتفاء الشرط فيكون ما ثبت على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح
اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة التي كونه
قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد
يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فلو جعلت نية خدمة

المدح علة للانطلاق كان من الضرب الاول وان جعل الانطلاق دليلا على كون النبي خدمة

المدح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يبدي صفة لو

علة مناسبة انها علة لنفس تلك الوصف للعلم به والحق ان يرى يحسن التعليل ما بني على

الشك ولكونه مبنيا على الشك يبعد من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك

ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كأن السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء

غيبن تحتها حبيبا فما ترقأ اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في

تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها

وهو هامع من سافت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل

فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي

عليها وهذا البيت من مرثية قول محمد وهب الطائي حال عليهما الامد ... فلا علم ولا

لنبا البلى ... وجد بعد الاحبة مثل ما اجد قال بعض النقاد هذا البيت يعم فقالوا

لو ان بحبيب ... لا ادري ما هذا التفسير قلت جاء التفسير انه قصد به المطلع القصيدة

وهو قوله الا ان صدري من عزاء بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من

الديار ان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع

وكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي فقد نزل السحاب في تلك الديار ومنها اي ومن المعنوي التفريع

وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع

والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب ابوه داخل كقوله اي قول الكميت من قصيدة

يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام

شبه جنون يحدث للانسان عن عض الكلب الكلب وهو كلب يأكل لحوم الناس فياخذه من ذلك

شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انهم ارباب العقول الى

وملوك واشراف وقد ظهر قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء ففيه

فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب فقصد ان من

تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح

والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن

لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وسد

تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه في موضع يراد فيه تحسينها ان يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة
مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسر في حدها من قراع الكتائب اي من
مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح هو ان سيوفهم ذات فلول
ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول
من العيب وهذا زيادة توضيح المقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو
هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح
ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات
شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الا
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء لكون ذكر المستثنى اخراجا
له عن الحكم الثابت للمستثنى منه ولذلك قالوا الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا
كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى
قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا
من افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته وتوهم
غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع
ما فيه من نوع من الخلابة وتاخير للفكر والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء تليها صفة
مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
والاصل في الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول
لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه هذا الاخير قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اغلبيا
لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع
لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول

وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها اذ
حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يخفى ان هذا التاكيد من الوجه الاول
اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي ولكون
التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من وجهين
واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو
فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك فيجعل الاستثناء منقطعا من اصله
ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء
عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا
الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي
تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما
وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تجعله
متعددا ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا ولو قصد
ذلك كان الواجب تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء
مفرغا ويكون العامل فيما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات
ربنا اي وما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم
اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان
الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما
في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا
سوى انه الضرغام لكنه الوبل فقوله الا انه استثناء مثل قوله عليه السلام بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل
استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه
اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة
ذم بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من يحسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم وتعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا
انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر وباقي

الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يعيب منهم الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو ما مدحكم لكن

فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي

الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة

اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا

ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى

الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ

عن علو الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا

واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل لما كان لاهل

الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان

يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول

فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن ذلك

قول الشاعر ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها

ودع امرنا ان المهم المقدم ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها

فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح و

غيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني

اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي

لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس ليعم ما يكون واحدا

كما في بيت ابي الطيب واكثر كما في قول ابن نباتة فلا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم

عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان

يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار

تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا

لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح ان

يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد الا مر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين

وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت

عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني عكسه بالعكس فيكون

ثم قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين
قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه
اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك
للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة
وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور
هو من ديار بكر ما لك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم
ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي وكالمبالغة
في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي
الظاهر فالتحير في مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في
الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة
على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد
الله تالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة
ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم
والمنازل في الاستفهام منها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن
الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله
عليه وآله وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في
قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي
القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء
حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته
له او نفيه عنه اي من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ولا لانتفائه عن ذلك الغير نحو
يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني

عند الأعز الأذل للإخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون

ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة أعني الله ورسوله والمؤمنين

ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله أي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل أي يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك

اللفظ كقوله قلت ثقلت إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالأيادي فلفظ ثقلت وقع في

كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلت بالإتيان مرة بعد أخرى فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي

والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وأبرمت قال حبل ودادي أي طولت الإقامة

والإتيان وأبرمت أي أمللت فأبرم أيضا الحكم والتطول التفضل والإنعام فقوله أبرمت أيضا

من هذا القبيل وأما قول الشاعر وإخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للأعادي وخلتهم

سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا

ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الأولان قريب منه لأن اللفظ محمول

على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه ومعنى حمله على خلاف ذلك المعنى ومنه أي من المعنوي

الاطراد وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف

في السبك ويسمى اطرادا لأن تلك الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه

كقوله إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم

أي هدم ملكهم ويقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم أي إن تبجحوا

بقتلك وصاروا يفرحون به فقد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة

ابن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم

هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي وأما اللفظي من الوجوه المحسنة المذكورة فمنه أي فمن اللفظي

الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ أي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو أسد

وسبع أو في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ووجوه التشابه

في اللفظ كثيرة بحيث تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه أن يتفقا أي اللفظان

في أنواع الحروف فبكل من الألف والباء والتاء إلى الياء نوع آخر من أنواع الحروف وبهذا يخرج نحو

يفرح ويمرح وفي أعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد

بفتح أحدهما وضم الآخر فإن هيئة الكلمة هي كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات نحو

للفاصل وضرب المبني

ضرب فعل على صيغة واحدة بخلاف ضُرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على

بعض وتاخيره عنه يخرج نحو الفتح والحتف وجاء محسن فى هذا القسم على التمام حسن الافادة

مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اى اللفظان المتفقان جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع

الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد فى النوع ثم الاسمان اما

متفقان فى الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اى القيامة يقسم المجرمون

ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء

قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار

اما مختلفان نحو فلان طويل النجاد طلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من

الارض وان كانا اى اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل واسم وحرف او فعل

اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فى الاسم والفعل كقوله اى قول ابي تمام ما مات من كرم

الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا ينقسم جناس التام وهو

انه ان كان احد لفظيه اى لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون

التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس الذي احدهما مركب والآخر مفرد فى الخط

خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى الخط ايضا كقوله اى قول

ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اى غير باقية وكقول ابي

العلاء مطايا مطايا وجدك من منايك منا ذل عنها الس حتى يقطع فطا فعل ماض ويا حرف نداء

ومطايا منادى والا اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب فى الخط خص

هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابي الفتح

كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت

يدخل فى قوله والآخر باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول

الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال المصاب ومثل لعينيك

الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صاب والميم من مطعم والصاب

عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين فى

الخط فيسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين

والتعليم ان المركب ان كان مركبا من بعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فاما متشابه او مفروق

بذلك في الايضاح فهي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف
واعدادها وهيأتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو ايضا اقسام لان عدم الاتفاق في
ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف وفي اعدادها او في هيأتها او في ترتيبها هذا
لو اختلفا في اثنين من ذلك واكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة و
العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا لم يذكر في الاقسام الاربعة
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اى هذا ان
اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد و
الترتيب سمى التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة
كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظا البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف في كون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا
يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا كانه في الصورة حرف واحد زيد فيه كيفية والى هذا اشار بقوله
والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط و
الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة
شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني
ساكن وان اختلفا في اعدادها اى وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف
احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمى الجناس ناقصا لنقصان
احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد واكثر وعلى التقديرين فهو اما
في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل
والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدى جهدى او في الاخر كقوله اى قول
ابى تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في ايد صفة موصوف محذوف
اى يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه
بالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا عواصم من عصمه

حفظه وحماه وقواض من قضى عليكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ابدانا

يا ضاديات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة

وربما يسمى هذا القسم الذي تكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم قبل

ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى

حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة

بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر هذا الاقسام واحدا وهو ما يكون

الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين

الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف

لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد

بينهما التشابه ويخرجان من التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب

ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمى هذا الجناس مضارعا

وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس

او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه وفي الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير الى

ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم

يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز

الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم وبناء فعلة يدل على الاعتياد

فلا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود وفي الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق و

بما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم

تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا وفي الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها

اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن

قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو

ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب

سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه

لا حتف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا

وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والاخر

في آخره

في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوباً مجنحاً لان اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار
الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره
بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجاً ومكرراً ومردداً نحو وجئتك
من سبإ بنبإ يقين ونحو قولهم من طلب شيئاً وجدّ وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غمّ وبغير
الدسم سمّ ومثل عواص عواصم وقواض قواضب كقولك حسامه للاولياء وللاعداء فتح و
حتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيس الخط كقوله تعالى والذي
هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد
حباً واقل خباً وكقولهم غرّك عزّك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك
تهدا بهذا وقد يعد هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف ايضاً كقولهم في مسعود متى يعود
وفي المستقصى ترجمة المستقصى بعض بحجة وقيل للفاضل ستنجح بقرا ابتر بتصحيف فقال انت
بتصحيف ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان
من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق
وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى
اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى
ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض أرضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف انه ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك في الارض مع ارضيتم ليس من هذا
القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنها اي من اللفظي رد العجز على الصدر
وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى والمتجانسين اي
المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان يجمعهما الاشتقاق
او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة
فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني
ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان.

او يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا او الرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع
الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما اخر وان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني نحو وعليه
حلم عن صديقه وعهده مشتهر منشهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع
اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة
باعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر
بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا
اما ما يكون اللفظان مكررين فمنه ما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع
الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ومنه ما يكون اللفظ الاخر في
حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية
من عرار (هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع
مفعول اقول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجاد ... بأثر
غضبتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك تمتع فاستمتع بشميم عرار
نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته ومنه ما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول
مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما
مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما ومنه ما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو
وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه
وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة
التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع
او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني تفاعلا للدار التي
مقدم عليه والجملة في محل الرفع على انه خبر ان

لو وجدتها

لو وجدتها ما هو له ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن لها ممكا
بالا تفريج شاعرفات قلبها ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما
في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي تركاني من
ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف فصحن
بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتسا بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق فيه الخمر وهذا
الشرب المقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث لتشبيهه الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فمشغوف بايات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين وتسمى
فاتحة الكتاب القرآن مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني ايضا لاقتران اية الرحمة
باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحدة منها
مثنى معقل من الثني وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين
بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية
التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصل المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل
واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء
لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه لم يحفظه مما يعود
ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول
ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني
ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو
المصراع الاول لا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر و
يضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام
في مرثية محمد بن حميد الطوسي حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله

العمر وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع فى الوغى بواتر اى قواطع بحسن استعمال اياها

فهى الان من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والعمر مما يجمعهما الاشتقاق

واما الامثلة الثلثة التى اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق

فى اخر البيت والملحق الاخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى ولاح يلحى على جرى العنان الى ملهى

فسحقا له من لاح فالاول ماض من اللوح والاخر اسم فاعل من اللحى ومثال ما وقع الملحق الاخر

فى اخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعانى ومطلع الى تخليص عانى فالاول من العناء

والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى قول الاخر لعمرى لقد كان

الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه فى الثرى فالثراء واوى من الثروة والثرى يائى ومنه اى من

اللفظى السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة

من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين

من النثر على حرف واحد فى الاخر وهو معنى قول السكاكى هو فى النثر كالقافية فى الشعر ومنهم من بحث

لان القافية هو لفظ فى اواخر الابيات اما الكلمة برأسها او الحروف الاخيرة منها او غير ذلك على تفصيل

المذاهب فلا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكى

بالاسجاع حيث قال انما هى فى النثر كالقوافى فى الشعر الالفاظ المتواطأ عليها فى اواخر الفقرة

التى يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد

المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكى ممنوع ان هذا مقصود كلام السكاكى ومحصوله يعنى كما ان

القوافى هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى اواخر الفقر

وكما ان التقفية هى توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر

مطرف ان اختلفتا اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار

والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم تختلف الفاصلتان فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين

من الالفاظ او اكثره اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى يقابل ما فى احدى القرينتين

من القرينة الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع

بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى

الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان

لكان اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين

او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك ان يكون ما في احدى القرينتين او
اكثره مقابلا لما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق
والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات الالفاظ
واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى غير
والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها
ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه
ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر و
عفاء الرسم قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
ثم اي بعد ان لم يتساو قرائنه لاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم
وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة بعد قرينة
اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول
طولا لا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا
ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني
تسع وليس في القرآن غيرها وليستثنى منه ما كان على ثلث فقرات فان الاوليين يحسبان بعدة واحدة ثم تاتي
الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء مساويا لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها
خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان
السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع
السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه واحسن القصير
ما كان على لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من
القصير بان يكون تاليفه من احد عشر الى اثني عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا

الا انا متاركة الابيات الاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز
اى اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك فى كل صورة الا
بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما ادنى ما هو آت اذ لو اعتبر الحركة
لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز فى القوافى ولا واف
بالغرض من تزاوج الفواصل اذ رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لازدواج فيقولون اتيك بالغدايا
والعشايا اى بالغدوات ومنه هنأنى الطعام ومرأنى اى امرأنى واخذ ما قدم وما حدث اى حدث بالفتح
مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم فى ذلك قيل ولا يقال فى القرآن اسجاع لان السجع
فى الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
او لا يقال الفواصل لانها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجرى فى النظم ايضا ومثاله من النظم قول
ابى تمام تجلى به رشدى واثرت به يدى وفاض به ثمدى هو الماء القليل واصله فى الماء واورى
به زندى اى صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه
مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر فى به تعود الى نصر المذكور فى
البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانى لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع
على هذا القول يعنى القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت
سجعة مخالفة لاختها اى السجعة التى هى فى الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغى ان ينصب على المصدر اى يجعل
كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التى فى الشطر الآخر لا انه المفعول الثانى لجعل لان
الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريرى
لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتنى المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بى طوائح الزمن الى
صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب فى الله اى راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اى منتظر ثوابا او خائف عقابا فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره فى البيت الثالث وهو قوله
لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه فى النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من
البيت والضرب اخر المصراع الثانى منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون
كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا

بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثالث ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني

فاذا جاء كان مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول

فحومل الثالث ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي

من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابع ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني

ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان

الخامس ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان

اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت

لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة

ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادس ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة ان لم

يذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح

وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابع ان يكون

التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت

من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود صرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى

ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي

الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة

وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول

على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو

الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية

انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين و

يحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها

وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة

بدونه في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله

وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي

فواصل النثر ومصراعي البيت في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس

كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة

تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن
دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين او اكثر مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في
الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة وهي من الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسرت به المماثلة
مما يختص بالشعر وقد مثلها بمثال من النثر ومثال من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم
جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم
من قوله هو تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اي نحو قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس
بان وتحدث قنا الخط الا ان تلك ذوابل والنساء نواظر وهذه ذوابل
الظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه
لعدم تحقق التماثل في الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنها اي من اللفظي القلب وهو ان يكون
الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام
هو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا
للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله
اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار
اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان
المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنها اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا
وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين فانه كان عليه ان يقول
يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو ان يكون الشعر مستقيما على قافيتين
فقط لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد
فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل
كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا الدنية انها شرك الردى وحبالة
الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا تبا لها من دار
غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل

الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية
عند الخليل من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وروي
عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب
الدنيا هي من حركة الكاف من شركها الى الاخر وبمجموع قوله كالدي والقافية الثانية من فتحة
الدال من الاكدار الى الاخر والقطر دار من رومهنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال
من ابناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب
الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي
فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء
البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام
والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى
عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او ميمية او نونية مثلا سمي به لانه يجمع بين
الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على
البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده
فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف
الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف وحركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال
مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر وقرينتين او اكثر
والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم معناه
يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت وقبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في
مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح
التسجيع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق
قوله قبل حرف الروي وما في معناه يعني ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى الروي من الفاصلة
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء

وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تنهر ولا تظفر ونحو ذلك كذا

نظرا للهاء لتحقق السجع في نحو لا تقهر ولا تنصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر

وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ونحو قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت

قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب

منيتي أيادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت الله

نعمته واشكر الى وقد يقال شكرت فلانا يريد ونعمته فكأنه اراد لعمرو فحذف الجار واوصل

ايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

يقال في الكناية عن نزول الشر وانقلاب المرء ذلت لقدم بروفة النعل بل اي لا يظهر الشكاية اذا

نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قولي الاخرى اذا

افتقر المراد لم ير فقره وان ايسر المراد ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لانه

كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه اياها

بايادية يعني من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لعينيه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء

وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع

في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم

ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون الثاني

كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل

ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لأوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال

فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري

وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما اختار في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين

التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها

فهل يدخل مثل ذلك في التعريف المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه

اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او غيرهما لان جميع ما في البيت قبل حرف الروي

يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار

انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد لان الظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما

يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم

من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية

او الفاصلة

او الفاصلة والالفاظ المناسبة يقول في البيت والفقرة وقال في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا ومنها ان مثل هذا الاعتبار الذي يبتني على لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات
الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات
ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع الالفاظ وذلك ان المعاني
اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ
متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر
قبيح ويقرب من هذا ما ذهب اليه من قال من خشب ينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف
بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر
لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين
وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التجنيس في الخط دون
اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني بتجن
يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وازن دار ذات ود زادت
وداد ودود اووردا ووددا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها
منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك
يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة
مثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض
حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او
الفقرة بمعنى ثم تعلقها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير
من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وكقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان
ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة
على سياق واحد مثل ما يسمى بتنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك

في التبيان بكلام يبين المراد ويوضحه فيدخل في الإطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في
باب الإطناب فقد عدوه في البديع أو لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف
المعنى وإيصاله إلى النفس فإنه قد يجيء مع الإيجاز وقد يجيء مع الإطناب ومع المساواة أيضا القسم
الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية
وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر
هذه الأشياء وعقد لها خاتمة منفصلا وعلم بذلك أن الخاتمة إنما هي خاتمة الفن الثالث وليست
خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات
الشعرية وما يتصل بها أي بالسرقة مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح
وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك
مما يؤدي هذا المعنى لتقرره أي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح
والأعجم والشاعر والمفحم وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو أن يذكر ما يستدل
به على إثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل
على الصفة لاختصاصها بمن هي له أي لاختصاص تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد
بالتهلل عند ورود العفاة أي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فإن اشترك
الناس في معرفته أي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما أي في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على هذا الغرض
كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعد سرقة ولا أخذا فقوله فهو كالأول جزاء لقوله فإن اشترك الناس
وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وإن كان في وجه الدلالة وإلا أي وإن لم يشترك الناس في معرفته ولم
يصل إليه كل أحد لكونه مما لا ينال إلا بفكر جاز أن يدعى فيه أي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق
والزيادة بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول
أو نقص عنه وهو أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان أحدهما خاصي
في نفسه غريب لا ينال إلا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مر
في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى الغريب الخاصي والمبتذل العامي إما مع البقاء على الابتذال
أو مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما في الأمثلة المذكورة ثمة وإذا تقرر هذا فالأخذ

والسرقة

والسرقة اي ما يسمى بهذا الاسم نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما

مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ

كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني

ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير

النظم او بدونه فهذه ستة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب

والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن

الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه

حقوقه وجدته هاجرا لك مبتذلا وجدته على طرف الهجران ان

كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبأخوتك ان كان به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب

حد السيف اي يتحمل المشقة مثل قطع تقطيع السيف ويؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والقتل

من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد

لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم ويلحقه عار واهتضام

لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين

فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني

فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو والمنية اول حتى اتمها وفيها

هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى

لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات

كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل

لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس

وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في البيت الآخر

الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب ما الناس الا الناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار

التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ

ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف

من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع

تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لانه اما

اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد

في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح كقول بشار

من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم

يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر

بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه

عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد

الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وقد يحكى عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم

فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في

كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في

ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة

الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة

لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد

استشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعدان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده

او بعد نيله به بدلالة ما قبله وهو قوله اني بانصر نسبت ذاهبا من حيث ينتصر الفتى ويبتل

قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو من

المثل ان يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوّز وجود

المثل لم يمنع من حيث هو بل من حيث بخل الزمان ان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا

به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع

ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي

والمراد لقد كان فان قلت هيهنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا

بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله

للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله لغيره فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره المصنف واعترض

عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد

في تصرفه فلا يسمح بهلاكه وان يحمل معنى الشاعر على ان الحاصل ان ايجاده واعدامه كانا بيد الزمان

فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه فرطا لكونه سببا لصلاح ما قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى

مصراع ابي تمام لجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر له قرينة تدل عليه على ان هذا

المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت قال ابن جني اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم

الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل

فاسد غرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدى وانما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي

فلما اعداه سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير لا شك ان المصراع ماخوذ من مصراع

ابي تمام لان معنى بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كان معنى مصراع ابي تمام بخل

بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض

الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثل المرثي ولهذا قال

الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت

فان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام

لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية البيان

الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا

الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير

في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل يرجع لهاة وهو فعل بمعنى اصنعت المنايا او ذكي المنايا

وقد اخذ المعنى مع بعض اللفظ لان المنية والفراق والوجدان وبذل النفوس بالارواح وكذا قول الاعرابي

لم يبكوا لحدث حزنكم لما اسروا اي موتهم فمن ذلك الدرر التي قد دعتم في منبعي الغبر

من مدمعي وقال جار الله في مرثية استاده وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك سمطين

سمطين فقلت هي الدرر اللواتي حشا بها ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو ابعد من

الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو

مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في

الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب اني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك

غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الاول

من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في القسم الثاني منه فقال وان اخذ

المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصده و

اصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة

الجلد فكأنه كشط من المعنى جلداً لأنه كسى جلداً آخر وهو ثلثة أقسام كذلك أي مثل ما سمي إغارة ومسخاً

يعني أن الثاني إما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله أولها أي أول الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ

من الأول كقول أبي تمام هو الضمير للشأن الصنع أي الإحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعني قوله

إن يعتجل فخير وإن يترث أي يبطئ فللريث في بعض المواضع أنفع وقول أبي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك

أي تأخر عطائك عني أسرع السحب في المسير الجهام أي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطائك

عني يدل على كثرته كالسحاب بما يسرع منها ما لا يكون فيها الماء وما فيه الماء يكون ثقيل المشي

فبيت أبي الطيب أبلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب له المثل بالسحاب وثانيها أي ثاني الأقسام

وهو أن يكون الثاني دون الأول كقول البحتري وإذا تألق أي لمع في الندى أي في المجلس كلامه أي كلام الممدوح

البيت الأول للبحتري من الكامل

كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه أي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول

أبي الطيب كأن ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا خرصانا جمع خرصان

وخرصان الرماح أسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني ألسنهم مضاء أسنة رماحهم ونفاذها

كأن ألسنتهم عند النطق جعلت أسنة على رماحهم عند الطعن فضاهت لا أسنة في النفاذ كما

فبيت أبي الطيب دون بيت البحتري لأنه فاته ما أفاده البحتري بلفظي تألق والمصقول

من الاستعارة التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام كإثبات الأظفار للمنية ويلزم

من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها أي ثالث الأقسام وهو أن يكون

الثاني مثل الأول كقول الأعرابي أبي زياد ولم يك أكثر الفتيان مالاً ولكن كان أرحبهم ذراعا

سواء الشامة والتولم والتوام لأبل الواحد ولكن كان أرحبهم ذراعا في الأساس فلان رحب

الباع والذراع ورحبهما أي سخي وقول أشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس بأوسعهم في الغنى

ولكن معروفه أوسع أي ما أوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه

أي إحسانه أوسع من معروفهم وكقول الآخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها إلا

عليك فإنه مذموم وقول أبي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازماً فأصبح يدعى حازماً حين يجزع

هذا هو النوع الظاهر من الأخذ والسرقة وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان أي معنى البيت

الأول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من أرب لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو

العمامة والخمار أي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لأن الرجال منهم و

النساء سواء في الضعف وقول أبي الطيب في السيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب ومن

وبكسر الفاء جمع لحية بالكسر والمعنى لا يمنعك من حاجة تريدها منهم لحاهم وانهم في صفة رجال فصاحب العمامة والخمار أي الرجل والمرأة منهم سواء في الضعف وعدم النفع

في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه
بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه منهم خضاب ويجوز في
تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى
الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان
الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع اي الدم عليه اي على السيف
وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى
والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم
وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يختص بعض العالم وهو الناس
وهذا يشملهم وغيرهم وروي ان سببه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط
في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب ابو نواس هذه الابيات قولا
لهارون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل
بالواجد ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون
معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك
فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال
اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال أتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز
المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض وعلى تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلتها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون لان الملامة فيه
من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص
والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام
ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم
غاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحات

من الخروج لأن عادته أن يعطي بغير سؤال ومنه أي من غير الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه
ما يحسنه كقول الأفوه فترى الطير على آثارنا رأي عين أي عيانا ثقة حال أي واثقة أو على أن المصدر
أقيم مقام الصفة أو مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا
لوثوقها واعتمادها أن مخففة من المثقلة ستمار أي ستطعم من لحوم من يقتل من القتلى وقول
أبي تمام وقد ظللت أي ألقيت عليها الظل عقبان أعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
من نهل إذا روي نقيض عطش أقامت أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام اعتمادا على أنها
ستطعم لحوم قتلاهم حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل يعني أن رايات الممدوح التي هي كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور التي هي أهل في دماء القتلى لأنه إذا خرج للغزو فسايرت العقبان
فوق راياته لأكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه
رأي عين ومن معنى قوله ثقة أن ستمار يعني أن أبا تمام إنما أخذ بعض معنى بيت الأفوه لا كله لأن
الأفوه أفاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لأنها إذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين
وقربها إنما يكون لأجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود أعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار
على قتل الأعادي ثم قال ثقة أن ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا أيضا
يؤكد المقصود وأما أبو تمام فلم يلم بشيء مما أفاده قوله رأي عين وقوله ثقة أن ستمار لا يقال إن قول
أبي تمام ظللت إلمام بمعنى قوله رأي عين لأن وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لأنا
نقول هذا ممنوع إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهي في جو السماء بحيث لا يرى أصلا لكن زاد أبو
تمام عليه أي على الأفوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي أخذه من الأفوه وهو تساير الطير على
آثارهم بقوله إلا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش
وبها أي وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول أعني قوله إلا أنها لم تقاتل لأنه
لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك
الحسن لأن إقامتها مع الرايات حتى أنهم من الجيش مظنة أنها أيضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك
الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل أن يكون
معنى قوله وبها يتم حسن الأول أن بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الأول أعني تساير الطير على
آثارهم وما ذكرناه أولى لأنه هو الموافق لما في الإيضاح وعليه التعويل وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير
الظاهر ونحوها مقبولة ومنها أي من هذه الأنواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز

الابتداع

الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ

من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة و

ادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر من ادعاء سبق احدهما واتباع

الثاني وكونه مقبولا او مردودا او تسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله

انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر

هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا تترتب عليه الاحكام المذكورة

لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد

الخاطر اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه

مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال

الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى

من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير

الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضربه بسيف ابي رغوان سيف مجاشع

سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف لانه لا يليق او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي فنبا

فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله يستسقى

به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها

جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب

صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف

ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر

ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم

فعجب سليمان مما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني

فقال ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة

لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد

سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة

الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اى بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين

والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجدتها القول فيها بالقول في

ان كل منهما اخذ شيء من الاخر واما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران

او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القران او الحديث يعني على وجه لا يكون

فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبي

كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من

الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او

هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر

جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت

الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد

الحرب يوم حنين اخذ النبي عم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه

اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري قبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل ابعده من

قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء

الخلق فداره من المداراة وهي الملاطفة والمجاملة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك

الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفه

بكذا اي جعله محفوفا محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا بد لطالب

الجنة من تحمل مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه

الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله

اي قول ابن الرومي لئن اخطات في مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير

ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القران واد لا ماء فيه ولا نبات

وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول

بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشره لؤلؤه والبس من ثوب الملاحة

ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس

بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض

اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القران انا لله وانا اليه راجعون

واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه

مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا

احتياج الى التنبيه لهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر اخر لكان احسن ليتناول
ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لعدم تحقق اشتهار الغير
اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا ضاق
صدرك وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجى وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد
الانصاري وبما انبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا احتياج اليه قول ابن العميد كانه
مطويا على الحن وكم بكى في قديم الدهر انشد في ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم
في المنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر كقوله
اى قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابوه زيد للبيع على انى سانشد يوم بيعي
اضاعوني واى فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقاله هو لاميه بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام لليوم للوقت الكريهة من اسماء الحرب سداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل
والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اى اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور
ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم وتخطية
وبدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة اس
اعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام وعلم
ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقريره كما مر انفا والثاني ان
لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى وادى
والان اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسنا ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد
من تقرير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين ما زاد على الاصل
بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر
الاول كالتورية وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اى
قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لي لماها اى سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين
العذيب وبارق ويذكرني من الادكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق

انتصب مجرها على انه مفعول تذكرت وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان
معروفان وما بين ظرف للتذكر او للجر او المجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر
ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نازلين
بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل
فهذا الشاعر اراد تضمينه العذيب وبارق معنيهما البعيدين الا انه جعل العذيب تصغير
العذب يعني به شفة الحبيبة وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وما بينهما ريقها وشبه تبخترها
بتمايل الرمح وجريان دمعها على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب هذه التورية
والتشبيه فهو لا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول
بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل وهو انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود قوله غلطوا وغضوا اي
وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وهذا تهكم وطنز ووصفه بالرشيد
واراد به الغوي على طريق التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة
وتضمين المصراع فما دونه ايداعا ورفوا كانه اي الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول
وهو بالنسبة الى شعره قليل ورفوا كانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان
ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريقه
هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير
القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية
ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر الجملة حال اي ما باله مفتخرا العقد قول علي عليه السلام وما لابن
آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا
كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا
يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه
وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع

ما التبس عليك واعلم نبذه عقد قوله عليه السلام الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما امور متشابهات

وقوله انما هذه الدنيا تجلّيك لله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات

واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم

وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت

نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات

فاسدة وتوهمات باطلة وصدق هو توهمه الذي يعتاده وبرائحه يعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي

الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم [illegible]

لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من

التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما نسمعهم

يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك

من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد

ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى

بين التلميح والتمليح وفسرهما بأن يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مشهورا واخذ مذهبا

لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر

كل من القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان

يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم

فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوّم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي

وقّع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة

وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب

يوشع الضمير في اخراهم وهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار

حوله وحوّم غيره نضا اذهبه وازال الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر والدجنة

الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله احلام نائم استعظام لما رأى واستغراب اشار الى

قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه

روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب الشمس قبل ان يفرغ منهم

ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح

الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اى حارة يرمض فيها القدم اى تحترق والنار

تتلظى ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك فى ساعة الكرب

اللام للابتداء وعمرو مبتداء خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير فى ارق والنار عطف على

الرمضاء وتتلظى حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته

الضمير الموصول اى الذى يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو

جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهى ان البسوس وابنت اختها البهيلة وهى ام جساس بجار

لها من جرم بن زبان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصهر

بينهما فخرجت فى ابل جساس ناقة الجرمى ترعى فى حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها

فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه

فقال جساس ايتها الحرة اهدئى فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع

غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم

وقف عليه فقال كليب يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر

بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشام من البسوس والتلميح الى المثل كقوله

عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليها القتادة والخرط ودونه

القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا ظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان و

الخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما فى النثر فالتلميح الى القصة

الشعر كقول الحريرى فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كانى ساورتنى

ضئيلة من الرقش فى انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العتبى

فما لها من ضنة تعوى والادها اشار الى المثل اغوى من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه

اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميرى ما فى الجوارح احب الى من البازى فقال النميرى وخاصة

اذا كان يصيد القطا اشار التميمى الى قول جرير انا البازى المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا

واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت

وروى ان رجلا من بنى محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالى فقال عبد الله ماذا

لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شئ شيوخ محارب وما

خلتها كانت تريش ولا تبرى ضفادع فى ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر

اصلحك الله اضلوا البارحة بعيرا وكانوا في طلبه لزاد قول القائل لكل امرئ حي من اللوم برقع
ولابن يزيد برقع وجلال **فصل من الخاتمة** في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي
للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق
الاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه
حتى تكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن
سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان يكون الالفاظ
متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان
يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واصح
معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة
عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات و
ملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا
حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان
في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى
رمل معوج ملتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فصار الدخول كاسم الجمع
مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف
وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له مثل
ذلك في النصف الثاني بل اتى بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول ولحسن هذا
بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وكحسن الابتداء
في وصف الدار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس
خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله اذا ما تسلبه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام وفي
الغزل قوله ايضا ابنيك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان تجتنب
في المديح ما يتطير به اي يتشاءم كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها الداعي
العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي واعمى لا انت بشرى ولكن بشر بان غرة الداعي

غرة الداعي ويوم المهرجان فطير به الداعي وقال الاعمى تبتدع لهذا يوم المهرجان وقيل بطيره اي
القاه على وجهه وضربه بخشبة عصا وقال اصلح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء
ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته في
التهنئة بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وكقوله في المرثية
اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي
احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في
فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في
حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء بمن عرض له شكاة عظيم لعمري ان يلم عظيم بان العلى والامام سليم وكقول
ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم
ومنه ما يشار في ابتداء الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله العلامة في الكشاف الحمد لله
الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها
اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به
اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون
في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب اي وصف
الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما
اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب قوله التخلص اي المعنى
اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان
التخلص من المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من
الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان
على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل
الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم كقوله اي قول ابي تمام
في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذ منا السير في الليل ونقص

والسرى مصدر سريت اذا مررت ليلاً ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى
وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من
ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين
القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطوال
الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال انه مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان
السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان يؤم بنا
فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود وقد يقع التخلص مما وقع في بيت واحد كقول
ابي الطيب تودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب
الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي
الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي
ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب
العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان
كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية
لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد
غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على
رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام
الاخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء
بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصداً الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اي قولهم
بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده
فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن

الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا
وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا
اما خبر مبتدأ محذوف اى الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا
ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن
من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذى هو احسن موقعا من التخلص ومنه اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب
عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ
الحديث الاخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث
المواضع الذى ينبغى ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة
او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه
السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد
الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسا المحاسن المورودة فيما
سبق كقوله اى قول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اى خليق اذ بلغتك
بالمنى اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى اى تعطنى منك
الجميل فاهله اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر وشكور
لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اى احسن الانتهاء ما اذن
بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اى المعرى بقيت بقاء الدهر يا
كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقائك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح
حال وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون فى رعايته ويسمونه حسن
المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة و
اكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع
الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية
الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم
التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شىء اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف



الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء

ولما كان فى هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث اقتضت بعض الصور بذكر الامور

والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة

الساعة شيء عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله

غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما

يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان وان لكل مقام مقالا لا

يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم

من الاصول المذكورة فى الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفى بها الدفاتر بل لا يمكن

الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اوعدنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع

توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر

حوادث اوهنت الطبع ملالا والخواطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وقدر

الفوز بهذا المرام وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض فى يوم الاربعاء الحادى عشر من صفر

سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله تعالى عن الآفات وكان الافتتاح

يوم الاثنين الثانى من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم

حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق تمت

وانطبعت هذه النسخة الشريفة بسعى واهتمام خير الحاج حاج محمد تقى حفظه الله عن

البلية فى بلدة السلطنة العباسية ابن محمد رضا محمد على الخونسارى غفر الله له ولوالديه

والتمس من قاريها ان لا ينسى كاتبها وبانيها ومباشرها وتاسيس محامدها

من دعاء الخير وطلب المغفرة فى عصر السلطان العادل ناصر الدين

شاه غازى خلد الله ملكه ودولته واقباله فى شهر

شعبان من شهور سنة ١٢٧٤ من الهجرة

النبوية

تمت حاشية الجلبى بتمامها
مع سائر الحواشى من السيد
الشريف والخواجه ابو
القاسم سمرقندى
وغيرها بيد اضعف
العباد
العبد الاثم الجانى محمد صادق
ابن ابى القاسم الكلپايگانى
فى سنة ١٢٧٤

